الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

رسالة تخرج لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تنظيم وعمل بعنوان

تأثير الخطاب الديني على سلوك الناخبين

دراسة سوسيو سياسية للخطاب الديني للأحزاب الإسلامية

حركة مجتمع السلم نموذجا

إعداد الطالب:

حبي محمد

إشراف الدكتور:

بن تامي رضا

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د بشير محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د ين تامي رضا	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
أ د مدان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
أ.د زمور زين الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران2	عضوا مناقشا
د زاوي فكروني	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا
د بوشيخي علي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

رسالة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع بعنوان

تأثير الخطاب الديني على سلوك الناخبين

دراسة سوسيو سياسية للخطاب الديني للأحزاب الإسلامية

حركة مجتمع السلم نموذجا

إعداد الطالب:

حبي محمد

إشراف الأستاذ:

أ.د .بن تامي رضا

السنة الجامعية

2018/2017

الفهرس

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

شكر

الإهداء

مقدمة ..... أ

الباب النظري

الفصل الأول: البناء المنهجي و النظري للدراسة

الإشكالية: 7

أسباب اختيار الموضوع:..... 9

أهداف الدراسة:..... 11

صعوبات البحث:..... 12

الدراسات السابقة:..... 13

الاقتراب النظري: 27

الفصل الثاني: الخطاب الديني ثنائية الدين والسياسة

المبحث الأول: المرجعية الدينية و الممارسة السياسية في المجتمع الجزائري: 30

المبحث الثاني: الخطاب الديني للحركات الإسلامية بين التقليد والتجديد..... 34

المطلب الأول: الأصولية في الخطاب الديني: 37

المطلب الثاني: الخطاب الديني لدى الجماعات الإسلامية..... 38

المطلب الثالث: الخطاب الدين الإخواني:..... 40

المطلب الرابع: الخطاب الديني لحركة مجتمع السلم..... 42

المبحث الثالث: الفكر السياسي للحركة 44

المطلب الأول: مرجعية الحركية وثوابتها 44
المطلب الثاني: مقاربة الحركة للديمقراطية 49
المطلب الثالث: مفهوم الديمقراطية في أدبيات حركة مجتمع السلم 51
المطلب الرابع: تصور الحركة لمفهوم المشاركة السياسية 54
خلاصة الفصل 59
الفصل الثالث: السلوك الانتخابي الواقع والنظرية
المبحث الأول: دراسة السلوك بين النظرية و التطبيق 61
المطلب الأول: مفهوم السلوك الانتخابي 64
المطلب الثاني: المشاركة الانتخابية 70
المبحث الثاني: الانتخابات: 72
المبحث الثاني: نماذج تفسير السلوك الانتخابي 78
المطلب الأول: النموذج البيئي: 78
المطلب الثاني: عوامل التفسير البيئي: 81
المبحث الثالث: نماذج تفسير السلوك الانتخابي الاجتماعية و النفسية: 83
المطلب الأول: نموذج التفسير الاجتماعي و الاقتصادي: 83
المطلب الثاني: النموذج النفسي في تفسير السلوك الانتخابي: 84
المطلب الثالث: النموذج العقلاني في تفسير السلوك الانتخابي: 88
المبحث الرابع: نموذج التفسير بالاتجاهات 91
المطلب الأول: نموذج بعد المرشحين عن المترشح المثالي: 91
المطلب الثاني: نموذج الإلغاء والاختيار المثالي: 92
خلاصة الفصل 94
الفصل الرابع: حمس الولاء و المعارضة
المبحث الأول: الاتجاه الإخواني في الجزائر 96
المطلب الأول: الاتجاه الإخواني وخلفيته التاريخية: 96

المطلب الثاني: الإخوان المسلمون في الجزائر ومشروع الدولة الحديثة: 99
المطلب الثالث: الإخوان المسلمون والتوجه السياسي: 102
المبحث الثاني: المسارات التاريخية للحركة..... 103
المطلب الأول: مرحلة الشمولية (الحزب الواحد)..... 103
المطلب الثاني: مرحلة التعدد و الديمقراطية:..... 106
المبحث الثالث: 06 ديسمبر 1990 أو نقطة التحول في مسار الحركة:..... 108
المبحث الثالث: الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم..... 114
المطلب الأول: الهيئات التنظيمية الوطنية 115
المطلب الثاني: الهيئات التنظيمية المحلية 118
خلاصة الفصل:..... 120
الباب الميداني
الفصل الخامس : المرجعية الدينية و الممارسة السياسية
المبحث الأول: المحددات الميدانية 124
المبحث الثاني: المناهج والتقنيات المستعملة: 126
الفصل السادس: حركة حمس الهوية بين الدين والسياسة
المبحث الأول: الخطاب الديني..... 162
خاتمة والنتائج 203
العامة للدراسة 203
خاتمة والنتائج العامة للدراسة..... 204
قائمة المراجع
الملاحق
ملخص البحث

قائمة الجداول

الرقم	عنـــــــــــوان الجـــــــــــــدول	الصفحة
01	جدول رقم يمثل توزيع أفراد عينة البحث حسب الجنس	132
02	جدول رقم يوضح سن أفراد عينة البحث	133
03	جدول رقم يبين الحالة العائلية لأفراد العينة	135
04	جدول رقم يوضح عضوية أفراد عينة البحث في الحركة	136
05	جدول رقم يوضح مشاركة أفراد عينة البحث في الانتخابات	137
06	جدول رقم يبين الحالة المهنية لأفراد العينة	138
07	جدول رقم يبين المسؤولية اتجاه الحزب عند أفراد العينة	139
08	جدول رقم يبين طبيعة المسؤولية اتجاه الحزب عند أفراد العينة	140
09	جدول يبين معيار الانتخاب عند أفراد العينة	142
10	جدول يبين تأييد الأحزاب ذات التوجه الديني	143
11	جدول يبين متغيرات الانتماء الحزبي	144
12	جدول يبين العلاقة بين الانتخاب والمعتقدات الدينية عند أفراد العينة	145
13	جدول يوضح التواصل بين أبناء الحركة	146

14	**جدول يبين العلاقة مابين الانتخاب والشورى في الإسلام**	147
15	**جدول يبين الروابط الأكثر أهمية في الحركة**	149
16	**جدول يوضح دور الدين في تحريك الانتخابات**	150
17	**جدول يوضح العلاقة مابين الدين و الشورى**	152
18	**جدول يوضح العلاقة مابين الرابط و التواصل عند أفراد العينة**	154
19	**جدول يبين العلاقة مابين خطاب الحزب يوافق تطلعات الناخبين عند أفراد العينة**	161
20	**جدول يبين إمكانية خطاب الحزب تحقيق رغبات المواطنين**	162
21	**جدول يبين العلاقة مابين رغبات المواطنين و الخطاب الحزبي**	163
22	**جدول يوضح الحزب و تأثيره على الحكومة لتحقيق مطالبه**	164
23	**جدول يبين العلاقة مابين الخطاب الديني والقيم عند أفراد العينة**	165
24	**جدول يبين الخصوصية الثقافية والحضارية في الحركة**	166
25	**جدول يوضح رأي أفراد العينة بالحزب**	167
26	**جدول يبين العلاقة مابين الانتماء للحزب و الانتخاب**	169
27	**جدول يبين تواصل الحركة بين محيطها الداخلي والمجتمع**	170
28	**جدول يوضح الانسجام بين الحركة و المشروع التنموي للمجتمع**	171

	الجزائري	
29	جدول يبين تواصل الحركة بين محيطها الداخلي والمجتمع وانسجامها مع المشروع التنموي للمجتمع الجزائري	172
30	جدول يبين رأي أفراد العينة في المشاركة في الانتخابات	174
31	جدول يوضح العلاقة مابين تكامل الحركة و خصوصيتها	176
32	جدول يوضح معايير الاختيار لدى الناخبين عند الانتخاب	181
33	جدول يبين رأي المبحوثين في اختيار العضو المنتخب	182
34	.جدول يوضح العلاقة مابين من يمثلون الحركة في الإنتخابات و معايير الاختيار	183
35	جدول يوضح علاقة الناخبين بالفائزين في الانتخابات التشريعية	184
36	جدول يوضح الحزب متكامل ثقافة ومكونات	186
37	جدول يبين تصدر المشهد عند الحزب	187
38	جدول يبين معايير اختيار المترشح عند الناخبين	189
39	جدول يوضح معيار اختيار الصحبة الزملاء في الحركة	190
40	جدول يوضح العلاقة مابين اختيار الزميل و اختيار المترشح	191
41	جدول يبين العلاقة مابين قيادات الحزب والناخبين	193

42	**جدول يوضح وظيفة الحزب عند أفراد العينة**	194
43	**جدول يوضح الرضى اتجاه الحركة في الميدان السياسي عند أفراد عينة**	196

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان المخطط	الصفحة
01	يوضح كيفية الاستجابة لأي مثير في المدرسة السلوكية	63
02	مخطط توضيحي لهيئة الناخبين	76
03	العلاقة بين الناخب و المترشح و الرهانات	92
04	الهيكل التنظيمي للحزب	112

شكـــر

الشكر لله الأول والأخير على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث، وعلى ما ألهمنا به من صبر، فالحمد لله وحده الذي تتم به الصالحات.

ثم أقدم تشكرات الخالصة إلى الأستاذ الفاضل والذي حفزني الشكر لله الأول والأخير على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث، وعلى ما ألهمنا به من صبر، فالحمد لله وحده الذي تتم به الصالحات

ثم أقدم تشكرات الخالصة إلى الأستاذ الفاضل والذي حفزني لإكمال هذا العمل المشرف الأستاذ الدكتور **بن تامي رضا**

الذي أزعجته بأسئلتي فكان نعم المجيب، فشكرا أستاذي الفاضل على إسداء النصح والإرشاد والتوجيه لي، حتى تخرج هذه المذكرة بالشكل الذي هي عليه الآن فجزاك الله خير الجزاء، وجعل ما تقوم به في ميزان حسناتك.

كما لا أنسى الأستاذ و الدكتور **مزوار بلخضر** على تفهمه و صبر معنا رغم أننا كنا مزعجين بكثرة التساؤلات وعدم التقيد بالتوجيهات فالشكر موصول له و لجميع الأساتذة عامتهم وخاصتهم من لجنة المناقشة لكم منا ألف شكر

إهداء

إلى منبع الحب والعطف والحنان أمي العزيزة أطال الله في عمرها وحفظها ورعاها التي ألهمتني كل ما أعرف و لها بعد الله كل الفضل في تربيتي وتنشئتي الصالحة.

إلى والدي العزيز رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى إخوتي وأخواتي الزهرة وأبنائها والزهراء(خلوية) وأبنائها وأحمد وأبناءه وخيرة وأبناءها أميرة ومريم وشيماء وإلى أختي باية

و إلى زوجتي و إبني الغالي وليد عامر

و إلى صديقي بلخضر عبد اللطيف على مساعدته هو و كل الإقامة الجامعية بتلمسان كما لا أنسى الدكاترة بونوة علي و بشيري زين العابدين

إلى هؤلاء جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

حبي محمد

مقدمة

من الملاحظ أن اغلب حركات الإصلاح والتجديد التي جرت في الحقبة المعاصرة تنطلق منِ «العودة إلى الينابيع » من جهة ومن الرغبة في تمثيل العالم المعاصر، خصوصا إنجازاته العلمية والتقنية من جهة أخرى، وذلك عن طريق هذا التجذير بالذات، ولكن هذه المآخذ المعروضة هكذا توجه إلى شعوب إسلامية شوهتها النشأة على الانكفاء على الذات عبر عصور الانحطاط والعبودية التي وضعتها فيها الانتصارات العسكرية والسياسية الغربية، و نتج عن ذلك تحول عميق في الأفكار لا يتم بدون صدمة وتمزق، ويعبر عن نفسه غالبا بصراع حقيقي بين الأجيال.

وتعتبر الظاهرة الإسلامية في الجزائر من أبرز الظواهر التي جلبت إليها اهتمام العديد من الباحثين والدارسين، نظرا للمنحى الذي آلت إليه بعض التيارات أو الجماعات الإسلامية، حيث أصبحت تجسد في نظر البعض المثال الأنسب للإشارة إلى التطرف الديني واللجوء إلى العنف السياسي للتعبير عن مطالب احتجاجية، في حين تبنى الأخر خيار المشاركة في العمل السياسي من خلال طرح "البديل الإسلامي" وذلك في وجه سياسات وخيارات الأنظمة القائمة من جهة، وفي محاولة منها لتقديم بعض التوضيحات والتفسيرات المتعلقة بظهور وانتشار الظاهرة في المجتمعات الإسلامية عامة والجزائر بصفة خاصة من جهة أخرى.

وشهدت السنوات الأخيرة صعود التيار الإسلامي داخل الحقل السياسي في مختلف الأقطار العربية و الإسلامية و ذلك تماشيا مع التحولات التي شهدتها الساحة السياسية والدولية و الداخلية نحو الانفتاح السياسي وإتاحة المزيد من الحرية للقوى المعارضة واعتماد الانتخابات الرافعين شعار الإسلام هو الحل الأمثل لتسيير شؤون الدولة و تعد الجزائر من بين الدول التي عرفت عودة التيار الإسلامي على الساحة السياسية، كما كرست تجربة الدولة في الوطن العربي عامة و في الجزائر خاصة من خلال مشاركة حركة مجتمع السلم في المواعيد الانتخابية بل أعطت أسبقية الحفاظ على كيان الدولة من خلال المشاركة في التحالف الرئاسي أو تشاركية القرار مع جميع التيارات السياسية ضمن القوانين والقواعد

المنظمة للعبة الديمقراطية دون التخلي عن خطابها المعروفة به ضمن محور ثنائية الدين و السياسة.

من المعروف أن الدين الإسلامي شكل منذ زمن طويل، دعامة وعاملا أساسيا في بناء الهوية الثقافية والتاريخية والاجتماعية للشعب الجزائري، في حين حدثت التغيرات والتطورات على مستوى القراءات والاستعمالات والترجمات المقدمة في ظرف زمني محدد وضمن مجتمع معين لمجموعة أو مجموعات اجتماعية، وأصبح من الواضح في الوقت الحاضر أن ما يحدث في الدول الإسلامية يبرز بصفة مستمرة بأن هذه الترجمات تم تبنيها من قبل فاعلين اجتماعيين يقومون بإدخال سلوكيات تتوافق مع الترجمات الجديدة للإسلام، وعلى هذا الأساس فإن الهدف الذي نسعى إليه في هذا البحث ليس الإحاطة بما تسميه السياسات في الوقت الحاضر "بأسلمة الشعب الجزائري" بل نحاول الولوج إلى هذه الحركات من خلال الخطاب الديني الذي تمرره عبر العديد من مؤسسات المجتمع، ولعل من أبرز المؤسسات التي ركزت عليها تلك الحركات هي التنظيمات والأحزاب السياسية إيمانا منها بضرورة تجسيد مفهوم المجتمع النموذجي الذي يحقق الأهداف العامة لهذه التيارات، لذا كان الهدف من هذا الموضوع معرفة مدى فعالية وتأثير هذا الخطاب على المجتمع للوصول إلى ما يعنيه ذلك بالنسبة له.

من أجل الوصول إلى الناخبين انطلاقا منها، بابتعاده عن مفهوم القيم الإسلامية لذا كانت هذا البحث من أجل معرفة مدى فعالية وتأثير هذا الخطاب على سلوكيات في المجتمع إن هذه الوضعية تدفعنا إلى معالجة الظاهرة الانتخابية في الجزائر في سياقها الاجتماعي و التاريخي الخاص الذي ظهرت في و تطورت الأغراض التي ترجى منها ثم مكانتها في النظام السياسي الجزائري نلجأ لهذا الطريقة لأنه لا يمكن لأي باحث في الظاهرة الإسلامية أن يهمل التجربة التاريخية التي يملكها الناخب في التعامل مع هذه الظاهرة خاصة و أن تنظيمها تميز بالكثير من الخصائص التي لازالت هي صاحبة التأثير الأول عليه في فهم سلوكه الانتخابي، لهذا اخترنا لهذه الدراسة عنوان:

تأثير الخطاب الديني على سلوك الناخبين

تم تقسيم البحث إلى بابين نظري وميداني، ونفصلهما في ستة فصول يسبقها الفصل الأول و الذي يحدد الإطار المنهجي للدراسة ويشمل تحديد الإشكالية والفرضيات وأهداف الدراسة وأهميتها ويتعرض للدراسات السابقة وأسباب اختيار الموضوع، فالفصل الأول من الباب النظري نخصصه للتراث السوسيولوجي الدراسات القديمة والحديثة على اختلاف تناولاتها وتتبع رتابة الظاهرة أو تغيرها عبر المراحل التاريخية بينما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى شرح المفاهيم المرتبطة بالمرجعية الدينية و الممارسة السياسية في المجتمع الجزائري بموضوع الخطاب الديني ثنائية الدين و السياسة لحركة مجتمع السلم مرجعية الحركية وثوابتها تصور الحركة لمفهوم المشاركة السياسية الأصولية في الخطاب الديني، أما الفصل الثالث فنتعرض فيه إلى دراسة السلوك بين النظرية و التطبيق وسنركز على مفهوم السلوك الانتخابي و المشاركة الانتخابية داخل المجتمع كما نتعرض فيه لنماذج تفسير السلوك الانتخابي الاجتماعية و النفسية الاقتصادي ونبرز دورها وتأثيرها في التنشئة الاجتماعية والتوعية السياسية، بينما سنخصص الفصل الرابع لحركة حمس ومساراتها التاريخية بين الولاء والمعارضة و نستعرض الهيكل التنظيمي للحركة لاتجاه الإخواني في الجزائر والهيئات التنظيمية الوطنية والمحلية.

يشمل الباب الميداني الفصل الرابع الذي سنخصصه للإجراءات العملية للدراسة ثم نتطرق في الفصل الخامس للخصائص الاجتماعية التي تطبع مجتمع البحث في ولاية غرداية وخارطته الانتخابية وممارساته وتفاعلاته اليومية وقيمه وتقاليده التي تتميز بها، وتجليات المحددات الميدانية متمثلة في المجال المكاني المجال البشري والزمني العينة وخصائصها والمناهج المستخدمة في هذه الدراسة مع تحليل الفرضيات من خلال مجموعة من الأسئلة ممثلة في المرجعية الدينية ومعيـار الانتخاب وهل الناخب يؤيد الأحزاب ذات التوجه الديني و ماهي الروابط الأكثر أهمية بالنسبة إليه هذا بالنسبة للفصل الخامس الذي أجبنا فيه عن فرضيتين من فرضيات الدراسة أما الفصل السادس و الأخير فتعرضنا فيه إلى

الخطاب الديني و التعرض لأهم القضايا مثل الخصوصية الثقافية والحضارية في الحركة ورؤيته إلى مشروع الحركة و الانسجام بينه والمشروع التنموي للمجتمع الجزائري ثم نعرج إلى الهيكل التنظيمي لحركة حمس من خلال المؤشرات وعديد الأسئلة التي تصب في صالح الموضوع و تجلياته كاختيار المترشح وقيادات الحزب استراتيجيات الفاعلين السياسيين من خلال الممارسات الاجتماعية و السياسية وانعكاسها على الناخبين ومناضلي الحركة و سنبرز وظيفة الحزب و تأثير و تأثر طبيعة العلاقة بين الناخبين و الفائزين من خلال رصد الواقع السياسي المحلي للتحقق من صحة الفرضيات، وفي الأخير نختم الدراسة الميدانية بحوصلة من النتائج العامة التي توضح أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ليتم تذييل هذه الرسالة بخاتمة مع جملة من التوصيات.

الباب النظري

الفصل الأول: البناء المنهجي و النظري للدراسة

الإشكالية:

أسباب اختيار الموضوع

أهداف الدراسة

صعوبات البحث

الدراسات السابقة

الاقتراب النظري

الإشكالية:

يشكل الدين مجالا للصراع في الوقت الحاضر، حيث نلمس تباينا كبيرا في وجهات النظر والمواقف، فهناك من يعتبر الدين السبب الأول في التخلف والاستبداد والانهيار الذي آلت إليه المجتمعات المسلمة، ويدعوا هؤلاء لكبح جماح الفاعلين الذين يحركونه ويفعلونه هذا من أجل التقدم الاجتماعي والسياسي، في المقابل هناك من يعتبر الدين هو المنبع الأول والأخير لقيام الأمة إذ لابد من تفعيله لأنه المنفذ الوحيد لرقيها وتحضرها وتغلبها.

إن للدين دور واضح في مجتمعات العالم الإسلامي، فهو يلعب دورا كبيرا في تحديد الهوية الحضارية لهذا المجتمع بل إنه نشاط جوهري وأساسي، ومن خلاله يقوم الفرد بتمثل قيمه ومعاييره والمحافظة عليها، وفي ظل دراسة الخطاب الديني تتعدد الأطر الفكرية المعرفية التي تقرأ وتحلل، ثم تعالجه بتعدد ماهية ودور ووظيفة هذه الأطر الفكرية.

ولربما يبرز الخطاب الديني بشكل قوي ليحدد مدى التباين والاختلاف الحاصل بين الشرائح الاجتماعية وهذا هو الملاحظ في المجتمع العربي والإسلامي، فالبعض يفسر دينه حسب أوضاعه وحاجاته الخاصة، حيث تظهر وتبرز بشكل قوي التغيرات الاجتماعية الحاصلة، مع وجود الظاهرة الدينية ممثلة في الحركات الإسلامية وتنوع الخطاب الذي تتبناه.

و في ظل تنامي الإسلام السياسي كجزء من المعادلة السياسية للوصول إلى السلطة و مشاركة هذا التيار في صنع القرار خصوصا على مستوى العالم العربي و حضوره بقوة في معظم الأحداث السياسية التي شهدها هذه الدول ابتداءا من النصف الثاني من القرن العشرين، مما أدى إلى تواجد قوي لهذه التيارات سواء بشكل رسمي في هيئة أحزاب و جمعيات أو بشكل غير رسمي من خلال الدعاة أو العمل الشعبوي، وبما أن الجزائر هي إحدى الدول التي برز فيها هذا التيار بقوة منذ الاستعمار الفرنسي و لعب دور المحافظ و الوصي على الهوية الدينية من خلال الخطاب الدعوي الذي كان يتبناه أو حتى بريادته للتيار الإصلاحي المناهض للاحتلال، و من ثم الانتقال إلى العمل المؤسساتي عبر جمعة

العلماء المسلمين و خطابها الديني المناهض لسلطة الاحتلال سواء من خلال مؤسساتها التعليمية أو الاحتلال أو آليات أخرى تعرقل مشاريع فرنسا للسيطرة على الجزائر، وقد ظهر ذلك جليا في بيان أول نوفمبر. كذلك ظهر جليا في حزب الشعب و تبنيه لخطاب يحمل في طياته الكبرى الولاء للدين الإسلامي (الإسلام الشعبوي) مثله مثل كل الأحزاب السياسية الأخرى للتحرير و مناهضة الاستعمار من خلال المرجعية الدينية.

باستقلال الجزائر غيب أو حوصر هذا التيار في شكل جمعوي كامتداد لجمعية العلماء المسلمين (جمعية القيم)، و بتبني التوجه الاشتراكي كمرجعية للدولة الجزائرية بعد استرجاع الاستقلال وظهور الإسلام الرسمي للدولة مما أوجد نوع من ردت الفعل جوبهت بقوة من طرف النظام الحاكم (جماعة الموحدين) خصوصا بعد انتهاج سياسة التعريب وتوافد العديد من حاملي فكر التيارات الإسلامية (السلفية، الإخوان) مما خلق نوع من محاولة أسلمة المجتمع عبر القاعدة في العمل الخيري الجمعوي و الدعوي أو بمخاطبة النخبة (أحداث الجامعة المركزية 1982).و قد وصل إلى حد النزاع المسلح (جماعة بويعلي) ليظهر هذا التيار في شكل أحزاب سياسية النهضة، حمس... وغيرها من الأحزاب ذات التوجه الإسلامي كسلوك سياسي و اجتماعي سيما بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) في الانتخابات البلدية و التشريعية و استعماله لخطاب استطاع الوصول و التأثير في سلوك الناخبين و بعد استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد 1992 و حل هذا الحزب، برز تيار آخر من الإسلاميين شارك بقوة في الحكومة والتحاف الرئاسي وبعد المشاركة في الانتخابات الرئاسية (نحناح)والانتخابات التشريعية ظهر كطرف سياسي في المعادلة باستعماله لخطاب وصل إلي قاعدة عريضة من الناخبين وبالتالي التأثير في سلوكهم بتوظيف الدين أو حتى من خلال آليات أخرى كالمساجد والجمعيات الخبرية و وسائل الإعلام و الميديا للتأثير على الناخبين مما يخلق العديد من التساؤلات:

– إلى أي حد يؤثر الخطاب الديني لهذه الأحزاب على سلوك الناخبين ؟

- ماهي الآليات لتي تستعملها هذه الأحزاب للوصول إلى الناخبين و كيف يتم استغلالها؟ ماهي بنية هذا الخطاب؟

- لنصل إلى الإشكالية الرئيسية: إلي أي مدى يؤثر الخطاب الديني في سلوك الناخبين؟

الأسئلة الجزئية:

1- هل المرجعية الدينية للناخب هي التي تجعله يفضل الأحزاب الدينية؟

2- هل الخطاب الديني يوافق تطلعات الناخبين ؟

3- هل الهيكل التنظيمي للحزب الديني يجعل الناخب يفضله على ا لأحزاب الأخرى؟

الفرضية الرئيسية:

يؤثر الخطاب الديني في سلوك الناخبين

الفرضيات الجزئية

1- المرجعية الدينية للناخب هي التي تجعله يفضل الأحزاب الدينية

2- الخطاب الديني يوافق تطلعات الناخبين

3- الهيكل التنظيمي للحزب الديني يجعل الناخب يفضله على الأحزاب الأخرى

أسباب اختيار الموضوع:

رغم كثرة التنازلات الفكرية للمشكلة وتعدد تفسيراتها السياسية، الثقافية، الدينية والنفسية، إلا أن تناولها السوسيولوجي يكاد يكون منعدما، بالنظر إلى تداعيات الظاهرة في الوقت الراهن فالمشكلة في نشأتها، لا تخلو من عوامل ومؤثرات خاصة بالنمط الثقافي السائد وكذا المناخ الاقتصادي والاجتماعي، هذه الاختلافات دفعتنا إلى طرح تساؤلات عديدة وملحة

تنتظر منا الإجابة عنها، رغم أنه ليس بوسع الباحث في هذا المستوى أن يتناول كل هذه التوجهات المتواجدة على الساحة، فكان اختيارنا لحركة مجتمع السلم، رغم إدراك صعوبات الموضوع ونصائح الكثير من الأصدقاء لترك هذا الموضوع نظرا لقلة الدراسات التي تناولت المواضيع المتعلقة بتشكيل الظاهرة الدينية وبالأخص في الجزائر لإدراكنا بأهمية هذه الدراسات في الظرف الحالي الذي يمر به المجتمع الجزائري والذي ماهو إلا ترجمة لحتمية تاريخية، فإهمال هذه الدراسات يعني عدم إدراكنا لجزء مهم من صورة هذا المجتمع، من هنا فإن العديد من الأسباب هي التي تدفعنا إلى الخوض في هذا الموضوع وقد قسمناها إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

1-3 الأسباب الذاتية:

-معايشتي للظاهرة الدينية منذ فترة الثمانينات حتى الوقت الحاضر كما أنني عاصرت الاختلاف الحاصل، وتنافس الحركات الإسلامية للسيطرة على الساحة الاجتماعية خاصة الجانب التربوي، ويتجلى ذلك من خلال الخطاب الديني الذي تتبناه أو تمرره عبر العديد من القنوات والمؤسسات مثل المسجد وغيره.

-وجود الناخبين الذين يتبنون هذا الاتجاه.

-موضوع الخطاب الديني يعتبر من أهم المواضيع التي تثير الاهتمام كونها أصبحت حديث العام والخاص، فهو حديث الساحة الإعلامية من جرائد وتلفزة وذلك محاولة منا للوقوف على هذا الموضوع والآثار المترتبة عليه خاصة في التنظيمات السياسية.

-حب السبق والابتعاد عن المواضيع الكلاسيكية التي تعم بها الجامعات.

- معايشة هذه الظاهرة عن قرب بعين الباحث.

<u>3-2 الأسباب الموضوعية:</u>

-إدراكنا المسبق والمعلن بأن الدين يشكل قلب المجتمع وكل خلل يصيب بنيته إنما يصيب مباشرة القوام الاجتماعي الذي تتواجد فيه.

-يصب هذا الموضوع في مجال الاختصاص إذ ليس من الموضوعية في علم الاجتماع أن نترك قضايا جوهرية من هذا القبيل على الهامش دون دراسة أو بحث.

-الدراسة الموضوعية للاختلافات الحاصلة في هذه المرجعيات الدينية ودراسة القيم والمفاهيم التي يحملها.

-إثراء الدراسات القليلة التي تناولت هذه الظاهرة وفتح المجال أمام الطلبة في مستوى رسالة الماجستير ولما لا الدكتوراه، لخوض دراسات من هذا النوع.

- عدم الاعتماد على ما يكتبه الغرب ودراساتهم التي تفتقر إلى الكثير من الدقة بالنظر إلى ابتعادهم عن الظاهرة مكانيا أو تشويههم للحقائق خدمة لأغراض غير علمية.

4- أهداف الدراسة:

حتى يكون الاختيار صائبا، يجب أن يحقق الموضوع الهدف، أو يقترب كثيرا منه، ولن تكون لهذه الدراسة فائدة علمية إذا لم تسعى إلى تحقيق هذا الهدف، ونظرا لأهمية هذا الموضوع وتعقده لا يمكن أن ادعي أنني سأنجز بحثا يحقق كل الأهداف ويجيب عن كل التساؤلات بدقة، بحيث لا تقبل المناقشة لأن اختلاف الرؤى وربما تناقضها لا يمكن أن ينقص من أهمية الموضوع بل يزيد أهميته أكثر فأكثر.

-دراسة الخطاب الديني في إطار علم الاجتماع حيث ندرة الدراسات في هذا المجال كما أن الخطاب الديني من التعبيرات الحديثة في مجال العلوم الاجتماعية والتعرف على مايشكله لدى مختلف مؤسسات المجتمع خاصة الأسرة.

-رصد موضوعات وملامح الخطاب الديني والوقوف على التمايزات فيه وكشف علاقة هذا الخطاب بالجانب والبعد التنظيمي مع محاولة الكشف عن مصادره ومدى ارتباطها بمؤسسات المجتمع المختلفة.

- إثراء البحث العلمي في الجزائر خصوصا المتعلق منها بالبحث الأكاديمي العلمي.

- رصد هذه الظاهرة عن قرب ومحاولة إخضاعها للأدوات والتقنيات العلمية.

-متابعة التغيرات التي يشهدها المجتمع الجزائري وإعطاء تحاليل علمية تخضع للنقد والبحث.

-المساهمة ولو قليلا في إثراء الدراسات السوسيولوجية خصوصا في هذا الاختصاص الجديد.

5- صعوبات البحث:

الباحث إذا كان تواقا إلى الجديد، متفاديا قدر الإمكان المواضيع الكلاسيكية سيكون قد آثر الصعوبة، لأنه يدرك أن لذة البحث العلمي واكتشاف الحقائق العلمية بعد تجاوز الصعوبات والتغلب عليها لا تعادلها لذة الباحث المجتهد.

واختيار الموضوع يشكل أول الصعوبات وأهمها، وبمجرد تجاوز هذه المرحلة تبدأ الصعوبات تتزايد وتتعاظم، وبالأخص إذا كان الأمر يتعلق بتحديد الموضوع، الذي يحتاج إلى سعة اطلاع حتى يتسنى له فهم المواضيع ليكون بالإمكان طرح التساؤلات المناسبة في إطار إشكالية دقيقة.

غالبا ما تكون المواضيع، الغير مطروقة تشكل حساسية لدى المبحوثين بأن يكونوا موضوعا لدراسة وهذا ما ينطبق على موضوع بحثنا، الذي كان إلى وقت قريب من الطابوهات التي ينفر الباحثين من الحديث عنها، نظرا للأوضاع الأمنية التي تمر بها البلاد، وهذا ما جعل الكثير من الذين يودون فهم هده الظاهرة وما يتعلق بها يلجؤون إلى ما يكتبه الغرب عنا وما تبثه وسائل إعلامهم.

كما أن قلة المراجع وانعدام الدراسات، في هذا المجال يعتبر أول واكبر العوائق التي واجهتنا وبالأخص إذا ما تعلق الأمر بالمراجع والدراسات الجادة التي تلتزم بالموضوعية في الطرح وبالأخص في الجزائر، لذلك اعتمدنا على بعض المراجع الأجنبية والعربية التي تحدثت عن الظاهرة لوجود التشابه بينها وبين الواقع الجزائري.

– إضافة إلى صعوبات البحث البيبلوغرافي في المكتبات الجامعية والعمومية، التي تفتقر إلى التنظيم وقلة المراجع والمصادر بها المتعلقة بموضوع بحثنا على الأقل، وهذا ما اضطرنا إلى اقتناء الكثير من الكتب لأن أي دراسة علمية لابد أن تكون قادرة على شرح الظاهرة التي تتصدى لها بمقولات على الأقل تكون جزئية تربط بين المقدمات والنتائج بحيث يمكن معها اختبار الواقع والتجربة.

– وجود عراقيل في الميدان تمثلت في صعوبة الاتصال بمجتمع البحث، ولكن بمساعدة بعض الزملاء الذين ينتمون إلى هذا التوجه والذين ساعدونا على توزيع الاستمارات، ومع ذلك فإننا استرجعنا بعض الاستمارات الفارغة أو ناقصة الإجابة، نظرا لتهرب المبحوثين من الإجابة أدى إلى إلغائها وإعادة التوزيع من جديد.

6- الدراسات السابقة:

جاء اختيارنا لهاتين الدراستين بالنظر إلى أن البحث كان حول الخطاب الديني و السلوك الانتخابي ويضم موضوعين هما، لذا كان من المنطقي أن نستند في دراستنا إلى دراسة لها علاقة الخطاب الديني وأخرى لها علاقة السلوك الانتخابي.

دراسات سابقة عن السلوك الانتخابي

الدراسات **الوطنية** و العربية

الدراسة الأولى: أمينة رأس العين: السلوك الانتخابي و الاتصال[1]

وهي دراسة كانت بعنوان السلوك الانتخابي و الاتصال و قامت بها الباحثة لعينة من الناخبين بلغت 400 ناخب من ولاية الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية لسنة 1999 و قد حاولت الإجابة على الإشكالية التالية: **ماهي العوامل التي حددت سلوك الناخبين خلال رئاسيات 1999؟و ماهي المكانة التي احتلها الاتصال من جملة تلك العوامل؟** باعتبار تأثير وسائل الإعلام و الاتصال على السلوك الانتخابي و قد قامت الباحثة بدراسة ميدانية

من خلال توزيع الاستمارة تضمنت 06 محاور على 400 مبحوث و توصلت الدراسة إلى ما يلي:

1-غياب الوعي السياسي لدى الناخبين تعكس قلة الاهتمام بالسياسة

2- الانتماء الجهوي عامل كبير في تحديد السلوك الانتخابي

3-تلعب الخصائص الديمغرافية مثل السن و الجنس و غيره عاملا كبيرا في تحديد السلوك الانتخابي

4-لا توجد علاقة معينة بين مدى متابعة وسائل الإعلام و بين المشاركة أو المقاطعة

5-الاتصال الشخصي ليس له تأثير كبير

الدراسة الثانية موسى شتيوي و أمل غاستا [1] 1993

و هي دراسة لواقع المرأة الأردنية و المشاركة السياسية و قد خلصت إلى مايلي:

1-موقع المرأة العام في المجتمع له علاقة مباشرة بموقعها و اتجاهات الناس نحو دور المرأة السياسي

2-نسبة كبيرة من المجتمع الأردني لا تعارض مشاركة المرأة في الحياة السياسية و لكن لا تختار لها أدوارا أساسية و مهمة

3-ينظر المجتمع إلى المرأة على أنها أقل قدرة من الرجل في العمل السياسي و اتخاذ القرارات

4-تدخل العائلة و العشيرة في تحديد مشاركة المرأة و اختيار مرشحيها

(1)- موسى شتويي و أمل غاستا، **المرأة الأردنية و المشاركة السياسية**، الأردن، مركز الدراسات الإستراتيجية، 1993، ص ص 46-59.

5-وجود عوامل أخرى مثل ضعف التعليم وعدم المساواة وذكورية المجتمع الأردني تقيد مشاركة المرأة السياسية في حين يميل بعض الأردنيين إلى أن المرأة يمكن أن تكون سياسية ناجحة إذا منحت الفرصة

الدراسة الثالثة: إبراهيم جمعة 1984[1]:

استهدفت الدراسة مجموعة من الشباب سنة 1984 حول المشاركة السياسية لهذه العينة باستخدام أسلوب الملاحظة بدون مشاركة حيث تم استخدام استبيان يتضمن أسئلة حول مشاركة الطلبة في الأنشطة السياسية مثل: اكتساب بطاقة الناخب العضوية الحزبية، التصويت و قد تضمنت العينة 500 طالب و طالبة من خمسة أقسام بكلية الآداب من جامعة القاهرة و خلصت إلى مايلي كتوافق الانتماءات السياسية للآباء و الأبناء.

افتقار عدد كبير من الطلبة للبطاقة الانتخابية 81، 2%

عدم الانتماء الحزبي يؤدي إلى عدم المشاركة السياسية

عدم الرضا عن النظام التعليمي يدفع بالطلبة إلى عدم الانضمام إلى الأحزاب السياسية

تزيد نسبة المشاركة و الانضمام للأحزاب السياسية عند الطبقات الفقيرة

الدراسة الرابعة: دراسة المصري

كلف مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية المصري (2005)بإجراء دراسة عن الانتخابات و السلوك الانتخابي بعنوان استطلاع الرأي العام حول تقييم أداء مجلس النواب الرابع عشر (2003-2005) و محددات السلوك الانتخابي خلال الانتخابات النيابية

(1) - سعد إبراهيم جمعة، **الشباب و المشاركة السياسية، القاهرة**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 1984، ص ص128-163.

المقبلة و كان من ضمن أهداف هذه الدراسة المتعلقة بموضوع البحث الحالي (التعرف على محددات السلوك الانتخابي و العوامل المؤثرة في عملية التصويت) و تطلب تحقيق هذا الهدف تطبيق استبيانات معدة لذلك على عينة ممثلة من المجتمع الأردني قوامها (1522) مشاركا في الانتخابات النيابية، و عند تحليل استجابات المفحوصين أظهرت النتائج أن هنالك مجموعة من العوامل التي تحظى بشبه إجماع من قبل المفحوصين على أنها عوامل مؤثرة في التصويت لمرشح ما و هذه العوامل هي حيازة المرشح على درجة عالية من الثقافة، و إلمام المرشح بمشكلات الوطن و المواطنين، و شجاعة المرشح و جرأته و تواضعه، و قدرته على الخطابة و الإقناع، و إيمانه بالوحدة العربية و بالديمقراطية أما العوامل مثل أن يكون المرشح إمام مسجد، أو مؤيد لعملية السلام مع إسرائيل أو معارض لها، أو ذا مظهر حسن أو شيخ عشيرة 'فهي عوامل ليست ذات أهمية من وجهة نظر أغلبية المستجوبين.

الدراسات الأجنبية:

- **الدراسة الأولى: اندرو لاي 2005**

أجريت هذه الدراسة التصويت الاقتصادي و السلوك الانتخابي كيف تؤثر العوامل الشخصية المحلية و القومية على الاختيار الحزبي في الجامعة الوطنية الاسترالية في مدرسة العلوم الاجتماعية، و هدفت التعرف على تأثير العوامل السكانية (الديموغرافية) و بعض المتغيرات الأخرى في الاختيار الحزبي للناخب أجرى الباحث دراسات مسحية استكشافية ل **16000** ناخب ل **10** انتخابا استرالية للمدة ما بين (**1922-2001**)، حاول من خلالها استكشاف تأثير العوامل الشخصية المحلية و القومية على قرارات الناخبين الاستراليين بينت النتائج في هذه الانتخابات العشر بان الدين كانت ميول انتخاباتهم يسارية هم من فئات (الناخبين من أصل أجنبي الناشئين في بيئات فقيرة، و الناخبين و الشباب الأصغر عمرا و الناخبين الرجال من مواليد 1950 فما فوق، و كذلك الناخبين العازبين) كما ان الفجوة

الحزبية بين الرجال و النساء قد ردمت خلال 20 عاما هذه، في حين ازدادت هذه الفجوة بين فئات (الشباب و كبار السن، و الأغنياء و الفقراء، و محليي المولد و أجنبي المولد) و على مستوى الأحياء (المقاطعات) فقد وجد ان الميزات الخاصة قد سيطرت على الاستجابات، فالميزات النفعية كانت المسيطرة على القرار الانتخابي، فالأحياء الغنية كانت على الأرجح اختياراهم الانتخابية يمينية، غي حين كانت الاختيارات الانتخابية اليسارية على الأرجح من نصيب الأحياء الفقيرة و المتنوعة و غير المتساوية اثنيا (عرقيا) و لم تظهر النتائج سيطرة للعوامل الاقتصادية و المناصب على الاختيار الانتخابي.

– الدراسة الثانية: كيه، جور كلاي 2007

أجريت هذه الدراسة عن الانتخابات الليبيرية و كان عنوانها **التصويت و السلوك الانتخابي حالة الانتخابات الليبيرية عام** 2005 و هدفت الى معالجة قضية محددات السلوك الانتخابي في انتخابات ليبيرية التشريعية و الرئاسية عام 2005، استعمل الباحث مقابلة المشاركين و طرق بحث أرشيفية لجمع البيانات وإشارات النتائج بان السلوك الانتخابي لليبيريين كان مشروطا بتلاقي مجموعة عوامل هي:

1) مطالب الانشقاق في الحزب
2) الهوس بأسماء العائلة البارزة (استحواذ أسماء العوامل البارزة)
3) قلة التبصر (قصر النظر)
4) متلازمة الهرة
5) الفهم الذي تطرحه الجمعيات الدولية لمرشحين مفضلين معنيين

و استنتج الباحث ان هذه العوامل كانت بمثابة ازمة متعددة الأوجه للديمقراطية التي جلبت مع الحالة الاستعمارية الجديدة لليبيريين.

دراسات سابقة عن الخطاب الديني

الدراسة الأولى: أحمد خيري الأمير: الخطاب الديني عبر القنوات الفضائية المصرية وانعكاسه على فرص التقدم الحضاري للمجتمع المصري:

كشفت الورقة البحثية المقدمة المدرس المساعد بكلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال بجامعة جنوب الوادي أنه يغلب الطابع الرجعى على أطروحات الخطاب الديني المصري بتوجهاته المختلفة.

وأضافت الرسالة، التي اعتمدت على المدخل النقدي في الدراسات الإعلامية، أن هذا الطابع الرجعى للخطاب الديني اتضح في تدنى الرسائل التي يوجهها فيما يتعلق بالقضايا التقدمية مثل الحرية السياسية وحقوق المرأة والتشجيع على العمل، و احترام قيمة العلم والتعايش السلمي مع الآخر.

وأوضحت الدراسة، أن المؤسسات الدينية الإسلامية الرسمية "الأزهر والأوقاف" عجزت عن تقديم خطاب ديني متزن يمثلها على مستوى القنوات الفضائية بشكل مؤسسي منتظم، وأنه يقابل ذلك تفوق ملفات للكنيسة المصرية الأرثوذكسية دون غيرها من الكنائس الأخرى في مصر، وإن كانت الكنيسة الأرثوذكسية تفتقر إلى توجيه رسالة شاملة إلى كل المصريين، دون الوقوع في فخ الاتهام بالتبشير أو التنصير، حسب تأكيد الباحث.

وأكد الباحث، في دراسته، أن تراجع مستوى الخطاب الديني الإسلامي سبب ونتيجة للتراجع المخجل الذي أصبحت تعانى منه الأمة الإسلامية بشعوبها المختلفة، وأن هذا الخطاب شهد 7 انحرافات وهى: "الترهيب والتخويف، والميل إلى التشديد على النفس، والغفلة عن مقاصد الشريعة والوقوف عند ظاهر النصوص وحروفها، والغفلة عن ترتيب الأولويات ومراتب الواجبات الدينية، وكذلك الغفلة عن دور العقل وأهمية العلم في بناء التصور الإسلامي، ومداومة الحديث عن الماضي والذهول عن الحاضر، و الخوف من المستقبل."

وعدد الباحث في ورقته البحثية المعنونة "تجديد الخطاب الديني المعاصر ضرورة ملحة"، كأحد المراجع التي رجعت لها الدراسة الحالية، أسباب الفشل أو الإخفاق إلى العناصر والسمات التي من بينها: "عدم الاستفادة من النص القرآني المتنوع والمتجدد في أساليب الخطاب، والنزعة الماضوية التي جعلت الخطاب الديني يعيد إنتاج مقولات الفقهاء، ويبحث في الماضي عن حلول لمشكلات الحاضر، متوجساً من التغيرات المجتمعية، قلقاً من التطورات المستقبلية، وتمجيد التاريخ والتغني بالأمجاد، والسمة الاقصائية للآخر الديني والمذهبي، والنزعة الاتهامية نحو الآخر ولومه."

وأشارت الدراسة، إلى أن المناخ الطائفي الذي شجعته سياسة الرئيس السادات إلى زيادة عزلة المسيحيين في مصر، وأن دور الكنيسة بدأ يتزايد ليتجاوز الدور الروحي الذي يعد وحده من ثوابت الديانة المسيحية، فلم يعد تعبير "شعب الكنيسة" يعبر عن المدلول الديني للكلمة بل أصبح أقرب للمدلول السياسي الكامل، موضحة أن من عيوب الخطاب الديني المسيحي نقل مشاعر سلبية عن حقوق المسيحيين العادلة في الفرص المتكافئة في المواقع الرفيعة بمؤسسات الدولة المختلفة.

وأضافت الدراسة، أن الخطاب الديني المسيحي جاء انعكاسا لهذه التصرفات في الواقع ولا يحاول تغييره، وبعكس الخطاب الإسلامي ذي النغمات العديدة المتنافرة فإن معايير الانضباط التنظيمي في المؤسسة الكنسية، جعلت الخطاب المسيحي يكاد يكون بنغمة واحدة تؤكد على فكرة المظلومية، دون أن تقدم حلولاً وضغوطاً واقعية، وليس مجرد علاج مؤقت لآثاره الجانبية.

وأوضحت الدراسة، أن الخطاب الديني يتعامل في أطروحاته الظاهرة مع المرأة في سياق إيجابي، لكن المضامين المضمرة الكامنة في هذه الأطروحات تعامل المرأة باعتبارها "عالة " على الرجل من ناحية، والفخ الذي يضعه الشيطان لا يراد الرجال المهالك من ناحية

أخرى، ولا يصح أن تتمتع بكل ما تستحقه، من خلال تكرار التأويل السلبي لبعض النصوص الدينية .

واتفقت مختلف الخطابات فيما تقدمه من أطروحات على المزايدة على وطنية المختلفين معها، وتستشهد بنصوص دينية تؤكد على قداسة مصر كوطن، و إحاطته بعناية إلهية دائمة خاصة، واعتبر الباحث المزايدات على الوطنية بين أطياف الخطاب الديني الإسلامي من شاكلة المحاكمات السياسية، ليس لها أصل شرعي ولا تاريخي جوهري يمكنها أن تستند إليه، فالوطنية بمفهومها المعاصر معنى مستورد من خارج البنية الثقافية للحضارة الإسلامية، حسب قوله.

- الدراسة الثانية: إيمان أحمد أبو الفتوح أحمد طلخان2012"**معالجة الخطاب الديني في الصحافة المصرية للانتخابات البرلمانية والرئاسية بعد ثورة 25 يناير.. دراسة تحليلية مقارنة**"[1]

ذكرت الباحثة و الخاصة على درجة الماجستير إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة، تحدد في تحقيق هدف عام هو "**رصد وتوصيف وتحليل المعالجة الصحفية للانتخابات البرلمانية والرئاسية بعد ثورة 25 يناير** 2011**م في عينة من صحف الخطاب الديني في مصر**".

ويتفرع عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية هي:

1- التعرف على المضامين المرتبطة بالانتخابات البرلمانية والرئاسية والتي تناولها الخطاب الديني الصحفي في الصحف المصرية محل الدراسة.

(1) - إيمان أحمد أبو الفتوح أحمد طلخان "**معالجة الخطاب الديني في الصحافة المصرية للانتخابات البرلمانية والرئاسية بعد ثورة 25 يناير.. دراسة تحليلية مقارنة**"، رسالة ماجستير، كلية الإعلام جامعة الأزهر، مصر، 2012.

2- والتعرف على المصادر التي اعتمدت عليها صحف الدراسة في تغطيتها للانتخابات البرلمانية والرئاسية، وتحديد الأهداف التي سعت المعالجة الصحفية للانتخابات البرلمانية والرئاسية في صحف الدراسة إلى تحقيقها.

3- تحديد اتجاهات المادة المنشورة عن الانتخابات البرلمانية والرئاسية بعد ثورة 25 يناير في صحف الدراسة، ورصد وتوصيف أساليب الإقناع المصاحبة للمعالجة الصحفية للانتخابات البرلمانية والرئاسية في صحف الدراسة.

4- واعتمدت الدراسة على منهج المسح Survey Méthode، واشتملت عينة الدراسة على جميع الأعداد التي صدرت من صحف الأهرام، وصوت الأزهر، ووطني، خلال الفترة من 2011/3/10م وحتى 2012/6/31م باتباع أسلوب الحصر الشامل.

5- واعتمدت الدراسة على أداة تحليل المضمون Content Analysais، للتوصل إلى وصف وتحليل المحتوى الظاهر والكامن للمادة الإعلامية المنشورة من خلال تصنيف وتبويب وتقييم الرموز والأفكار الرئيسية التي تحملها بهدف الوصول إلى دلالات واستنتاجات صحيحة في حالة إعادة البحث والتحليل، وهو يعتمد أساساً على تقدير الباحث ويتم تقسيم المحتوى إلى فئات واضحة وتحدد نتائج التحليل تكرار ظهور وحدات التحليل في السياق.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-احتلت جريدة وطني المرتبة الأولى من حيث كثافة تغطيتها لموضوع الدراسة، بنسبة بلغت 57.4%، ثم جريدة صوت الأزهر في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 33.1%، وفى المرتبة الثالثة جاءت صفحة الفكر الديني بالأهرام بنسبة بلغت 9.5%.

- أظهرت النتائج كثافة التناول الصحفي لموضوعات الانتخابات البرلمانية والرئاسية، حيث جاءت فئة الترشح للانتخابات في المرتبة الأولى بنسبة 17.9%، تلتها الشروط اللازم توافرها في المرشح في المرتبة الثانية بنسبة 16.5%، ثم التصويت على

الانتخابات في المرتبة الثالثة بنسبة 13.4%، ثم غلبة الإسلاميون في المرتبة الرابعة بنسبة 12.5%.

– احتل الاتجاه المحايد المرتبة الأولى من بين الاتجاهات التي سادت المعالجة الصحفية للانتخابات البرلمانية والرئاسية بعد ثورة 25 يناير في صحف الدراسة بنسبة 39%، تلاه الاتجاه المعارض في المرتبة الثانية بنسبة 33.2%، وأخيراً الاتجاه المؤيد في المرتبة الثالثة بنسبة 27.8%.

– غلبت المعالجة الموضوعية في صحف الدراسة الثلاث على المعالجة المتحيزة والتي جاءت في المرتبة الثانية من بين أنواع المعالجة الصحفية للانتخابات البرلمانية والرئاسية بنسبة 14.1% في حين حازت المعالجة الموضوعية على نسبة 85.9 %.

– تصدر الهدف النقدي للمعالجة المرتبة الأولى في صحف الدراسة بنسبة بلغت 30.3% من بين أهداف المعالجة الصحفية لموضوعات الانتخابات، تلاه في المرتبة الثانية الهدف الإخباري بنسبة 26.4%، ثم الهدف التفسيري في المرتبة الثالثة بنسبة 24%.

– اهتمت صحف الدراسة بالمصادر الفرعية لمادتها الصحفية وقد تصدر فئة مسئولون المرتبة الأولى بنسبة 49.2%، وفى المرتبة الثانية جاءت فئة متخصصون ومثقفون بنسبة 25.2%، تلتها في المرتبة الثالثة فئة غير محدد المصدر بنسبة 15.1%.

– كشفت نتائج الدراسة عن تباين الاستمالات الإقناعية المستخدمة في المعالجة الصحفية للانتخابات البرلمانية والرئاسية بعد ثورة 25يناير 2011م في صحف الدراسة الثلاث، حيث جاءت الاستمالات المنطقية في المرتبة الأولى بنسبة 56.3%، تلتها في المرتبة الثانية الاستمالات العاطفية بنسبة 43.7%.

– وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات على النحو التالي:

– تشجيع الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات الإعلامية التي تتناول معالجة الخطاب الديني الصحفي للقضايا السياسية وعلى رأسها الانتخابات، وذلك لسد الفراغ الذي تعانى منه المكتبة العربية في هذا النوع من الدراسات الإعلامية.

– أن تحافظ الصحف على موضوعيتها وحياديتها في تغطيتها الصحفية للانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة مثلما التزمت بذلك في تغطيتها لهذه الانتخابات.

– تخصيص مساحة كافية ومتوازنة مع باقي المضامين الأخرى لنشر المضمون الديني يوميا، حيث انتهت نتائج الدراسة إلى قصور المساحة المخصصة بالصحف العامة.

– إنشاء مؤسسة أو هيئة دينية مستقلة عن السلطة تتولى إصدار الصحف الدينية المتخصصة وتتولى تمويلها وإدارتها وتعيين مدراءها وتدريب الصحفيين المتخصصين للعمل بها وتكون معبره عن الخطاب الديني، وتتولى الاتصال بالمؤسسات الصحفية الأخرى التي تصدر صفحات أو ملاحق دينية للتنسيق معها.

– ضرورة تغليب القيم المهنية في الأداء الصحفي على التحزب في الرأي، بما يؤدى إلى تشكيل الرأي العام على أسس موضوعية ومتوازنة، مثلما فعلت الصحف في معالجتها للانتخابات والتي أعقبت ثورة 25 يناير.

– ضرورة إجراء دراسة تحليلية لمعالجة الانتخابات الرئاسية 2014م، ومقارنتها بالانتخابات الرئاسية بعد ثورة 25 يناير، وذلك للتأكد من مدى حيادية وموضوعية الصحف المصرية وتوازنها في عرض وجهات النظر وعدم التحزب في الرأي

رباب جلال محمد. (2014). قضايا المرأة في الخطاب الديني المعاصر [1]:

(1)– رباب جلال محمد، **قضايا المرأة في الخطاب الديني المعاصر دراسة تحليلية**، أطروحة (دكتوراه)، جامعة عين شمس،كلية التربية. قسم الفلسفة والاجتماع، مصر، 2014.

ينطلق البحث من تساؤل رئيس يدور حول كيفية طرح الإعلام بوجه عام والمرجعية الدينية بوجه خاص دوراً في تكوين وصياغة فكر وثقافة المجتمع المصري ووعيه بالقضايا التي تهم المرأة علي وجه الخصوص؟، ويتفرع عن ذلك التساؤل عدة تساؤلات فرعية وهي:

1- ما تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع المصري على قضايا الخطاب الديني ؟

2- ما أهم الموضوعات والقضايا التي انشغل بها الخطاب الديني الموجه للمرأة في الآونة الأخيرة ؟

3- ما طبيعة اهتمام الخطاب الديني بقضايا المرأة، بمعني هل أدي إلي تطور ورقي وضع المرأة في مصر أم أنه معوقاً ومحبطاً لها ؟

4- **ما توجهات الخطاب الديني نحو قضايا التعليم، والعمل، والمشاركة السياسية للمرأة في المجتمع المصري؟**

منهج البحث:

اعتمد البحث علي المنهج العلمي الوصفي الذي يعمل علي وصف الواقع الاجتماعي، والسعي لإبراز العلاقات التي توجد بين الظواهر والاتجاهات المختلفة في فهم الظواهر، وباستكمال هاتين المرحلتين (الوصف- إبراز العلاقات) ينتقل الباحث إلي خطوة أخري يحاول فيها وضع تنبؤات عن الحالات التي ستؤول إليها الظاهرة موضوع البحث، وبناء علي ذلك استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لتحديد أبعاد وملامح قضايا المرأة في الخطاب الديني، وتأثير ذلك علي المجتمع المصري مستقبلاً.

أهم نتائج البحث:

-كانت أكثر الموضوعات تكراراً في الخطاب الديني هي الموضوعات الاجتماعية ثم الأحكام الدينية، وكانت أقل الموضوعات تكراراً هي التعليم ثم المشاركة السياسية ثم العمل، وكانت الإشارة المباشرة لهذه القضايا قليلة جداً.

- كان تناول الخطاب الديني لقضايا المرأة (التي حددتها الباحثة) تناول ضعيف جداً وغير مباشر، حيث كانت نسبتها 4% فقط من جملة القضايا المطروحة، مما يدل على عجز الخطاب الديني عن تناول القضايا الواقعية للمرأة.

-وجدت مجموعة من القضايا التي لم يتم التعامل معها مطلقاً (مثل قيم النجاح والإبداع واستثمار الطاقات والتنافسية والتعاون والعمل التطوعي والعمل الجماعي)، الأمر الذي يدل على أن هذه القضايا المجتمعية الهامة تم تناولها بشكل ثانوي وهامشي وعلى سبيل الاستدراك في الخطاب الديني.

- لم يتطرق الخطاب الديني بنوعية (السلفي- الليبرالي) بأي شكل من الأشكال لقضية تعليم المرأة بالأخص، ويؤشر ذلك على مدى هروب الخطاب الديني من القضايا البنائية الكبرى، وتناوله للقضايا الجانبية والثانوية.

-انشغل الخطاب الديني عموماً بالبعث والآخرة أكثر من انشغاله بالدنيا، فقد دل التحليل علي أن 78% من موضوعات الخطاب تتجه نحو موضوعات تتصل بالآخرة والحساب والثواب والعقاب، أي بموضوعات دينية بحتة لا تتعلق بالحياة، وعندما ينشغل الخطاب بهذه الموضوعات الأخروية يكون توجهه شكلياً خالصاً، فلا يربط الخطاب بينه وبين الحياة المعاشة.

-ثمة قطيعة واضحة بين الخطاب الديني والواقع، ويكمن الخطاب وراء هذه القطعية، حيث أنه لا يعمل على ربط النص الديني ودمجه بالواقع، وإنما يميل إلى الانعكاسية الماضوية والحديث عن الماضي الذي كان يمثل نموذجاً دائم يجب أن يحتذي به، وبذلك ترك الجانب الأكبر من الخطاب الديني الحاضر وظل منفصلاً عن الواقع.

-خلا الخطاب الديني من الحديث عن القضايا المستقبلية بل كان تركيزه الدائم على الغفلة عن الموت والحساب والآخرة متجاهلاً الغفلة عن الحياة و الأمور الدنيوية.

الاقتراب النظري:

إن الكيفية التي يبني بها الباحث السوسيولوجي موضوعه، هي الخطوة الحاسمة بل محور الدراسة التي تحدد مسار عمله، فليست عملية البناء مجرد تكديس لوقائع و افتراضات بل هي طرح أو تصور ينطلق من أنسب الأسئلة و أجودها .و أحسن الأسئلة هي تلك التي تساعد الباحث السوسيولوجي للإفلات من جاذبية المستوى الظاهري للواقع الاجتماعي و القفز خلف هذا الأخير، قصد البحث عن شبكة من العلاقات التفسيرية التي تعلن ولوج الواقع السوسيولوجي .إنها تعد أساس البناء و هيكل البحث أو العمل ككل، من دونه يبقى هذا الأخير مجرد مسعى غير قادر على بلورة مخطط عام يقوم عليه نموذج التحليل الذي على ضوءه يتم تفسير و تأويل النتائج المتحصل عليها .بناء على كل ما سبق اعتمدنا في اقترابنا النظري لهذا الموضوع: على المقاربة المؤسسية، المقاربة التاريخية ومقاربة التحديث، تنطلق هذه المقاربة من مختلف الصعوبات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تواجه عملية بناء الدولة الوطنية الحديثة، وهو ما يدفع بالنخب السياسية في مراحل معينة إلى تشكيل الأحزاب السياسية للمشاركة في هذه العملية و من بينها حزب حركة مجتمع السلم انطلاقا من أن أصحاب المدرسة الوظيفية في تفسيراتهم ومقارباتهم النظرية كما هو الحال عند ماركس عبر إسهامات المدرسة الماركسية من الأعمال الكلاسيكية و الجديدة، كذلك اعتمدنا على نظرية بورديو في أن المجتمع مكون من طبقات اجتماعية متصارعة بغرض امتلاك الرساميل المختلفة وأن علاقات القوة والمعنى تساهم إما في استدامة النظام الاجتماعي وإما في إعادة النظر فيه .وعلى غرار ماكس فيبر يذهب بورديو إلى أنه من الضروري أخذ بعين الاعتبار التمثلات الاجتماعية المصاغة من قبل الأفراد لإعطاء معنى للواقع الاجتماعي .لكن الطابع التجديدي لمقاربة بيار بورديو التي وصفها البعض بالثورة الرمزية المماثلة لتلك الثورات التي نراها في الحقول العلمية الأخرى يكمن في إرادته تجاوز المعارضات التقليدية في علم الاجتماع بين الموضوعاتية والذاتوية وبين الرمزي والمادي وبين ا (الشمولي) والفردي من أجل تأسيس مقاربة يمكن تسميتها بالبنيوية النشوئية، لهذا

كانت مقاربتنا حول هذا الموضوع تنطلق من مدرستين مختلفتين و لكنهما يلتقيان في وجود نوع من النخبة أو الطبقية تمارس حقها في فرض قيمها من خلال أدوات من بينها الدين أو الخطاب، على الرغم من التقدم الكبير الذي حققته الإنسانية في مجال الديمقراطية، وعلى الرغم من توسع المشاركة السياسية للجماهير وحضورها في مختلف ميادين العمل والحياة، بقيت النُّخب قوة فاعلة حاضرة ويقظة في ممارسة دورها الريادي في توجيه المجتمع وتحديد مساراته وتعيين حركته في مختلف المجالات والاتجاهات.

الفصل الثاني: الخطاب الديني ثنائية الدين والسياسة

تمـهيد.

المبحث الأول: المرجعية الدينية و الممارسة السياسية في المجتمع الجزائري

المبحث الثاني: الخطاب الديني للحركات الإسلامية بين التقليد والتجديد

المطلب الأول: الأصولية في الخطاب الديني

المطلب الثاني: الخطاب الديني لدى الجماعات الإسلامية

المطلب الثالث: الخطاب الديني الإخواني

المطلب الرابع: الخطاب الديني لحركة مجتمع السلم

المبحث الثالث: الفكر السياسي للحركة

المطلب الأول: مرجعية الحركية وثوابتها

المطلب الثاني: مقاربة الحركة للديمقراطية

المطلب الثالث: مفهوم الديمقراطية في أدبيات حركة مجتمع السلم

المطلب الربع: تصور الحركة لمفهوم المشاركة السياسية

خلاصة الفصل

تمـهيد.

منذ أحداث 11 ديسمبر أصبح مصطلح الخطاب الديني الموضوع الرئيسي لمحاولة فهم الحركات الإسلامية أو الإسلام السياسي، حيث بدأت تبرز تغيرات وتحولات جوهرية بالنظام الإقليمي والعالمي مما اوجد حالة من محاولة فهم هذا الخطاب الديني الإسلامي وقد فرضت الحركات الإسلامية خلال السنوات الأخيرة كإحدى العناصر الأساسية في إنتاج وإعادة إنتاج الخطاب الديني الإسلامي وتسابقت فيما بينها على تقديم هذا الخطاب في شكل برامج سياسية أو اجتماعية أو تربوية أو اقتصادية والتي تحمل أنماطا مختلفة للخطاب الإسلامي وساهمت في إيجاد حراك سياسي وديني حول هذا الخطاب.

المبحث الأول: المرجعية الدينية و الممارسة السياسية في المجتمع الجزائري:

يمثل الدين أضخم مورث ثقافي في الذاكرة الشعبية للمجتمع الجزائري فالتراث الديني يشمل جميع مناحي الحياة الجماعية و الفردية غني بالأحكام و التجارب المتنوعة التي تشكل مرتكزات في السياسة و الاقتصاد و الاجتماع سبقت أرقى التجارب المعاصرة فالتراث له مدلوله في الخطاب العربي المعاصر حيث يعد كمرجعية ثرية موثوقة يستند إليها عكس الدول الأوروبية التي تجاوزت مسالة التراث إلى العلم و العقلانية ففي رأي الجابري التراث الديني و العمل السياسي عبارة تنتمي إلى إشكالية خاصة عربية بالدين الإسلامي مثل عامل وحدة القبائل و الإثنيات المتناقضة في المجتمع الجزائري حيث تقاطعت مبادئه و قواعده مع العادات و التقاليد و الأعراف القبلية التي يتشربها الفرد أثناء تنشئته الاجتماعية على مستوى العائلة فيخرج إلى الوسط الاجتماعي المفتوح متمثلا و ممتثلا لها عن طريق التفاعل المناسب مع الممنوعات و المسموحات الاجتماعية و منسجما معها بشكل طبيعي دون ضغط و مساهما في الضبط الاجتماعي بأداة مهمة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر.

ترتبط الممارسات في الحبات اليومية من الأقوال و الأفعال بنظام صارم و ثابت من التصورات و نماذج السلوك سابق لوجود الفرد و الجماعة مرتسم في الذاكرة الجماعية يتم

تداوله و تبليغه شفويا كرأسمال ثقافي رمزي يهيكل مخيال الأفراد الجماعي و يوجه سلوكهم و يضبط المواقف انطلاقا من النظر فيذلك المورث الغني بالتجارب و الأحكام ضمن إطار (قالوا اللولين.. بكري كانت.. الشرع سيقول...) فيصبح بذلك المورث الثقافي الديني مرجع أساسي مقدس يعتمد عليه و يستمد منه شرعية المواقف و السلوكيات تتخذه الجماعة كنظام اجتماعي تبنيه مطلق ولا مشروط و نموذج مثالي كامل متمتع بالمصداقية و القدرة على الاستمرارية معبرا عن الهوية الدينية و الانتماء التاريخي الاجتماعي.

لقد تم توظيف البعد الديني في الثورة التحريرية بشكل أساسي كشحنة إيديولوجية و مرجعية دينية تزيل كل أشكال الصراع و التعدد و تمس جميع المكونات المجتمعية على اختلافها و تناقضها (بدو حضر، عرب، بربر، اندماجيين ورافضين) و تضمن الشمولية و خطية الاتجاه و الاستشهاد و سمحت بقبول الشروط التنظيمية جيش التحرير و أخضعت التشكيلات السياسية المتباينة إلى الوحدة تحت لواء واحد و الولاء لجبهة التحرير كحزب يحمل على عاتقه تنظيم العمل السياسي بطرق حديثة وتوجيه الثورة نحو هدف الاستقلال الوطني و السير في مضمار التطور و التغيير تبعا لمتطلبات المرحلة وتكيفا مع المستجدات الإقليمية و الدولية والسماح بتداول المصطلحات السياسية الحديثة (الدبلوماسية و الوطنية و الحزب و القيادة السياسة...) كمؤشر للمرونة و تعبيرا عن الشمولية و احتواء التعدد و من ابرز القواعد الدينية التي تم توظيفها في الثورة التحريرية و سر نجاحها الصدق ومراقبة الخالق و لزوم جماعة المسلمين و عدم الخروج على الحاكم و الإلزام بالأوامر و طاعة القائد ودرء الفتنة و توظيف الخطاب الديني في الجانب العسكري لتحقيق التسابق و النصر و قبول التضحية والاستشهاد.

كان للدين تأثير كبير على الممارسات الاجتماعية و السياسية بعد الاستقلال الجزائر بحكم انتماء النخب السياسية إلى إيديولوجيا الحركة الوطنية التي ربطت الدين بالسلطة من اجل تبرير شرعيتها و تبنت شعار (الإسلام دين الدولة) الذي دعم خطابها السياسي

ووظفت الدين في تجنيد الأفراد لإنجاح المشاريع التنموية و تبرير بعض قراراتها و اختياراتها كالاختيار الاشتراكي مثلا بهذا الصدد يقول د. عبد الباقي الهر ماسي الظاهرة الدينية يمكن أن إحدى آليات النظام السائد فتثبته و نضفي عليه شرعية البقاء و الاستمرار فعن طريق إنشاء وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف تم التحكم في المؤسسات الدينية و إطاراتها و توجيه الخطاب الديني لأهداف و مصالح الدولة و توظيف الدين في تنشئة الأفراد على قيم محددة كالوطنية و التسامح و حب الوطن لتعزيز الاستقرار و قدسية بناء الوطن دون التطرق لبعض المسائل كالسياسة، لكن نشاط الأصليون في فترة ما قبل الثمانينات في المدارس و المساجد و بغض الفضاءات بشكل غير رسمي ساهم في توعية الأفراد في إطار ما يسمى الإسلام السياسي كرسالة عالمية تتجاوز الانتماءات الأولية القبلية و الأثنية و الوطنية إلى الانتماء العام للأمة الإسلامية وربط الفرد المسلم بما يحدث في بعض المجتمعات الإسلامية و إثارة قضايا الأمة كقضية المسجد الأقصى و الغزو الثقافي و اضطهاد المسلمين و توعية الفرد المسلم بانتمائه الحضاري وواجباته نحو إخوانه و قضاياهم مما أدى إلى تجنيد بعضهم لمساندة إخوانهم و القتال معهم في دول أخرى كأفغانستان و الشيشان و العراق و الدخول في منظمات و جماعات قتالية ذات بعد عالمي لمحاربة القوى الغربية و ساعد في نشر هذا الوعي الانفتاح الإعلامي و الانفتاح السياسي في بعض الدول.

تأثرت الجزائر برياح التغيير و فتحت أبواب التعددية الحزبية و دخلت في مرحلة الإصلاحات السياسية بعد الأزمة الاقتصادية و السياسية التي ولدت أحداث أكتوبر 1988 فظهرت على إثرها أحزاب متعددة المرجعيات دينية و أخرى علمانية و بعضها جهورية و تم تدعيم التعددية السياسية بحزمة من القوانين و التشريعات التي تسمح بحرية التعبير و ترسخ مبادئ الديمقراطية و قد دخل المجتمع الجزائري في مرحلة جديدة من الديناميكية السياسية و انفتح على مختلف البرامج السياسية و تناسى الفرد الجزائري انتماءاته الأولية إلى حد كبير بفضل النشاط السريع لمختلف الفعاليات السياسية المتباينة أظهرت تجربة الجزائر الرائدة في

الديمقراطية و التفت غالبية المجتمع حول المشروع الإسلامي باعتباره عنصر أساسي فاعل يعبر عن هوية المجتمع الجزائري و بديل للفساد و قد مكن حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الفوز في الانتخابات المحلية و البرلمانية هذه الانتخابات عكست تجرد الفرد الجزائري من انتماءاته الأولية وقضت على القبلية و الطائفية بشكل ملموس.

حداثة التجربة الديمقراطية أدت إلى حدوث تصادم بين القوى الاجتماعية في الجزائر فالخطاب اللاذع و العنيف لزعماء الجبهة دفع بالسلطة العسكرية لإلغاء المسار الديمقراطي ثم دخول الجزائر في نفق العنف و العنف المضاد حصد مئات الآلاف من الضحايا خلال عشرية سميت بالعشرية السوداء تحول خلالها الإسلام السياسي إلى مصدر للعنف و الإرهاب و في نفس الوقت فقد المجتمع ثقته في السلطة و التشكيلات السياسية على اختلاف توجهاتها بعد أن كشف شكلية برامجها و شكلية الاقتراع السياسي و تتمحور العملية السياسية برمتها حول شخصيات أو زمر معينة وظفت الدين لمحاربة الأصولية عن طريق إحياء الطرق الصوفية و دعم الزوايا ماليا و تغطية نشاطاتها إعلاميا للأثير في بنية الوعي الديني و اعتبار الخرافات و الأساطير و الممارسات الطقوسية موروث ثقافي شعبي يحب الحفاظ عليه و إعادة إنتاجه لأنها تعبر عن تقديس شيخ القبيلة و تمثل عنصر من الهوية الوطنية و الملاحظ ان للزاوية علاقة بالطريقة الصوفية و العائلة التي تتبناها مما جعل الانتماءات التقليدية القبلية و الجهوية تبعث من جديد و تعد أصدق انتماء عند الفرد الجزائري لأنها مرتبطة بالقرابة و النسب و المصالح المشتركة بين الأفراد و ممثليهم في المجالس المنتخبة.

المبحث الثاني: الخطاب الديني للحركات الإسلامية بين التقليد والتجديد.

ركز الخطاب النهضوي منذ ظهور مشاريع النهضة في العالم الإسلامي بعد سقوط الخلافة على ضرورة التغيير والإصلاح مستعملا خطابا مشبعا بمعني الاستنفار وبذل الجهد، فجاء التأكيد على لزوم فتح باب الاجتهاد، لما كان الاجتهاد موجود عند بعض الجماعات دون الأخرى، ما يجعل الاختلاف قائم بين هذه الجماعات في كيفية الوصول إلى بعث الإسلام من جديد وما هو الأسلوب الأنجع دون غيره.

خصوصا بعد التغيرات الحاصلة على المستوى الإقليمي والدولي، إذ يعد الخطاب الديني في ظل المتغيرات الدولية الحالية من الموضوعات الجديرة بالدراسة والتحليل، وقد برز ذلك بصورة جلية بعد أحداث11سبتمبر 2001.

وفي ظل تنامي مفهوم الإسلام السياسي ظهر مصطلح الخطاب الديني مرادفا للجماعات الإسلامية بمختلف مدارسها واتجاهاتها، فمجالاته في العالم الإسلامي اعتبرت كبديل في ظل صراع القيم والحضارات وسيطرة العولمة.

وبما إننا بصدد دراسة حركة من أكبر الحركات الإسلامية التي حاولت بعث ما سمته "ريادة الإسلام للحضارة الإنسانية"، وما تمثله هذه الحركات من بعد تنظيمي تنوي من خلاله طرح مفاهيم، كمحاولة لأسلمة المجتمع انطلاقا من القاعدة ووصولا إلى القمة أو العكس من خلال القمة مباشرة، أو حتى عبر الوعاء السياسي العقائدي بمحاربة كل مالا يمت إلى الإسلام بصلة، هنا كان لابد من دراسة مفاهيم ومصطلحات الخطاب الديني لهاتين الحركتين، لذا كان اختيارنا لهذه الحركات دون سواهما نظرا لتاريخهم الطويل في العمل التنظيمي، كذلك لتجربتهم مع الحركات والتيارات الثقافية والسياسية الأخرى، وسعة انتشارهم على مستوى واسع في المجتمعات العربية.

1- مفهوم الخطاب الديني:

عندما نتكلم عن الخطاب الديني فنحن لا نقصد بذلك الخطاب في المساجد خصوصا خلال الجمعة، فهذا الفهم هو فهم قاصر، أي ليس المقصود بالخطاب الديني في جانبه

الوعظي فقط، بل يتعداه إلى بعده الفلسفي والسياسي، أو الفكر الديني في عمقه المعرفي، سنحاول إلقاء الضوء على مفهوم الخطاب، ذلك قصد معرفة طبيعة الخطاب الديني قديما وحديثا.

معنى الخطاب لغة: جاء في لسان العرب: "مصدر خاطب يخاطب لغة الخطاب في اللغة مأخوذ من خطب يخطب خطابا، أي حادث الناس وألقى عليهم كلاما شفهيا أو مكتوبا، والخطبة هي في عمومها عند أهل اللغة توجيه الكلام إلى الغير لإقناعه بأمر ما "[1].

اصطلاحا:

يتفق بعض الباحثين في الخطاب الديني بأن المقصود به هو: "توجيه الكلام المتعلق بأمور الدين نحو الغير لإفهامه ثم تنقل إلى مايقع به التخاطب أو الكلام المقصود منه إفهام من هو متهيئ لفهمه "[2].

عرفه الأصفهاني: " بأنه توجيه ماأفاد نحو المستمع أو من في حكمه"[3] الديني نسبة للدين والدين في اللغة والعادة والشأن، الدين الطاعة ومنه الدين اصطلاحا.

وصل بعض الباحثين إلى تعريف الدين بأنه "وضع إلهي سائق لذوي العقول السليمة باختيارهم إلى الصلاح في الحال والفلاح في المآل"[4]، وبما أننا بصدد دراسة الخطاب الديني فلابد من تعريف له. هنا جمع بعض الباحثين على أن المقصود بالخطاب الديني، "

(1) – أنظر: لسان العرب، لابن منظور، **المعجم الوسيط**، لجماعة من العلماء، ج 1، المكتبة الإسلامية، تركيا، 1972م، ص 242.

(2)– علي عبد السميع حسين: **تجديد الخطاب الديني**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004، ص21.

(3)– **شرح المنهاج للبيضاوي لشمس الدين محمود عبد الرحمن الأصبهاني**، تحقيق عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، 1420 هـ– 1999م، ص 48.

(4)– محمد عبد الله دراز: **الدين**، دار القلم، الكويت، ط 2، 1970، ص 33.

كل بيان باسم الإسلام يوجه للناس سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين لتعريفهم بالإسلام "[1].

معنى ذلك أن الخطاب الديني يشمل الدعوة إلى دين الله، وهو الإسلام والفتوى: بيان حكم الشارع وبيان حكم التعليم وبيان حكمه في العقائد ثم العبادات والمعاملات.

في حين يقول محمد أركون "أن كلمة خطاب هي مصطلح تقني بالنسبة للسانيين، لكنه أيضا وفي نفس الوقت مصطلح بسيط جدا "الخطاب"، هو في الواقع كل ماننطق به عندما نتكلم. في هذه الحالة عندما يتكلم، كل واحد منا يتلفظ بمعنى، وبالتالي يعطي شكلا لغويا لذلك المعنى....فعندما نتحدث عن الخطاب القرآني فإننا نعود إلى الكلمة كما هي منطوقة لغويا في القرآن".

إذن الخطاب ليس مجرد كلمات تلقى إنما هو رسالة ذات مضمون فكري بين له أهدافه ودلالاته المؤثرة باعث على الشكل في الفعل الإنساني لدى المخاطب أو المخاطبين سوآءا كانت صادرة عن الفرد أو الجماعة.

وبعد الخطاب الذي ابرز عطاء إنساني للأمة من خلال إحياء وتفعيل موروثها الديني بما يتناسب ومتطلبات العصر الذي يعيش فيه هذا المفكر أو ذاك شرط عدم المساس بالثوابت

في حين نقوم بقراءة الخطاب الديني مثلا للحركات الإسلامية الأصولية والسلفية نجد أنها لا تعترف بمبدأ الاختلاف والتنوع كنوع من الأخذ بالنظرية التطورية التي تلغي التنوع خصوصا وأنها لم تقدم أي مشروع أو آليات تدل دلالة واضحة على أنها ستتجاوز استبداد الملكيات والأنظمة الحاكمة آنذاك، وهذا ماجعل صلاح الجابري في معالجته لذلك يقول بأن العالم الإسلامي قدم حركة مناقضة لحركة الرواد أو المصلحين، الأول أمثال جمال الدين

(1)- أنظر: **نموذج لبعض الدراسات في كتاب "سيد قطب الخطاب والإيديولوجيا"**، لمحمد حافظ ذياب، سلسلة صاد، تونس،1991، ص17.

الأفغاني ومحمد عبده او غيرهم ففشل هذه الحركات هي حركات مغيبة الوعي واللاوعي تعرف سوى العنف الجسدي [1]

المطلب الأول: الأصولية في الخطاب الديني:

الأصولية مصطلح ارتبط كثيرا بالحركات الإسلامية، خصوصا بعد صداماتها مع الأنظمة السياسية والدول الغربية، بالتالي محاولة ربط هذا المفهوم بالإسلام، ولو أن الكثير من المفكرين ينفون ارتباط الأصولية بالإسلام، على رأسهم روجيه غارودي الذي ينفي الأصولية عن الدين عموما بل يتعداه إلى أكثر من ذلك حين يقول: "هي تقوم على معتقد ديني أو سياسي مع الشكل الثقافي أو المؤسسي الذي تمكنت من ارتدائه في عصر سابق من تاريخها هكذا تعتقد أنها تمتلك حقيقة مطلقة وأنها تفرضها"[2].

بينما يقصد غارودي بالأصولية الإسلامية كل الحركات والمذاهب الإسلامية التي تتحقق فيها الخصائص العامة للأصولية، غير أن مايميزها هو أنها توظف الإسلام وتقدم خطابا دينيا إسلاميا.

ويضيف إن ما يميز الأصوليات الإسلامية المعاصرة أيضا، هو إيمانها بقدرة الإسلام اليوم على حل جميع المشكلات، من هنا الدعوة إلى إحياء الإسلام "الشريعة "بالتالي الخطأ الذي وقع فيه الخطاب الأصولي الإسلامي في نظر غارودي هو أن أصحابه حملوا الشريعة على معنى الفقه، فقادهم هذا الخلط إلى أصولية "متحجرة ومنغلقة"، وبالتالي "لم يميزوا بين السنة التي هي كلام النبي المعبر به عن بالوحي" [3].

إن التمسك بحرفية السنة هو ميزة لدى الأصوليين الإسلاميين، مما أوقعهم في الشكلانية التي تتعارض مع الفهم الصحيح للدين الذي يركز على روح الدين وجوهره المتمثل

(1) صلاح الجابري، **مشاريع نهوض ام مشاريع انتكاس**، مجلة فضاءات، العدد 17، ليبيا ص 33 ص 34

(2)-روجيه غارودي: **الأصوليات المعاصرة**: **أسبابها و مظاهرها**، تر خليل أحمد خليل، دار عام ألفين 2000، باريس، ص 11.

(3)-**المرجع نفسه**: ص 86.

في البعد الروحاني الأخلاقي، هذه هي الخطورة الأولى، أما الخطورة الثانية فلا تعود إلى تقديس السنة (أي كل ماصدر عن الرسول سواء بوصفه نبيا أم بوصفه بشرا عاديا)، إنما تعود إلى عدم مراعاة الجانب التاريخي للشريعة، بوصفها أحكاما وقوانين جزئية، إن هذه الأحكام تتعلق، في نظر غارودي بأوضاع تاريخية، فهي ترتبط بالزمان والجغرافيا مثل أحكام السرقة والقتل والزنا وغيرها، مما يعرف بالحدود هي التي تدخل فيما يصطلح عليه بالفقه.

إن الأصولية بإنكارها للاجتهاد وإنكارها لتاريخانية الشريعة 'الفقه ' تفضي بالعقل إلى التحجر والجمود، وتشل الإنسان المسلم عن العمل والإبداع مثلما يؤكد ذلك غارودي في قوله: "إن التكرار الحرفي يجعل الرسالة مبهمة ويشمل العمل والحركة...فهذا التأويل للرسالة إنما يشمل العمل من خلال العلاقات الإنسانية في فترة قديمة من التاريخ، من خلال جعل المؤمنين عاجزين عن ابتكار مشروع مستقبلي، انطلاقا من مبادئ الرسالة الحية الخالدة"[1].

المطلب الثاني: الخطاب الديني لدى الجماعات الإسلامية

الخطاب الديني لدى هذه الجماعات يختلف من جماعة لأخرى، فهو عند الجماعات الإسلامية الراديكالية يتميز بالتطرف والتحريض على الجهاد وبضرورة استرجاع الأمة لعزتها وريادتها للبشرية عن طريق الجهاد ومعاداة الحاكم الذي يعطل الشرع، بينما يوجد عند الجماعات الأخرى في ضرورة محاربة البدع والشركيات والرجوع إلى الذين الصحيح عبر تنقية العقائد و مادخل عليها من محدثات أفسدت هذه العقائد، هي عموما تحاول استخدام الأدلة الشرعية من قرآن وسنة.

ومن المعقول أن الجماعات الإسلامية المعاصرة تعتبره اللغة المناسبة بغرض تصدير فكرها ونشره بالقوة، ومن جهة أخرى تطمح هذه التيارات إلى حل المشاكل السياسية

(1)- **المرجع نفسه**: ص 94

والاجتماعية من خلال قراءة سياسية منحازة لدين الإسلام، وإعادة بناء الرسالة الدينية وتطبيقها على كل مناحي الحياة مع استعمال العنف والتخويف إن اقتضى الأمر.

وهذا الخطاب نرى أنه يركز على نقائص الحداثة وتضخيم أوجه البؤس واللاعقلانية والجريمة والفساد والانحطاط في الحضارة الغربية، حيث يعتقدون أن هذه النظم معرضة للفساد والجور بينما يقدم الإسلام نظاما اجتماعيا قائم على العدالة والمساواة، وهم بذلك ينتقدون أخلاقيات غير مستمدة من النصوص الغير منزلة، كما يؤكدون على تفوق المرجعية الدينية [1]، في نفس السياق لا يبرر الإسلاميون الاستلهام من النصوص الدينية القديمة على أساس ديني، بل من منطلق ماتضمنته في نظرهم من مناهج أنجع لتحقيق التقدم والازدهار للمجتمعات، في هذا يقول برهان غليون: بهذا يشكل التطلع إلى الخروج من الهامشية والاندراج في إطار الحركة التاريخية أقوى دافع لدى الحركات الإسلامية[2].

ولعل أهم مايميز التيارات الإسلامية أن خطابها يحمل مشروعا سياسيا اجتماعيا يقول حليم بركات: " تصر على أسلمة المجتمع واعتبار الإسلام دين ودولة، وعلى تطبيق الشريعة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية "[3]، كما أن أكثرية مناضليه من الفئات الشابة الذين تشغلهم المشاغل الإيديولوجية السياسية، علاوة على أنها ظاهرة موجودة بقوة في المجتمع.

حيث تحمل في خطاباتها أجوبة لأماني فئة الشباب عبر انتقاد النظام القائم واستنكار الآفات التي هي محصلة هذا النظام وعلى الرغم من انقسام الحركات الإسلامية إلى معتدلين وراديكاليين إلا أنها استطاعت أن تغرس نفسها في أوساط اجتماعية، حيث كانت القطيعة بارزة وتامة مع الإطار الفكري والاجتماعي لدى العلماء التقليديين.

---

(1)-برهان غليون، سمير أمين: **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، دار الفكر/دار الفكر المعاصر، دمشق/ بيروت، 1999، ص 119.

(2)- **المرجع نفسه**: ص 121.

(3)- حليم بركات: **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاع اجتماعي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984 ص ص 267-268 .

المطلب الثالث: الخطاب الدين الإخواني:

إن الخطاب الإخواني ظهر في ظروف كان العالم الإسلامي والعربي بحاجة إلى من يمثل لها نموذج الحضارة بعد أن كانت منبهرة بالنموذج الغربي، بل الأعم أنه كان من الأصوات من ينادي بوضع الإسلام في المتحف، وبالتالي لايتعدى الممارسات الشخصية أو الطقوسية التعبدية.

وهذا الخطاب كان يحمل في وعاءه الكثير من الأفكار الإصلاحية التي نادى بها الرواد الأوائل مثل الشيخ الأفغاني أو محمد عبده ورشيد رضا وغيره من الحركات الإصلاحية الأخرى، وهذا ماجعل مؤسس الإخوان الشيخ حسن البنا يرى أن الإسلام ليس فقط في الممارسات التعبدية الطقوسية بل هو صالح لأن يكون للدين والدنيا، وبالتالي فقد كان أول خطاب يؤكد على حق الإسلاميين والإصلاحيين من أجل خوض السياسة وأسلمه المجتمع من كل النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها.

حيث أصبح اليوم الهدف السياسي لأغلب الحركات الإسلامية واضحا انطلاقا من أن الإسلام دين يشمل كل مجالات الحياة، إذ لا مجال للتفريق بين الدين والسياسة، والتي كان "حسن البنا " و" أبو الأعلى المودودي " من الأوائل المنادين بهذا التوجه.

فتقديس الموت نجده في أدبيات حسن البنا، إذ نجده يقول في رسالة الجهاد " أيها الإخوان إن الأمة التي لا تحسن صناعة الموت، وتعرف كيف تموت الموتة الشريفة يهب لها الله الحياة العزيزة في الدنيا والنعيم في الآخرة، وما الوهم الذي أذلنا إلا حب الدنيا وكراهية الموت، أعدوا أنفسكم لعمل عظيم واحرصوا على الموت توهب لكم الحياة... فاعملوا للموتة الكريمة، تظفروا بالسعادة الكاملة، رزقنا الله وإياكم الاستشهاد في سبيله "[1]، كما نجد في أدبيات الإخوان فكر أكثر تشددا والذي كان مرجعية لجماعات أكتر تطرفا، فذلك التقسيم

(1)- حسن البنا: **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حس البنا**، دار الدعوة، الإسكندرية، 1999، ص 291.

الذي صاغه سيد قطب للمجتمع حيث يبرز لنا صورة المجتمع الجاهلي بقوله " قد يتمثل في صورة مجتمع ينكر وجود الله، ويفسر التاريخ تفسير ماديا جدليا ويطبق ما يسميه " الاشتراكية العلمية " نظاما، وقد يتمثل في مجتمع لا ينكر وجود الله تعالى، ولكن يجعل له ملكوت السموات ويعزله عن ملكوت الأرض... وبذلك يكون مجتمعنا جاهليا ولو أقر وجود الله تعالى ولو ترك الناس يقدمون الشعائر لله..."[1].

وقد استغلت الكثير من الجماعات الإسلاموية فكرة التكفير والطاغوت هذه إلى قمة التعصب والغلو والتي أساءت إلى الإسلام لأنها حاولت إزالة هذه الأنظمة بالقوة وتغير المجتمع كذلك بالقوة، رغم أن فكر الإخوان يمثل الاعتدال إلا أن المفكر سيد قطب المحسوب عليهم قد تجاهل تماما كل المجتمعات البشرية والاختلافات الحاصلة فيها على مدى التاريخ حيث اكتفى بالإقرار بوجود مجتمعين لا أكثر "المجتمع الإسلامي " و "المجتمع الجاهلي"، وهذا ربما راجع إلى الظروف التي تم فيها تصدير هذه الأفكار.

رغم أن الإخوان قد استفادوا كثيرا من التجارب التي حدثت لهم مع الأنظمة العربية مما جعلهم يركزون على خطاب نهضوي لا يخرج عن المرجعية الأولى "حسن البنا " وبالأخص مفهوم أو نموذج المجتمع الإسلامي الذي يطرح كبديل عن الحداثة الغربية، ومثل الجماعات الإسلامية تحاول الجماعة استقطاب كل شرائح المجتمع وبالأخص المثقفين والمتفوقين والطموحين، وهذا عبر خطاب يلبي الحاجات النفسية ويجيب على التساؤلات حول فشل النظام القائم على كل المستويات مخاطبة النفوس ومستثيرة العواطف من خلال أن الحل في الرجوع إلى الإسلام وفي بعض الأحيان، عبر مخاطبة العقل مستدلة أو سائرة على نهج رواد النهضة الإسلامية أوائل في العصر الحديث.

إذ أصبح اليوم الهدف السياسي لأغلب الحركات الإسلامية واضحا انطلاقا من أن الإسلام دين يشمل كل مجالات الحياة، إذ لا مجال للتفريق بين الدين والسياسة، والتي كان "حسن البنا " من الأوائل المنادين بهذا التوجه.

(1)- سيد قطب: **معالم في الطريق**، ط 17، دار الشروق، القاهرة، 1983، ص116.

تجدر الإشارة إلى أن الظاهرة الإسلامية، اكتسبت رواجا خاصا في الأوساط التي فشلت فيها القومية وتركت فراغا كبيرا، حيث نما التيار الإسلامي على أنقاضها قبل أن يفرض نفسه بديلا وخليفة لها وخصما عنيدا ضدها، كما أصبحت تعاني كل الدول العربية من رواسب هذه الأزمة ويتعلق الأمر كذلك برد فعل ضد حداثة مفقرة باسم مثل عليا يقال عنها أنها إسلامية يستمد قوته من رأسمال الرمز الجماعي ويركز خطاباته الإيديولوجية حوله.

المطلب الرابع: الخطاب الديني لحركة مجتمع السلم

إن الخطاب الديني لحركة مجتمع السلم سواء في المناسبات الانتخابية أو غيرها منذ تأسيسها كحزب سياسي يضم جماعة من المواطنين هدفها الوصول الى السلطة كنوع من الأدوات لإيجاد نوع من الانتشار لأيديولوجيتها بين المواطنين عبر اختيار مرشحيها للبرلمان او غيره من الهيئات المحلية (البلدية، الولاية) في مشروع سياسي او مجتمعي حسب رؤية الحزب للفاعلين في المجتمع وأدواته الاجتماعية والاقتصادية ومنظومته السياسية من خلال خطاب يظهر رؤية الحزب ويبين مرجعيته وأهدافه وتوجهاته وقد ظهر ذلك جليا منذ التعددية السياسية ونظرة الحركة للازمة التي تعيشها البلاد وتقديمها للحلول والبدائل التي تراها مناسبة لحل هذه الأزمة من خلال مرجعية دينية او محاولة إعطاء الدور الرئيسي والأساسي للمرجعية الدينية كحل لجميع المشاكل والأزمات خلال المناسبات أو التظاهرات عبر تبني شعار " الإسلام هو الحل " والذي يظهر ان خطاب الحركة هو خطاب موجه للمواطنين أو المناضلين ويغلب عليه الدين كمرجعية وان هذا الانقسام الذي يشهده النسق الاجتماعي في مختلف فئاته وخياراته السياسية مرده إلى تغييب دور الدين كعنصر أساسي وفعال لمنظومة الدولة، من اجل ذلك انعكست أزمة المجتمع الجزائري على الفكر السياسي للأحزاب ومنها الفكر السياسي للحركة الذي تأقلم مع المعطيات خاصة بالمجتمع الجزائري انطلاقا من المرجعية الدينية ليصير نوع من الانصهار بين الدين والوطن لكسب التأييد المجتمعي

لمشروعها من خلال كسب اكبر عدد من المؤيدين لخطابها وتعكس توجهها الفكري والسياسي ضمن إطار الدولة الجزائرية بتقديم حلول عملية.

والجدير بالذكر أنه ليس كل الأحزاب تملك مشاريع مجتمعية غير ان ما يميز حركة مجتمع السلم هو اعتمادها على خطاب عام يحدد الأهداف و المشروع والرؤية السياسية للحركة مستمدا كل ذلك من التجارب في هذا المجال كممثل لتيار الإخوان المسلمين في الجزائر من جهة ومن التراب الوطني الإصلاحي كوريث للعديد من الجمعيات والإصلاحيين مثل ابن باديس وعبد اللطيف سلطاني و نحناح وغيرهم من الشخصيات الأخرى، إلا ان هذا ليس الخطاب الوحيد للحركة بل يتغير بتغير المستجدات والسياقات السياسية والاجتماعية تمليه ظروف البلاد على حسب قادة الحركة فمصلحة الوطن فوق مصلحة الحزب وبالتالي تم التنازل لصالح الخطاب الوطني على حساب خطاب الحركة وقد تجلى ذلك في العديد من المناسبات الانتخابية وبالمشاركة في الحكومة بالتحالف وكذلك مساندة مرشح الإجماع مما يكسبها نوع من تشاركية القرار لتمرر هذا الخطاب ولو بشكل نسبي.

المبحث الثالث: الفكر السياسي للحركة

إن الفكر السياسي لحركة حمس الجزائرية مرتبط بالدرجة الأولى بفكر مؤسسها الأول محفوظ نحناح الذي عبر عنه بوضوح في كتابه الشهير "الجزائر المنشودة "وفي سلسلة من المقالات نشرها في جريدة النبأ[1] تحت عنوان " معا نحو الهدف "، وقد حدد السيد نحناح أربعة شروط يقوم عليها العمل السياسي هي:

إسقاط المبادئ و الإسلامية على واقع الحياة (فقه الشرع وفقه الحياة).

رسم الأولويات في البناء وفي إدارة الصراع.

معرفة قواعد اللعبة السياسية محليا ودوليا.

محاولة التفاهم مع الرأي المخالف [2].

المطلب الأول: مرجعية الحركية وثوابتها

إن الحركات الإسلامية تتميز عن باقي الحركات و الأحزاب الأخرى بثوابتها الأصيلة المتمثلة أساسا في اللغة والدين، في هذا الإطار لم تخرج حركة مجتمع السلم عن هذه القاعدة، حيث ان المتصفح لأدبياتها يجدها مملوءة بمصطلحات: التاريخ، الدين الإسلامي، اللغة العربية، الأمة الإسلامية، الهوية، الأصالة، ....

أولا الهوية: ترى حركة مجتمع السلم عبر زعيمها محفوظ نحناح ان كل شعب له "منظومة معرفية " قائمة على مجموعة من التصورات والمعلومات المشتركة بين أفراده حول: الإنسان، الكون، الحياة، .....وقائمة أيضا على شبكة تداعيات حول العلاقة التي تربط تلك المعلومات والتصورات بعضها ببعض، كما ان لكل شعب " سلم قيم " يضبط سلوكه ويحكم تصرفاته على مستوى الفرد والمجتمع، ومن هنا فإن " المنظومة المعرفية " و " سلم القيم " تشكل المرجعية التي يعود إليها الفرد لتحديد مواقفه وضبط سلوكياته، هذه

(1)- هي الجريدة الناطقة باسم حركة مجتمع السلم

2- فاروق أبو سراج الذهب، **المعالم العشرون –نماذج من الفكر السياسي للشيخ محفوظ نحناح** -،دار الخلدونية، الجزائر 2008، ص، 17(2)

المرجعية لا تأتي من فراغ ولا تتولد من العدم بل ان مصدرها هو الثوابت الكبرى والمعالم الرئيسة الراسخة التي لا تتأثر بمرور الأزمان ولا تتبدل بانقضاء الأوقات والسنوات، والتي أثرت بشكل فاعل وحاسم في تكوين كيان الشعب ورسم ملامحه المتميزة هي بشكل عام، الدين، اللغة، الموقع الجغرافي، الانتماء العرقي، وهذا ما يشكل لنا الهوية[1]

الهوية الجزائرية حسب السيد نحناح تقوم على ثلاثة أسس هي: الإسلام، العربية، الأمازيغية.

1- الإسلام: يعتبر الدين مكون أساسي لهوية أي امة فهو الذي يحدد فلسفة الفرد في سر الحياة وغاية الوجود ويجيبه عن الأسئلة الخالدة التي فرضت عليه نفسها في كل الأزمنة والعصور: من أنا ؟ من أين جئت ؟إلى أين امضي ؟ لماذا أحيا ؟ لماذا أموت ؟.....الخ وللإسلام تأثيره العميق والشامل في حياة الأمة العربية والإسلامية عامة وعلى الشعب الجزائري بشكل خاص، ومن ثمة يؤكد مؤسس حركة حمس انه لا احد يستطيع ان ينكر تأثير الإسلام على الإنسان الجزائري أيا كان قدره من التدين، فاللغة مشحونة بمعاني الدين وكذلك الثقافة وحتى الفلكلور بأمثاله وحكمه ممزوج بالدين ومعجون بمعانيه وأشكاله [2]

ومن أبرز الخصائص العامة الكبرى للإسلام حسب مفهوم الحركة هي: الشمولية، الوسطية، الواقعية، المرونة والوضوح، فشمولية الإسلام تعني انه يحوي مبادئ وتصورات فكرية شاملة للحياة بكل مجالاتها ومستوياتها، تتحد من خلالها الخطوط والمعالم الكبرى التي ترسم الحدود وتوضح الغايات وتبين المنطلقات أما الممارسة والتطبيق فان مجالها مفتوح للاجتهاد والابتكار والإبداع[3]

1- فشار عطاء الله، **تجربة التغيير في فكر الشيخ محمود نحناح**، دار الخلدونية، الجزائر، 2006 ص 49. 50

2- محفوظ نحناح، **الجزائر المنشودة، المفقودة ...الإسلام و الوطنية، الديمقراطية**، الطبعة الثانية، دار الجمعة للإعلام والنشر، بدون سنة نشر، ص91(2)

(3) فشار عطاء الله، **المرجع السابق**، ص ص 92 93

ويعتقد السيد نحناح ان الإسلام في الجزائر هو جزء من الحل وليس جزءا من المشكلة حيث يقول ان المشكلة حيث يقول في خطابه بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس الحزب: " ان الحصن و المحور الذي مثل إقصاؤه من منظومتنا القانونية والسياسية وحتى الدستورية أحد أسباب أزمتنا خلال عقود الاستقلال الأربع [1]

2 – العربية: يناضل أعضاء حركة حمس من اجل تكريس وترسيخ اللغة العربية اكثر في المجتمع الجزائري، حيث يقول نحناح في هذا الشأن: " العربية جزء من اللغة العربية، اللغة العربية هي وعاء الإسلام وحديثك عن اللغة العربية هو حديثك عن الإسلام، هكذا أنظر إلى المسالة لا انظر إليها متجزئة، مبتورة ومن لم يعرف العربية عسر عليه فهم الإسلام "[2]، ومن ثمة فان اللغة هي قضية الشخصية الوطنية وقضية الاستقلال والسيادة قبل ان تكون قضية علم أو ثقافة، وإعطاء اللغة العربية المكانة اللائقة بها ليس معناها الجمود أو الانغلاق أمام اللغات الأخرى، بل على العكس من ذلك فضرورة تنمية وتطوير وترقية اللغة الوطنية يحتم علينا التفتح والتواصل والتلاقح مع كل اللغات اللحية ، أما بخصوص اللغة الفرنسية يعتقد نحناح أن لها وضع خاص في الواقع الجزائري فرضته ظروف تاريخية معروفة، ويعتبرها "غنيمة حرب " لكنه في الوقت نفسه يرفض رفضا مطلقا "غنيمة الحرب " إلى سيدة تحتل مكان ومركز الصدارة في حياة الشعب المستقل والسيد[3].

3- الأمازيغية: تعتبر البعد الثالث من أبعاد الهوية في فكر الحزب، فهي تمنح الجوانب المتفردة والمتميزة في الشخصية الوطنية، وتعطي الشعب الجزائري ملامحه وخصوصيته مقارنة بباقي الشعوب العربية والإسلامية وقد كانت لها بصمة في كيان الشعب الجزائري تمثلت في حبه الشديد للحرية وتعلقه بها واستعداده الكلي للتضحية في سبيلها إلا

(1)- حركة مجتمع السلم، **خطاب السيد رئيس الحركة، محفوظ نحناح بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس الحركة**، الجزائر العاصمة 2001 ص 16

(2)- رزاقي عبد العالي، عمر، **الأحزاب السياسية في الجزائر :خلفيات و حقائق**،ج 1 الجزائر ب د ن، 1990، ص 101

(3)- محفوظ نحناح، **مرجع سابق**،ص 101

أنه في نفس الوقت فان الحركة تعارض بشدة تلك المعادلة الخاطئة – حسب اعتقادها – التي تضع الإسلام والعروبة في تعارض وتضاد مع الأمازيغية، وترفض الاحتكار الحزبي للقضية الأمازيغية واستخدامها كورقة ضغط وكعامل تهييج وإثارة [1].

ان التركيز على الأبعاد الثلاثة التي تعتبر كدعائم رئيسة لمفهوم الهوية ألا وهي: الإسلام و العروبة و الأمازيغية، لا يعني في فكر الحركة إقصاء الأبعاد الأخرى مثل البعد المتوسطي أو الإفريقي أو العالمي، إلا أنها تعتبر أبعاد ثانوية لا يمكن وضعها في نفس مكانة ومرتبة الأبعاد الأساسية وذلك حتى لا يحدث فقدان وضياع لشخصية الجزائري وهويته وربما لوجوده كله فالقول بان العناصر لها نفس التأثير ونفس الدور في تكوين الشخصية الوطنية هو في النهاية إلغاء لهذه الشخصية [2].

ويعتبر الإسلاميون الجزائريون بصفة عامة وأعضاء الحركة بصفة خاصة من المدافعين بشراسة في وجه خصومهم العلمانيين عن الهوية الجزائرية، وفي هذا الصدد يقول السيد محمد بوسليماني ".....ان للشعب الجزائري هويته العربية الإسلامية....غير أن أعداءه بالأصالة والعمالة خلطوا بين أبناء باديس وأبناء باريس، بل اختلط عليهم تاريخ ثقافة ايليزي [3] مع قصر الإليزيه[4]كما يؤكد عبد المجيد مناصرة – احد قياديي الحزب سابقا – إن أهم ما يوتر المجتمع ويهدد استقراره ويحرك داخله معاول الهدم أن يتولى أموره من يناقض هويته، ويقترح السيد مناصرة نقاطا محددة من أجل إعادة الهيبة للدولة وتحقيق الاستقرار فيها ومنها:

– إعادة الاعتبار للغة العربية واستكمال عملية التعريب والالتزام بالعربية لغة وطنية ورسمية.

(1)– فشار عطاء الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 52ص53

(2)–محفوظ نحناح .**مرجع سبق ذكره** ص 84

(3)– "ثقافة ايليزي "كناية عن الثقافة الجزائرية الموجودة في ولاية ايليزي في الجنوب الجزائري، اما قصر الإليزيه فهو قصر الرئاسة الفرنسية واستعملت هذا كناية عن الثقافة الفرنسية

(4)– يحي دوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 90

– احترام معتقدات وقيم الشعب.

– اعتماد برنامج في التربية الوطنية يشيع الروح الوطنية ويحرص على الوحدة واحترام الدولة والتمسك بالعربية والإسلام [1]

ثانيا: الثوابت

قد تم تحديد مرجعيات الحركة في الفصل الثاني من قانونها الأساسي بأربع نقاط:

1- الإسلام بمصادره ومقاصده باعتباره قوة جمع وتوحيد وضبط لتوجهات الأمة وتطلعاتها، ومصدر الهام وتجديد وعنصر تفاعل للشعب ورعاية مصالحه عبر الاجتهاد الجماعي.

2- تراث الحركة الوطنية وجمعية العلماء المسلمين والزوايا التي كانت منبع إحياء الروح الوطنية و الجهادية في الشعب الجزائري.

3- بيان أول نوفمبر1954 ببنوده وأهدافه وما يشكله من أهداف شاملة ومتوازنة للدولة الجزائرية المنشودة ودورها في المحيط العربي و الإسلامي والعالمي.

4- القيم الحضارية التي توصل إليها الفكر الإنساني لإسعاد البشرية وتحقيق استقرارها[2]

أما الثوابت والمبادئ فقد حددت بثماني نقاط في المادة الثالثة من القانون الأساسي وهي كما يلي:

1- الإسلام عقيدة ينبثق عنها تصور متكامل للإنسان والكون والحياة كلها وقيم تربط الأفراد والمجتمعات.

2- الوحدة الوطنية ترابا وشعبا وتراثا، واعتبار التنوع الموجود عنصر قوة انصهرت مكوناته عبر التاريخ خلال نضال وتضحيات الشعب الجزائري

(1)- عبد المجيد مناصرة، **مقالات في الأزمة**، دار البديع، الجزائر 2008 ص 109.

(2)- حركة مجتمع السلم، **القانون الأساسي و النظام الداخلي**، مرجع سبق ذكره ص 5

3- الانتماء للأمة والحضارة العربية والإسلامية، فالجزائر جزء من الأمة وكما أعطت لمحيطها العربي الإسلامي أخذت منه وكما تضامنت مع قضاياه كانت محط اهتمام ودعم واقتباس ومن خلال هذا الانتماء تحقق خيرية هذه الأمة

4- اللغة العربية كوعاء ضمن للأمة تراثها وحافظ على كيانها وساعد في تجميع عناصرها.

5- اللغة الأمازيغية بكل أشكالها التعبيرية كأحد الأصول التي تجذرت في عمق التاريخ واستمرت في الوجود تقدم صور الإبداع .

6- النظام الجمهوري الذي يكرس حق الشعب في اختيار حكامه دون إكراه أو وصاية و يحقق العدل والمساواة والحرية والشورى والديمقراطية في كل المؤسسات وعلى جميع المستويات

7- الحريات العامة والخاصة باعتبارها مبدأ إسلاميا ومطلبا إنسانيا يتيح لكل مواطن الحق في التعبير عن آرائه وأفكاره والحق في العمل والكسب والتنقل والعيش الكريم

8- التداول السلمي على السلطة كطريق أمثل لمعالجة إشكالية الشرعية في الحكم [1]

المطلب الثاني: مقاربة الحركة للديمقراطية

-الديمقراطية عند الإسلاميين

إن علاقة الديمقراطية بالإسلام تعتبر إشكالا كبيرا عند اغلب المفكرين الغربيين والكثير من المفكرين العرب ذلك ان شريحة واسعة من الإسلاميين تنظر الى الديمقراطية كعقيدة او فلسفة سياسية نشأت في سياقات تاريخية وحضارية غربية غير قابلة للنسخ في بلدانهم، فالديمقراطية –حسب الإسلاميين – مرتبطة بالغرب ومعبرة عن خصائصه التاريخية ومكوناته العقدية والفكرية والثقافية المختلفة عن الإسلام و المسلمين وإذا كان العالم العربي

(1)- **المرجع السابق** ص 5 ص 6

قد عرف بين مثقفيه هذا الجدل المتكرر، فقد عبرت مظاهره في الجزائر بعد إقرار التعددية عن عمق هذا المشكل بين ثلاثة تيارات [1]:

1- التيار الإسلامي السلفي الراديكالي: الذي رفض الديمقراطية جملة وتفصيلا رفضا مبدئيا، باعتبارها عقيدة اجتماعية وافدة وقائمة في أصولها الغربية على الفكرة اللائكية ابرز ممثلي هذا التوجه السيد علي بلحاج الذي كتب سلسلة من المقالات تحت عنوان "الدمغة القوية في نسف العقيدة الديمقراطية " وواضح من خلال هذا العنوان ان كلمة نسف تتجه للرفض القاطع والنهائي.

2- التيار الإسلامي الوسطي المعتدل: الذي دافع عن انسجام مقاصد الدين مع الديمقراطية، وانشغل بالتالي بالتوليف بينهما على نحو التوليفة التي خرج بها الشيخ نحناح عندما جمع بين الشورى والديمقراطية في كلمته المعروفة "الشوراقراطية "

والتي قوبلت باستهجان شديد من قبل أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

3- التيار العلماني التحرري: الذي بنى موقفه من منطلق الدعوة إلى الخضوع لمقتضيات الارتباط بين الديمقراطية والعلمانية عن طريق التحرر من الدين، ومحاولة فهم وتطبيق الديمقراطية على النموذج الغربي.

ويعتقد الباحث الفرنسي المتخصص في الحركات الإسلامية "فرانسوا بورغوا" ان بعض الناشطين الإسلاميين مثل "راشد الغنوشي "[2]يصدق علي بلحاج إذا قال بأنه ضد الديمقراطية، ويدين باقي الإسلاميين من خلال هذا الاعتراف، ولكنه يكذب الإسلاميين المثال الغنوشي إذا تكلموا كلاما ايجابيا عن الديمقراطية.

(1)- نذير مصمودي، **بعد الرصاص ...الإسلاميون والأسئلة الساخنة**، دار الشروق للإعلام والنشر الجزائر 2010ص 84 ص85

(2)- أحد كبار منظري الحركة الإسلامية ورئيس حركة النهضة التونسية، حكم عليه بالإعدام غيابيا، عاش منفيا في اوروبا لسنوات لمعارضته الشديدة للنظام التونسي

المطلب الثالث: مفهوم الديمقراطية في أدبيات حركة مجتمع السلم

يثير مفهوم الديمقراطية جملة كبيرة من الإشكاليات الفكرية و السياسية، لكن أهم هذه الإشكاليات تلك المرتبط بالعلاقة بين الديمقراطية و الإسلام من جهة، وبالعلاقة بين الديمقراطية وعقائد الغرب واتجاهاته الفكرية والفلسفية من جهة ثانية

أي علاقة الديمقراطية باللائكية والليبرالية والحداثة، ومن هنا يطرح السيد محفوظ نحناح مجموعة من التساؤلات في كتابه الجزائر المنشودة عن ماهية الديمقراطية وما شكلها ؟ وما مضمونها وهل هي عقيدة أم طريقة ؟ وهل هي مناقضة بالضرورة للإسلام ؟وما الذي يفرض الديمقراطية التقدم ؟ الاستبداد أم الحرية؟

إن الديمقراطية المعاصرة حسب مؤسس حركة حمس هي "منهج عملي (طريقة –آلية) لاتخاذ القرارات ذات الشأن العام وهي منهج فرضته متطلبات ومقتضيات الحياة الاجتماعية الحديثة بين الأفراد و الجماعات، ويسلتزم تطبيقها إرساء مبادئ وبناء مؤسسات تمكن من تسيير الآراء والمصالح والأفكار بطريقة سلمية منظمة، ويتحقق ذلك من خلال تقييد الممارسة الديمقراطية بدستور يراعي الشروط التي تتراضى عليها القوى الاجتماعية وتؤسس عليها الطبقة السياسية إجماعا كافيا"[1] فالعملية الديمقراطية تبدأ إذن عندما يسود التعامل السلمي لحل الخلافات و النزاعات وتسيير التناقضات بين القوى والمصالح المختلفة داخل المجتمع، وعندما يتم التوصل إلى اتفاق بين القوى الاجتماعية المؤثرة على ضمان الحد الأدنى من المشاركة السياسية الفعالة لجميع المواطنين دون تمييز أو إقصاء.

ان الديمقراطية حسب الفكر السياسي لمحفوظ نحناح تمتاز بخاصيتين اثنتين الخاصية اولى متمثلة في كونها ديمقراطية دستورية أي إنها مقيدة بدستور وليست مطلقة هذا الدستور يجب ان يتوفر على شرطين أساسيين هما:

أن يكون الدستور معبرا عن اتفاق وتراضي القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة.

(1) هشام العوضي (وآخرون)، **الإسلاميون والحوار مع العلمانية والدولة والغرب**، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، بيروت، 1997 ص 71.

أن تكون نصوص الدستور وأحكامه ومواده مراعية للمبادئ الكبرى والأساسية للديمقراطية [1]، مثل المساواة بين الناس وإقرار مبدأ المواطنة.

أما بالنسبة للعلاقة بين الديمقراطية والإسلام فيقول السيد محفوظ نحناح: "الديمقراطية في حركتنا لا ننظر إليها في مقابل الإسلام 'إنما ننظر إليها في مقابل الشورى ويبيح لنا التعامل بالديمقراطية، هذه الإباحة تتعلق[2]بكون كلمة الديمقراطية لم ترد في الكتاب ولا في السنة وهي من الكلمات المباح استعمالها...بودي ان ندرك ان الديمقراطية التي نتكلم عنها تحصل بين البشر لكبح جماح الديكتاتورية من جميع وجوهها، ومنع الاستبداد بالرأي.

تضع فلسفة نحناح الحياة السياسية قائمة على الشورى كمبدأ قرآني والديمقراطية كآلية ووسيلة للممارسة السياسية، وهو يقول في هذا الشأن: الشورى تكون في القضايا المهمة التي لها دور في تفتيق العقل والحفاظ على الأمة وعلى المشروع الإسلامي قصد التمكين لدين الله...ان الشورى تجعلك تفكر في ما بعد التغيير وهو ما يسمى في المصطلحات الحديثة بعلم المستقبليات [3]ومن ثمة فلا يوجد تعارض ولا تنافي بين الشورى والديمقراطية ما دام الهدف هو تقليم الاستبداد، وفتح الحريات و تقوية الاستماع. إلى الآراء والمقترحات وتنشيط الفكر والأذهان فيما يستهدف درء المفسدة وجلب المصلحة والاعتماد على خيار الشعب وتبني الانتخابات ونبذ الإرهاب [4]

إما على مستوى الممارسة العملية في الواقع السياسي الجزائري فان حركة حمس تعترض على كثير من التصرفات التي لا تمت بصلة للديمقراطية لا من قريب ولا من بعيد –حسب وجهة نظرها – وفي هذا الإطار قول السيد أبو جرة سلطاني "إذا كانت الديمقراطية تعني التداول على السلطة سلميا عن طريق الاقتراع الحر بالاحتكام إلى الصناديق فلست

(1)- **المرجع السابق**، ص 161

(2) – فاروق أبو سراج الذهب، **مرجع سبق ذكره**،ص45

(3)- **المرجع السابق**، ص 47

(4)- حركة مجتمع السلم خطاب السيد رئيس الحركة –محفوظ نحناح –**بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس الحركة، مرجع سبق ذكره** ص 21.

ادري ما محل كلمة "الاستيلاء على السلطة " في كلام العلمانيين؟ فحينما تأتي صناديق الانتخابات بغير الإسلاميين يقال لنا هذه ديمقراطية حقيقية والشعب ناضج وقد أحسن الاختيار...أما حين تأتي الصناديق بالتيار الإسلامي تثور ثائرة "الديمقراطيين ". .فالديمقراطية في حالة مزيفة....هذه ليست ديمقراطية وليست في صالح احد من الناس لأنها باختصار تدفع بتيار واسع من الشباب إلى التطرف واستخدام وسائل غير ديمقراطية لنيل حقوقهم ما دام طريق الديمقراطية مسدود بالدبابات ويضيف قائلا: " ان الديمقراطية التي تزكي زيدا ولم يزكه الشعب وتسقط عمرا ولو زكته الملايين، نهايتها حرق البلد بما فيه ومن فيه....لأجل ما كنت ولازلت منذ عشرين عاما أنادي بالاحتكام إلى الشعب واحترام سيادته لتكريس مبدأ سيادة الشعب وإلا فان تزوير إرادته لا تنطلي عليه كل مرة [1].

أما السيد محفوظ نحناح فيؤكد على "ان ما نعيبه على الديمقراطيين الجزائريين إنهم لا يحبون الاستماع إلى الرأي الثاني، خاصة إذا كان هذا الرأي يحمل قيمة إسلامية يصبح مرفوضا من ألفه إلى يائه، وهذا عين الاستبداد المغلف بالديمقراطية[2].

ومع أن معظم الإسلاميين مازال ميالا إلى القطيعة الجذرية مع ثقافة الغرب ونظمه وقيمه انطلاقا من موقف إيديولوجي، كما يقول المفكر المغربي عابد الجابري، وذلك من اجل تأكيد الذات والدفاع عنها، خصوصا بعد أحداث سبتمبر 2001، والصراع مع إسرائيل، والحرب الثقافية والسياسية ضد التواجد الإسلامي في أوربا وأمريكا خاصة من طرف أحزاب اليمين المحافظ التي كرست المزيد من العداء وعدم التسامح مع الغرب وثقافته، إلا ان مصطلح الشورقراطية الذي ابتدعته حركة مجتمع السلم على لسان رئيسها الأول الشيخ نحناح مازال يختزل الكثير من العناصر تبرير المزج بين الشورى والديمقراطية، سواء على

(1)-أحمد يوسف الجزائر :**الأزمة وسفر الخروج –جدليات السياسة والدعوة والحركة**،ط2،دار قرطبة، الجزائر 2006،ص127.

(2)- فاروق ابو سراج الذهب، **مرجع سبق ذكره**، ص 46.

اعتبار ان الديمقراطية بضاعة إسلامية ردت إلى أهلها كما يول راشد الغنوشي أو على اعتبار ان الحكمة ضالة المؤمن يلتقطها أينما وجدها[1].

المطلب الرابع: تصور الحركة لمفهوم المشاركة السياسية

1 – الإسلاميون والمشاركة السياسية

إن العديد من المفكرين الإسلاميين وزعماء الحركات الإسلامية اختلفوا حول المشاركة السياسية إنما هي مشاركة المسلمين وليست مشاركة الإسلام في الحكم مع الآخرين، والهدف منها هو رفع الظلم وتحصيل الحقوق ووقف التآمر الذي يهدف إلى استئصال كل ما له علاقة بالإسلام، ومن ثمة فإن من الضروري وصول أفراد يمثلون التوجهات الإسلامية إلى منبر البرلمان والحكومة من أجل إيصال الصوت الإسلامي إلى الإطراف الأخرى، عن طريق مشاركتهم في الحكم ولو جزئيا من أجل تدريب الأفراد على إدارة المؤسسات وعلى قيادة الجماهير وتوعيتها بأهداف الحركة الإسلامية[2].

أما الفريق الثاني فيرفض منهج المشاركة جملة وتفصيلا ويعتبرها خروجا عن الإسلام ذلك ان المشاركة السياسية –حسب اعتقادهم– تخدم الجاهلية و أنظمتها الوضعية ولا تخدم الدعوة الإسلامية، والحل بالتالي هو الانعزال التام عن الأنظمة الفاسدة، هذا الانعزال الذي لا يسمح بالالتقاء في منتصف الطريق والانفصال الذي يستحيل التعاون معه إلا إذا انتقل أهل الجاهلية إلى الإسلام فليس هناك أنصاف الحلول ولا التقاء في منتصف الطريق ولا ترقيع للمناهج، ويدعم أصحاب هذا الطرح موقفهم بمجموعة من الأسئلة منها: إذا كان هذا النظام باطلا فلماذا يشارك فيه الإسلاميون ؟وإذا كان النظام على حق فلماذا يطالبون بتغييره؟ ومن الأسباب التي يقدمها أنصار المقاطعة السياسية للأنظمة الحاكمة ما يلي[3]:

(1)– نذير مصمودي، **مرجع سبق ذكره**،ص 99. 100.

(2)– الشيخ عبد الخلاق،**الصحوة الإسلامية مناهج ومدارس وحركات**، دار سبيل الرشاد بيروت 1999 ص 329.

(3)– المرجع نفسه، ص 359.

- إن المشاركة السياسية للإسلاميين مع الأنظمة الحاكمة تؤدي إلى تمييع المشروع الإسلامي في أذهان الناس.
- إن المشاركة السياسية تؤدي إلى دعم النظم الحاكمة بعناصر وكفاءات محسوبة على التيار الإسلامي، وهذا ما يساعد على بقاء تلك الأنظمة واستمرارها.
- إن هذه المشاركة تلغي عمليا المشروع الإسلامي وذلك من خلال ذوبان الإسلاميين في دوائر ومؤسسات الأنظمة الحاكمة.

2- رؤية حركة مجتمع السلم للمشاركة السياسية

إن حركة مجتمع السلم بصفتها حركة إسلامية شانها شان الحركات الإسلامية الأخرى، فإنها ومنذ تأسيسها سنة 1991 كانت تحلم ببناء الدولة الإسلامية وذلك عن طريق تغيير النظام الجزائري إلى نظام إسلامي يطبق الشريعة الإسلامية وليس القوانين الوضعية ومن اجل تحقيق ذلك كان أمامها ثلاثة خيارات أساسيات في كيفية التعامل مع النظام السياسي القائم وهي كما يلي[1]:

1- اعتماد إستراتيجية المعارضة الجذرية على طريقة الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتي قد تؤدي إلى المواجهة العنيفة، وهي تجربة ستكون في كل الأحوال قاسية ومكلفة يتم عن طريقها إنتاج أزمة أمنية خانقة وتهديد مصير الحركة برمتها سياسيا واجتماعيا.

2 - الهجرة القيادية للخارج، محاولة تغيير النظام من وراء البحار، ما دام قد استعصى تغييره من الداخل وهو خيار أثبتت التجارب فشله في حالة حسين آيت أحمد في الجزائر و الإخوان المسلمين في سوريا.

3- خيار المشاركة السياسية القائم في عمقه الشرعي والاستراتيجي على قاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد، أو على الواقعية السياسية التي تجعل التعايش مع الأنظمة القائمة،

(1)- نذير مصمودي، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

سعيا إلى تغييرها أمرا ممكنا و ضروريا عند الموازنة بين مواجهة الأنظمة وما قد ينجم عن ذلك من مخاطر و انزلاقات، وبين التعايش السلمي معها من اجل تغييرها تدريجيا.

امام الخيارات السياسية السابقة الذكر اختارت حركة حمس أقل الخيارات تكلفة ألا وهو خيار المشاركة السياسية، عن طريق انخراطها في العملية السياسية، ودخولها الانتخابات التشريعية والرئاسية ومشاركتها في تسيير البلديات بل تعدت ذلك إلى المشاركة في الحكومة بعدد من الوزراء، فمفهوم المشاركة السياسية في وثائق الحركة وأدبياتها يدل على "أنها تعبير سياسي يقصد به المساهمة في العملية السياسية والانخراط في الانتخابات والاستحقاقات، واعتبارها الأداة المتاحة للوصول إلى الحكم وصناعة التغيير والتجديد داخل المجتمع ومؤسساته، والمشاركة كاختيار هي البديل عن الاستبداد والمنطق الأحادي المعطل للطاقات في الأمة"[1]

إن المشاركة السياسية كما يعرفها الأستاذ لخضر رابحي – أحد قياديي الحزب – هي: " مخالطة في المواقع المتقدمة واستجلاب للتأييد من أهل الخير المتموقعين في الخطوط الأمامية، وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر من أعلى المنابر، وصوت مدو يوقظ الشعب وينبهه للمؤامرات و الدسائس ضد الوطن ومستقبله، ويدفع به إلى التالف والتوحد وعدم الانجرار إلى معارك نسف الذات[2].

ويشرح زعيم الحركة الراحل محفوظ نحناح إستراتيجية المشاركة قائلا: " إن المشاركة هي نتيجة لقراءة واقعية وموضوعية للأزمة الجزائرية وهي في نفس الوقت قناعة سياسية وخيار ضروري لحل أزمة معقدة فمن بين أهدافها، الحفاظ على استمرارية الدولة وعدم تركها تنهار أمام ضغوط الإرهاب وتآمر القوى الخارجية بتعاون محلي، وهي كذلك تفعيل للفعل الديمقراطي ومحاربة الإقصاء السياسي وإعطاء صورة حقيقية عن الإسلام الذي أرادت بعض الأطراف تشويه صورته من خلال الممارسات السيئة من قتل وذبح وتخريب فكانت المشاركة

(1)- حركة مجتمع السلم – **لجنة تحضير المؤتمر الرابع**، مرجع سبق ذكره ص 28.

(2)- الأخضر رابحي **نظريات محفوظ نحناح في الدعوة و السياسة**، دار الخلدونية، الجزائر 2011 ص81.

تهدف إلى إبراز قدرة التيار الإسلامي على بلورة البدائل السلمية والمدنية وعلى التسيير النظيف، وعلى انه إذا ما أتيحت له الفرصة بإمكانه ان يطوق الإرهاب وان لا يترك له مبررات للوجود [1].

واستنادا إلى نصوص الشرع واستيعابا لمقاصده، وأخذا بفقه المآلات واستفادة من التاريخ ومختلف التجارب الماضية والحديثة، وخصوصا ما تعلق بالتغيير الداخلي، رفض السيد محفوظ نحناح منهج المغالبة كقناعة شرعية وواقعية بعدم جدوى هذا الأسلوب، "فالتجربة التاريخية أثبتت فشل الأساليب القائمة على العنف والإكراه عندما يتعلق الأمر بالتغيير الداخلي للمجتمعات "[2]، وفي نفس الوقت لم يعتبر نحناح المشاركة السياسية انضواء تحت السلطة ومتابعة لها في كل أمر، بل فرق بين الدولة والسلطة تثمن وتدعم في إطار " نقول للمحسن أحسنت "، وعيوبها تصحح وتعالج بالنصح والإرشاد والأدوات المتاحة دستورا وقانونا وأخلاقا في إطار " نقول للمسيئ أسأت " ذلك ان الكثير من الشخصيات المؤثرة والفاعلة في السلطة والحكم ومواقع صناعة الرأي ودوائر القرار صنعت موقفا أو حكما جاهزا من الحركات الإسلامية ورجالها، بسبب أخطاء ماضية وبسبب أخطاء ماضية وبسبب الدعاية المركزة تأسس عندها بتعبير محفوظ نحناح نوع من "الكولسترول السياسي "، تحتاج الحركة الإسلامية لإذابته إلى تقدم نحو المواقع الأمامية من أجل تكسير الى تقدم نحو المواقع الأمامية من أجل تكسير كل الحواجز التي تحول دون وصول الفكرة الإسلامية المعتدلة.

إن الفكر السياسي الذي تتبناه حركة مجتمع السلم قائم على أن عملية التغيير لا يمكن أن تأتي دفعة واحدة وبالقوة أو المغالبة أو الانقلابات أو العصيان المدني، قد تنجح كما قال مؤسس الحركة في إسقاط النظام القائم لكن إقامة نظام جديد لا يمكن تحقيقه بغير الوسائل السلمية القائمة على الحوار والنقاش في ضل العدل والحرية " وهنا يطرح السيد نحناح

(1)- محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني** .دار المجدد الجزائر 2010ص 73 ص 74.

(2)- الأخضر رابحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 74 ص 75.

السؤال التالي "إذا كان البديل الذي ندعو اليه يقتضي التغيير الشامل الجذري للنظام القائم والتجديد التام والكلي للوضع الحالي، فهل يعني إننا مجبرون على اللجوء إلى أسلوب الثورة والعنف والخروج عن الحكام وتكفير المجتمع، والجواب المختصر الصريح هو لا ثم لا ثم لا"[1].

أما السيد ابو جرة سلطاني فيحدد خمسة أهداف للمشاركة السياسية وهي [2]

1- المحافظة على الدولة بعيدا عن الصراع والتدافع.

2- المحافظة على الوحدة الوطنية مهما كانت المبررات.

3- تبرئة الإسلام من تهمة العنف.

4- ضمان استمرارية الخدمات الأساسية المقدمة للشعب.

5- الوقوف في وجه كل محاولات التدخل الأجنبي.

(1)- محفوظ نحناح، **مرجع سبق ذكره**، ص 56 .

(2)- أسرة المختار، المشاركة بعين الوزراء، **مجلة المختار**، الجزائر، العدد 17،مارس 2007،ص 21.

خلاصة الفصل

يتناول هذا الفصل مفهوم الخطاب الديني تحت عنوان الخطاب الديني ثنائية الدعوة والسياسة حيث تناولنا فيه قضية الخطاب الديني انطلاقا من معالجته عند الجماعات المسلحة يفرض علينا استقراءا سوسيو–سياسي انطلاقا من المرجعية الفكرية و العقائدية خصوصا عند جماعة الإخوان المسلمين ممثلة في حركة حمس موضوع دراستنا لذا كان لابد من العودة للجذور ثم قمنا بالتخصيص أكثر في الجزائر عبر سياق–سوسيوتاريخي بداية من دخول الإسلام مرورا بالتركيز بالحقبة الاستعمارية حيث مرحلة التجاذب و التأثر بالخطاب الديني في المشرق العربي و أهم الجماعات و الأشخاص الذين نقلوا هذا الخطاب و امتداداتها التاريخية و الحضارية و أهم الأحداث و المحطات التي غيرت مسرى اتجاه و أدت إلى الانشطار التي تعيشه هذه الحركات خصوصا مع دخولها المجال السياسي و صدامها المباشر و الغير مباشر مع مفهوم الدولة الحديثة و إشكالية الديمقراطية و مرجعية هذه الحركات بين الولاء للدولة الوطنية أو الانتماء للبعد المرجعي بدائرته القطرية مع التركيز على حركة حمس كممثل للتيار الإخواني في الجزائر و مشاركتها من قريب أو بعيد في تاريخ و مجرى الأحداث في الجزائر من خلال رؤيتها للأوضاع و أهم القرارات التي اتخذتها لصالح الحركة أو الدولة.

الفصل الثالث: السلوك الانتخابي
الواقع والنظرية

المبحث الأول: دراسة السلوك بين النظرية و التطبيق

المطلب الأول: مفهوم السلوك الانتخابي

المطلب الثاني: المشاركة الانتخابية

المبحث الثاني: انتخابات

المطلب الأول: النموذج البيئي

المطلب الثاني: عوامل التفسير البيئي:

المبحث الثالث: نماذج تفسير السلوك الانتخابي

المطلب الأول: نموذج التفسير الاجتماعي و الاقتصادي

المطلب الثاني: النموذج النفسي في تفسير السلوك الانتخابي

المطلب الثالث: النموذج العقلاني في تفسير السلوك الانتخابي

المبحث الرابع: نموذج التفسير بالاتجاهات

المطلب الأول: نموذج بعد المرشحين عن المترشح المثالي

المطلب الثاني: نموذج الإلغاء والاختيار المثالي

خلاصة الفصل

المبحث الأول: دراسة السلوك بين النظرية و التطبيق

إن معظم الكتابات تأكد أن السلوك الانتخابي يتضمن العديد من الاتجاهات في تفسيره و لتي من أهمها الاتجاهات البنائية أو السوسيولوجية التي ترتكز على تأمل العلاقة بين البناء الفردي و البناء الاجتماعي و تضع التصويت الانتخابي في سياق الاجتماعي و نحاول أن تكشف عن تأثير بعض المتغيرات على التصويت كالطبقة الاجتماعية و اللغة القومية و الدين و الفروق الريفية و الحضرية و القبلية و هي متعددة:

الاتجاهات الايكولوجية والتي تربط أنماط لتصويت بعض السمات الأساسية الميزة للمنطقة الجغرافية كالدائرة الانتخابية.

اتجاهات منتمية إلى علم النفس الاجتماعي و التي تربط الاختيارات الانتخابية بالميول أو الاتجاهات النفسية للناخب مثل الانتماء لحزبي و اتجاهاته من المرشحين و ما إلى ذلك من اتجاهات الاختيار النفعي و التي تحاول تفسير السلوك الانتخابي كمحصلة لمجموعة من حسابات الربح و الخسارة و يقوم بها الأفراد بشكل نفعي وهي الحسابات التي تحبذ درجة الميل إلى اختيارات انتخابية معينة من واق القضايا المروة و السياسات التي نؤن بها الأحزاب السياسية المختلفة أو المرشحون المختلفون، ولذلك فإن أهم النماذج المستخدمة في تفسير السلوك الانتخابي ستراعي دورها في هذه التوجهات محاولة تقديم تفسير علمي لها و يمكن أن نستهلها بتلك التي قام بها الباحث أندري سيغفريد سنة 1913 و أجرى فيها مقارنة بين خرائط تظهر جيولوجية الأرض و نوع السكن و نظم الملكية و علاقتها بالسلوك الانتخابي تلتها دراسة بول لازارسفيلد [1]التي قام بدراسة السلوك الانتخابي عن طريق أسلوب المقابلة لعينة من 20فردا بمناسبة الحملة الانتخابية لرئاسيات 1940 موضحا كيفية تغيير القرار الانتخابي للأفراد بفعل العملية الانتخابية.

(1) -Rui Antunes ،« theoreticales modeles of voting behavior » in : exterda ،n° 4 ،2010 ،p146.

و قد أصبح علما يسمى بـ: **علم السلوك الانتخابي** إنه علم دراسة الانتخابات و أنماط التصويت، والسلوك الانتخابي وكذلك التنبؤ بالنتائج المتعلقة به، ويمكن اعتبار هذا الميدان فرعا متخصصا في علم الاجتماع[1]، خاصة في ظل انتشار استطلاعات الرأي المنتظمة حول نوايا التصويت لدى الناخبين و المسوح الضخمة التي تجري في أعقاب الانتخابات، وسهولة الاطلاع على إحصاءات التعداد السكني، وتدقيق أساليب وعمليات تحليل البيانات وبناء النماذج.

كما يدرس هدا العلم عملية التصويت و الاتجاهات المختلفة أثناءها، و هنا يمكن اعتبار السلوك الانتخابي وسيلة لتطوير الإنفاق العام و الحفاظ عليه بين المجتمعات الديمقراطية وكل هذه المفارقات بسبب المرجعيات المتعددة لمفهوم السلوك الإنساني[2].

و الملاحظ ان الإجابة على السؤال – لمادا ينتخب المواطن ؟ ليست بالسيرة، دلك انه تتداخل عوامل عديدة في تحديد فاعلية الانتخاب و الأسباب التي تدفع المواطن للتصويت أولا، ثم كيف و لصالح من؟ فالنظام السياسي والاجتماعي على سبيل المثال له نصيب في ذلك مثلما للبيئة السائدة ووجود الأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام دورا أيضا و كذلك ظروف الانتخاب وقانون الانتخاب ومستوي الوعي المتوفر لدى المواطن و موقعه الطبقي – الاجتماعي – وعلاقته الاجتماعية هي الأخرى عوامل تكشف بهذا القدر عن مدى الحافز أو الرغبة المتوفرة لدى هذا المواطن أو ذاك في المشاركة السياسية أو ممثليه.

من ثم كان السلوك الانتخابي رهين المزاج السياسي المستقر والثابت المتمكن في الأبنية والمؤسسات الطبيعية الجغرافية الديمغرافية الاجتماعية المتعددة التأثير في هذا السلوك وانطلاقا من كل التعاريف السابقة يمكن القول أن السلوك الانتخابي هو كل أشكال التصرف

(1) – سيد عثمان و أنور شرقي، **التعلم و تطبيقاته**، القاهرة، دار الثقافة للنشر، 1973، ص30 .

(2) – **المرجع نفسه**، ص31.

أو الأفعال و ردود الأفعال التي يظهرها المواطن في موعد انتخابي معين بحيث تؤثر في نهاية ذلك المطاف في نتائج تلك الانتخابات[1] نتيجة تأثره أو عدم تأثره بمجموعة من العوامل و المتغيرات – النفسية الاجتماعية البيئية السياسية التنظيمية الحضرية و الاقتصادية....

لهذا فإن السلوك الانتخابي له العديد من الدلالات فمن الناحية السياسية هو سلوك لإظهار الولاء للنظام السياسي بمنحه الشرعية للحكام أو برفضه لنظام حكم معين كما أنه دليل على إدارة السلم و الابتعاد عن العنف و هو سعي للوصول إلى درجة المواطن الصالح الذي يحرص على ممارسة حقوقه وأداء واجباته في الوقت نفسه و بالتالي تحديد الوعي السياسي لأفراد المجتمع و الذي بدوره يحدد جزء كبير من سلوكياتهم[2]، إلا أنه من الناحية النفسية، فهو يهدف إلى إشباع الحاجة الطبيعية للناخب عبر البحث عن الأمن و الاستقرار و ما التصويت إلا وسيلة لتحريره من قلق كامن في نفسه فهو يهدف إلى إشباع الحاجة الطبيعية للناخب عبر البحث عن الأمن و الاستقرار و التخلص منه من خلال دور نشيط و فعال يقوم به عوضا عن الاستسلام السليب للأوضاع أو الخوف من المستقبل. خاصة في حالة عدم الاستقرار السياسي أما من ناحية الاجتماعية فهو إثبات وتأكيد على انتماء الناخب لوحدة اجتماعية معينة يتأثر بها و يؤثر فيها فالإنسان بطبعه حيوان اجتماعي، كما انه و من الناحية العقلانية يعبر عن سلوك يهدف إلى تحقيق المصلحة سواء كانت شخصية أو جماعية أو حتى عامة ذلك من خلال حسابات عقلية نقارن فيها المنافع مع الحاجات المادية و المعنوية.

(1) - ريمون بودون، ف.بوركيو،**المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، تر. سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986،ص 66.

(2) – عادل عباسي، **واقع النشاط الحزبي في الجزائر و انعكاساته على سلوك الهيئة الناخبة في الجزائر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية ع 2012/35.8، ص 2 .

إن هذا السلوك هو عرضة للتقلب و التغير نتيجة لنزوح الناخب إلى تغيير الولاء في الانتخابات على نحو متكرر على أن هذا المفهوم يمكن أن يكون نسبيا لأن تغيير الجهة التي يتم التصويت لصالحها كان موجودا دائما، و قد زاد شيوع هذا المصطلح نتيجة زيادة تقلب سلوك الناخبين في أوربا من ستينات القرن العشرين إن هذا التغيير يثبت أن هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم فيه على اعتبار أنه ليس بالعشوائي أي أن تقلبه يعني أن هناك تغيير في المنظومة القناعات و المدركات و القيم، زيادة على تغير التوجهات و الطموحات و المطالب كما يعني ظهور اتجاه آخر جديد يتوافق أكثر مع صلح الناخبين، و قد يأخذ التغيير الاتجاه السلبي بالتحول من ناخب مصوت إلى ممتنع عن التصويت أو العكس و كل ذلك متوقف على تأثره بالعوامل الفاعلة على الساحة السياسية و شخصية الناخب و ظروفه الاجتماعية و الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم السلوك الانتخابي

1 – مفهوم السلوكية

إن الإنسان هو الأصل فهو الذي شكل و نظم الأمم و شيد الحضارات و خلق العادات و المؤسسات و ابتكر الرموز و الدساتير و أقام الحروب و الثورات و السلام و تعتبر دراسة السلوك الإنساني من أصعب الدراسات في العلوم الإنسانية نظرا لطبيعة النفس البشرية التي يصعب التكهن بمحتواها من جهة و من جهة أخرى يصعب التعميم نظرا للفروقات الفردية رغم أن الظروف البيئية هي نفسها[1]، إذ يقول إيلو انه لا يعتقد أن بالإمكان قول أي شيء ذو مغزى حول حكم الإنسان دون الحديث عن السلوك السياسي للإنسان تصرفاته أهدافه مشاعره معتقداته التزاماته و قيمه.

لذلك أصبح موضوع السلوك الإنساني من مواضيع البحث الأساسية على اعتباره أنه يقبل الخضوع للملاحظة فهو يمثل الاستجابة التي منشأها مثير ما و علاقة التحليل

(1) – جمال شحاته حبيب، **السلوك الإنساني و البيئة الاجتماعية**، مصر، المكتب الجامعي الحديث 2010 ص19.

السلوكي (علم النفس السلوكي) من: الشكل رقم 01 يوضح كيفية الاستجابة لأي مثير في المدرسة السلوكية

مثيركائن حياستجابة ←——— ←———

مما دفع إلى الاهتمام أكثر للدراسات السلوكية في حقل الدراسات الاجتماعية كمداخل و اقترابات للتحليل و لذا جلي بنا التعرف على السلوكية أولا كنظرية علمية جاءت لتطوير التحليل السياسي.

لقد شكلت ثورة علمية بتحديها للاقترابات التقليدية و التاريخية و الفلسفية و القانونية و المؤسسة الشكلية و يمكن تعريفها بأنها حركة فكرية تعتمد السلوك كوحدة تحليل و بصيغة أخرى الاقتراب السلوكي هو محاولة التقرب من الظاهرة السياسية عبر السلوك بالبحث عن تفسير الجوانب الأمبريقية للحياة السياسية بواسطة اقترابات و مناهج و معايير التحقق و اختبار صحة و افتراضات وفق مبادئ و قواعد محددة و تقاليد و أسس البحث الأمبريقي الحديث، نشير إلا أن هذا الاتجاه يعتبر امتدا لعمال العديد من المفكرين و لذلك فإنه يمكن تعريف السلوك " **عملية تفاعل بين الفرد و البيئة التي يعيش فيها و خاصة البيئة الاجتماعية، ويتجلى أثر هذا التفاعل فيما نلاحظه من اختلاف بين سلوك الأفراد الذين ينتمون إلى جماعات مختلفة، أو ثقافات وحضارات متباينة** " [1] .

وعموما يمكن القول أن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى شهدت الدراسات السياسية تطورا نسبيا نتيجة لأطروحات المدرسة السلوكية التي أدت إلى انتقال الاهتمام من وصف المؤسسات الدستورية و ما يتصل بها من صلاحيات إلى التركيز بما يتم في هذه المؤسسات من أفعال و عمليات و أنماط للسلوك.

(1) –صبحي السيد، **الإنسان و سلوكه الاجتماعي**، القاهرة، جامعة عين شمس، 1976، ص10

فقد برز التوجه السلوكي لعلم السياسة الحديث الذي صب اهتمامه أولا على السلوكات المصاحبة لأعمال الحكومة و تحليلها و دراسة القواعد النفسية و الاجتماعية لسلوك الأفراد و الجماعات و دراسة محددات التصويت في الانتخابات و النشاطات و الأعمال السياسية الأخرى ووظائف جماعات المصالح و الأحزاب السياسية العامة و شرح الأسباب و النتائج لأنشطة الحكومة و التركيز على وصف واضح لمضمون السياسة العامة من خلال تحليل أثر القوى السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية فضلا عن تقويم نتائج السياسات العامة على المجتمع.

و رغم أن السلوكية قد أدخلت مصطلحات جديدة في حقل الدراسات السياسية كمفهوم النظام و القرار و السلوك و الحدود و البيئة إلا أنها لقيت انتقادات جمة نذكر منها:

– فقدان الدراسات السياسية طابع السياسة و تفردها و خصوصيتها لاهتمامها المفرط بالقضايا المنهجية و النظرية و بالأدوار و التقنيات على حساب قضايا المجتمع و احتياجاته.

– النزعة المحافظة و الميل إلى الترسيخ و التشديد للوضع القائم.

– الاهتمام بدراسة السلوك التصويتي و تجاهل موضوعات علم السياسة الأخرى.

– زعمها التجرد و التحرر من القيم إلا أنها أرست قيما و دافعت عنها وسخرت لها معظم كتاباتها.

– تشبيه الظاهر الاجتماعية بالظاهرة الطبيعية إلا أنها تختلف عنها شكلا ومضمونا.

2 – مفهوم السلوك:

يعرف السلوك على أنه جملة العمليات المادية و الرمزية التي يحاول بها الكائن العضوي في موقف ما تحقيق إمكانياته و حفظ توتراته التي تدفعه على الحركة بتهديدها

لتكامله و يتضمن السلوك البشري التفكير الشعوري الذي هو سلوك رمزي يحل محل السلوك المادي أو يمهد له فهو تجريب عقلي يلعب فيه تأجيل الاستجابة و توقع السلوك المادي دورا مهما من ناحية كما يتضمن السلوك الاتصالي من حيث هو مظهر أساسي لتفهم الكائن الحي مع بيئته من ناحية أخرى.

و السلوك هو الطريقة الاعتيادية للعيش أو العمل و في علم النفس السلوك هو مجموعة ردود الفعل الملاحظة موضوعيا لشخص ما في ظروف حياته العادية أو في مواجهة ظروف استثنائية "**السلوك هو جواب خاص لموقف أو اتجاه أو واقعة ما** " [1].

و لهذا فالسلوك هو كل ما يصدر عن الفرد من أفعال مختلفة موجهة نحو إشباع حاجاته النفسية أو أفعال عشوائية كاستجابات تلقائية لمنبهات اجتماعية أو غير ذلك انطلاقا من رغبة ذاتية في التعبير عن الكيان الذاتي للشخصية. و بالتالي فهو "**مجموعة ردود الأفعال لكيانه سواء ماكان مشتركا منها بين أبناء الجنس أو ماكان خاصا بفرد ون الآخر** "[2] و هذه الأفعال إما أن تكون مادية مثل الأكل و الشرب أو رمزية كاللغة و الإشارات و تتداخل القيم و المعايير الاجتماعية و المحيط الاجتماعي[3] بكل معطياته البنيوية و الثقافية و رموزها و نمط التنشئة الاجتماعية الذي خضع له الفرد في الأسرة و تحديدا في إبراز و تحديد نوعية السلوك و على هذا الأساس يمكن تفسير التشابه بين أشكال شتى من سلوك البشر.

3 – مفهوم السلوك السياسي:

(1) -Marcel Prelot، **sociologie politique**، paris، daloz، 1973 p493.

(2) -. حسن صعب، **علم السياسية**، ط8، بيروت، دار العلم للملايين، 1985، ص63

(3)- ناهد رمزي، **الرأي العام و سيكولوجيا السياسة**، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1991، ص 59.

يعتبر مفهوم السلوك السياسي من أهم مداخل علم السياسة الجديدة فقد بدأ بإحياء الاهتمام السيكولوجي في الدراسات السياسية حيث يدرس مساهمة الناس السياسية و الاتجاهات و المعاني و القيم خلف التنظيمات السياسية و القانونية القائمة.

إن السلوك السياسي نمط مهم من أنماط السلوك الاجتماعي[1] و يخضع إلى نفس شروطه مواصفاته أحكامه و قوانينه إلا أنه يركز على النشاطات و الفعاليات المتعلقة بحكم القيادة و تنظيم و تنسيق المجتمع بغية تحقيق أهدافه و إشباع طموحات و تطلعات أفراده و التي يجب أن تنسجم مع طبيعة النظام الاجتماعي التي تحاول القيادة السياسية تعزيزه و الحفاظ على نهجه من الأخطار و التحديات الداخلية و الخارجية و في نفس الوقت تعمل جاهدة على ترسيخه و تنميته و تطويره خدمة لأهداف المجتمع التكتيكية و الإستراتيجية، إن لسلوك السياسي هو ذلك النشاط و الفعالية التي يمارسها فرد أو مجموعة أفراد يشغلون أدوارا سياسية معنية يستطيعون من خلالها تنظيم الحياة السياسية في المجتمع و تحديد مراكز القوى فيه و تنظيم العلاقات السياسية بين القيادة و الجماهير.

و السلوك السياسي مصطلح مستعار من علم النفس يغطي طرق تصرف رجال السياسة و الحكومات و الفئات الاجتماعية و لقد شكل هذا المصطلح الأصل في النظرية السلوكية[2] و لقد بدا التركيز على السلوك السياسي للفرد و الجماعة بحسبان أن سلوك البشر هو جوهر السياسة و الحكم الفرد إذن هو وحدة التحليل الأمبريقية صحيح إن معظم الدراسات السلوكية في السياسة تسعى إلى رصد و تحليل السلوك السياسي لمجموعة أو مؤسسة أو صفوة أو دولة غير أنها تفترض ان هذه التجمعات لا تنفصل عن سلوك أعضائها إذ يتفاعلون فيما بينهم بما يخلق أنماطا من العلاقات يمكن إخضاعها للبحث و

(1)- موريس دوفريجيه،**المؤسسات السياسية و القانون الدستوري**، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت 1992،ص 58.

(2)- Robert Dahl،،**L'analyse Politique contemporain**، Robbert l'affant، 1973، PP 184-199.

التحليل ويرى **جراهام والاس** أن في دراسته للعلاقة بين الطبيعة البشرية و السياسية أن الباحثين سيجدون أمامهم كنز من الابتكار السياسي و الاجتماعي[1] كما برزت ضرورة التنسيق بين البحث في الظواهر السياسية و المجتمعية بصفة عامة ذلك ان السلوك السياسي للفرد جزء من سلوك العام و بالتالي لابد من مراعاة الآثار المحتملة للعوامل غير السياسية على السلوك السياسي و هكذا أضحت الدراسة السياسية دراسة تكاملية.

كما يعرف على أنه ميدان دراسة علم السياسة الذي يعني تلك الجوانب من السلوك الإنساني التي تحدث ضمن إطار سياسي ما و مركز اهتمام الشخص الفرد بوصفه ناخبا أو قائدا أو ثوريا أو عضوا حزبيا....الخ و ليس المجموعة أو النظام السياسي أو المؤسسة أو الهيكل و تستعمل الفلسفة و العلوم الاجتماعية مصطلح السلوك ليصف على نحو دقيق ذلك الجانب من النشاط الذي يمكن ملاحظته و لا يشمل ميولات الأفراد المعنيين و حالاتهم الداخلية.

و السلوك بهذا المعنى هو مجرد من عقائد الفرد و نواياه غير ان دراسة السلوك السياسي[2] تعني على نحو مركزي غالبا بالتنشئة الاجتماعية و السياسية و الثقافية و العقائد و المواقف و الآراء فضلا عن العلاقات بين الأفراد و المجموعات و قيود النظام على فرض الفرد في العمل و طرق الاتصال السياسي التي يستعملها الأفراد و يعني كذلك الاهتمام الولي بالبحث في سلوك الفرد السياسي مع السماح لمجموعة واسعة من المفاهيم و الأساليب بالتأثير في مثل هذه المسائل.

فالسلوك السياسي للفرد المواطن يتحدد بنا يكون قد تراكم لديه من معارف و قيم على طول مدة الطفولة و المراهقة ثم بالقيم و المعارف التي يكتسبها خلال مرحلة النضوج فعلى سبيل المثال يخضع عضو البرلمان لعملية تنشئة بعد انتخابه و يتحدد سلوكه التشريعي

(1) - حسن صعب، **مرجع سابق**، ص63

(2)- فاروق يوسف أحمد، **المشاركة السياسية في مصر**، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 777، ص 18.

بمعارفه و اتجاهاته السابقة على انتخابه ثم بالخبرات التي يحصل عليها من عمله داخل الهيئة التشريعية. و انطلاقا من هذا التعريف هناك من يتحدث عن سلوك الأدوار السياسية و هو يشير إلى الأنشطة و الأفعال السياسية التي تقوم عليها السلطة السياسية[1] كما حدثت بالفعل و ليس كما ينبغي أن تكون.

المطلب الثاني: المشاركة الانتخابية

- علم اجتماع الانتخابات:

تعود أهمية الانتخابات إلى اعتبارها الدعامة الأساسية لكل نظام ديمقراطي، إذ أنها الفعل الذي يتولى الشعب بمقتضاه . بشكل مباشر أو غير مباشر . إسناد السلطة السياسية لفرد أو لجماعة وتعتبر هذه العملية أعقد مما تبدو عليه، إذ تطرح خلالها أسئلة جدية تتعلق بهوية المرشحين و بطريقة اختيارهم، ورغم أن هذه التساؤلات لا يجيب عنها علم اجتماع الانتخابات إلا أنه يكتفي بدراسة سلوك الناخب و العوامل المفسرة لهذا السلوك.

وعلى الرغم من النقائض التي يتسم بها علم اجتماع الانتخابات، إلا أنه ذو قيمة بالغة الأهمية على أساس أنه بواسطتها يتاح اختيار الحكام و بعض أصحاب الأدوار السياسية، بالإضافة إلى أنها تمثل عزم المواطن على الاندماج في الحقل السياسي على أساس تفضيله للمجابهة السياسية بينهم خلال فترة زمنية معينة، كما أنها تمثل مؤشر للدعم الجماهيري (الشعبي) الذي يحظى به أصحاب السلطة من طرف الشعب، مما يساعد بعض الشيء في قياس الصراع الطبقي في المجتمع.

ويرجع العديد من العلماء الفضل في نشأة علم اجتماع الانتخابات إلى العالم الفرنسي "أندريه سيغفريد A.Sigeferid" الذي اهتم قبل الحرب العالمية الأولى بالامتدادات السياسية الجغرافية البشرية ليقترح مقابل المعارف التقريبية للجغرافيا السياسية الألمانية ضرورة دراسة

(1)- ثروت زكي علي، **وسائل الاتصال الجماهيري و المشاركة السياسية في الدول النامية**، القاهرة، 1993، ص61.

العوامل المفسرة للسلوك الانتخابي، و قد استند منذ البداية على فرضية الاستقرار أو التغيير التقدمي التدريجي للهيكل الانتخابي.

و قد وضع الارتباط الوثيق بين جغرافية الانتخابات و الجغرافية البشرية، أين لاحظ أن أراء الناخبين تخضع إلى توزيع جغرافي معين، و هنا حدد العوامل البشرية المفسرة للسلوك الانتخابي و صنفها إلى العامل العقاري و العامل الديني، و هذا ما تطرق إليه بالتفصيل في مؤلفة "الجدول السياسي لغرب فرنسا" Tableau politique de la France de l'ouest" وذلك سنة 1913[1].

و إذا كانت دراسة الأنظمة الانتخابية و تأثيرها على شكل و تكوين الأحزاب قد وضعت علم اجتماع الانتخابات في مفترق الطريق بين مختلف المؤسسات و الحياة السياسية الصرفة، فإنها عموما قد انصب اهتمامها بالناخبين (المصوتون و الممتنعين عن التصويت) كما انصرف إلى دراسة الظروف التي تعمل من خلالها مختلف المؤسسات في سبيل مشاركة المواطنين في عملية اختيار حكامهم و اتجاهات الناخب عند اختيار المرشحين.

وقد تطور هذا العلم في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة المفكر "لازارسفيلد S.Lazarsofald" و أتباعه، حيث تركزت دراساتهم على الحدث الانتخابي بشكل عام و مشاركة المقترعين على التصويت أو امتناعهم[2].

وعملت الهيئة الوطنية للعلوم السياسية في فرنسا على تطوير هذا العلم بعد الانطلاقة التي شهدها هذا العلم على يد "أندريه سيغفريد A.Sigeferid" كما اهتمت الدراسات الفرنسية بمقارنة نتائج الانتخابات المحصل عليها في مناطق مختلفة، و ذلك من حيث البناء

(1)- بيار جون كوت، بيار جون موني: **مرجع سبق ذكره**، ص 161.

(2)- **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

الاجتماعي ثم في الأخير محاولة وضع ترابطات بين مختلف السلوكات الانتخابي و دلالات المميزات الانتخابية و الثقافية بهذه المناطق[1].

المبحث الثاني: الانتخابات:

تشكل الانتخابات إحدى آليات المشاركة السياسية، ووسيلة لصنع الخيارات السياسية، إذ توفر ممارسة واقعية لاختيار القادة، و تقرير قضايا وطنية مطروحة، و في ظل عدم إمكانية حكم أعضاء المجتمع أنفسهم مباشرة، تكون ممارسة عملية تهيئ الفرصة لتشكيل حكومة ديمقراطية لتمثيلهم أمر ضروري[2].

فهي فرصة لمشاركة كل المواطنين الذين تتوفر فيهم شروط الانتخاب، مما يجعل هذه العملية أساس النظم الديمقراطية، و التي من شروط قيامها[3]:

أ. اختيار الحكام والنواب عبر انتخابات حرة ونزيهة و متتالية، و بعيدة عن أي ضغوط على المواطنين

ب. إعطاء كل المواطنين البالغين حق التصويت في الانتخاب

و تعتبر كلمة انتخاب (élection) مرادفة لحرية الاختيار، و هي تعني أن يختار (tochose) و على هذا فالنظم الانتخابية هي بمثابة أدوات لاختيار الحاكمين[4]، كما يعني الانتخاب نمط لأيلولة السلطة يرتكز على اختيار المواطنين لممثليهم أو لمندوبيهم على

(1)- للمزيد حول هذه الدراسات ينظر: محمد السويد: علم الاجتماع السياسي: **ميادينه وقضاياه.**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 129-149.

(2)- Jean pierre durant et B robert Weil : **Sociologie Contemporaine** 2Ed، France : Abin imprimeur، 1997 ،p511

(2) – عبد الوهاب حميد رشيد: **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

(3) – مركز حقوق الإنسان :**حقوق الإنسان والانتخابات** . نيويورك : منشورات الأمم المتحدة، 1994، ص 12.

(4)- طارق محمد عبد الوهاب: **مرجع سبق ذكره**، ص 39.

المستوى المحلي، الوطني أو المهني، أو هو نمط لمشاركة المواطنين في الحكم في إطار الديمقراطية التمثيلية[1].

وتعرف الانتخابات على أنها الطريقة التي يتاح من خلالها للشعب حرية التعبير عن إرادته بناءا على اقتراع يجري على قدم المساواة بين الناخبين و أن يكون اقتراعا سريا، و المساواة هنا تتعلق بقوة التصويت، أي لا يحمل صوت من حيث المبدأ وزنا غير متكافئ مع ما يحمله صوت أخر و بالتالي تكون لجميع الأصوات نفس قوة التأثير، و قد نصت المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه لكل شخص يتمتع بالأهلية القانونية الحق في المشاركة في حكم بلده مباشرة، أو عن طريق ممثلين و أن يشارك في انتخابات عامة تجري بالاقتراع السري، وأن تكون نزيهة ودورية و حرة[2].

و لهذا فإن الانتخابات هي المظهر الرئيسي للمشاركة السياسية من قبل الشعب لاختيار ممثليهم في المجالس المختلفة عن طريق التصويت، و هي الطريقة الوحيدة لتنفيذ الديمقراطية الليبرالية التمثيلية في ظل تزايد عدد السكان، وعدم إمكانية تطبيق الاجتماع الكامل لأفراد المجتمع[3].

و بالتالي تكون الانتخابات قاعدة النمط الديمقراطي، خاصة التنافسية منها، و التي تفسح للمواطن الاختيار بين بدائل عدة من المرشحين، فهي بذلك تؤسس لنظام ديمقراطي ليبرالي، و تعد في حقيقة الأمر إحدى نتائجه المباشرة التي تسمح بتمركز السلطة في يد

(1) – أحمد سعيفان: قاموس **المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية**. ط1، بيروت: مكتبة لبنان، 2004، ص 53.

(2) – جايس جود و يل جيل **الانتحارات الحرة والنزيهة : القانون الدولي و الممارسة العملية**، ط1 (ترجمة أحمد منير وفايزة حكيم) مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000 ص ص57–58.

(3) – إسماعيل عبد الفتاح كافي :ص 37

المواطن، على أساس تجددها عبر فوارق زمنية منتظمة ومتقاربة ضمانا لمبدأ التداول و الفعالية[1]

و تعرفها "جين كرباتيك" على اعتبار أنها ليست مجرد انتخابات رمزية، بل هي انتخابات تنافسية، دورية، شمولية، و حماسية، يتم فيها اختيار كبار صانعي القرار في حكومة ما من قبل مواطنين يتمتعون بحرية كبيرة في انتقاء الحكومة، و في إعلان ونشر انتقاداتهم و طرح البدائل [2]

و يرى "الجابري" أن الانتخاب نوع من الديمقراطية، و الذي يفترض فيه أن يقوم على أسس ديمقراطية و يلخصها في المساواة في الإمكانيات و الإمكانات و الوسائل.

و معنى الانتخاب عنده هو الاختيار، أي أن ينتخب المواطن معناه أن إمكانات عدة تتاح أمامه ليختار أيا شاء منها، ويضيف أنه ليختار الناخب يجب أن يكون حرا فيما يريد، و هي تظهر علاقة الحرية بالاختيار، التي تصبح استعبادا و استغلالا إذا كان هناك تفاوت في القدرة على التمتع بها[3].

فالانتخابات هي إحدى وسائل تداول السلطة بالطرق السلمية، وتقوم أساسا على حرية الاختيار لمن يكسبه الدستور حق الانتخاب.

و الانتخابات الحرة التي يقوم عليها النمط الانتخابي تفترض توافر عدة شروط[4]:

(1)- ثناء فؤاد عبد الله: **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص 21-22.

(2)- قاسم حجاج : ص 154

(3) - محمد عابد الجابري : **الديمقراطية و حقوق الإنسان** : ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1997 ص ص16-18.

(4) صالح سالم زرتوقة : الموسوعة السياسية العالمية : **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية : دراسة في الأساليب النمط الوراثي– النمط الانقلابي أنماط أخرى**،1950-1985، ج15، القاهرة، مكتبة مدبولي ص ص 119-120.

-. أن تتعدد البدائل موضوع الاختيار.

– حرية معرفة ومناقضة البدائل موضوع الاختيار، مع ضمان حرية و فرص متساوية لكل المتنافسين و مؤيديهم لممارسة الدعاية.

– محدودية و معقولية عدد المرشحين بشكل يناسب إدراك المواطن العادي.

– ضرورة وجود أوزان متساوية للأصوات لكل من بلغ سن الرشد السياسي.

– العمل على ضمان تحقيق حرية الناخب في اختياره بتوفير سرية التصويت التي تنص عليها المبادئ الديمقراطية.

– ضرورة أن تعكس إجراءات حساب الأصوات العبير الحقيقي عن تفضيلات الناخبين لكل بديل، مع التصريح و إشاعة النتائج الدقيقة المفصلة في أقرب وقت.

و بتوفر هذه المعايير يتمكن الناخب من التمتع بحقه الانتخابي على أحسن صورة و بشكل تام.

و الجدير بالذكر أن هذا الحق قد ارتبط بالعديد من الشروط، و اختلفت من دولة إلى أخرى، و انطلاقا منها تتسع المشاركة الانتخابية أو تضيق، و هذا راجع إلى العديد من الأسباب، من القيود التي تفرض من القائم بالتصويت أو أثناء أداء العملية، والتي قد تكون قليلة إلا إنها تؤثر بشكل واضح[1].

و قد أفرز هذا الجدل القائم حول من يقوم بالانتخاب اتجاهين هامين: نظرية الانتخاب **كحق شخصي** و نظرية الانتخاب **كوظيفة**، و تقضي النظرية الأولى إلى أن الانتخاب حق

(1) – لورانس غراهام و آخرون : **السياسة و الحكومة**، ترجمة عبد الله بن فهد عبدالله اللحيدان، جامعة الملك سعود للنشر العلمي و المطبعي 1999، ص48.

شخصي يثبت لكل فرد له صفة مواطن، و لا يجوز للمشرع أن يحرم أحد من استعمال هذا الحق، إلا لمن كان عديم الأهلية، و يترتب على هذا المبدأ ما يلي:

1- إن الفرد يعتبر في وجوده سابق لوجود الدولة، و لذا وجب عدم تقييده أو انتزاعه (إسقاطه) و على القوانين الوضعية الاعتراف بذلك لكل فرد.

2 -تتوافق هذه النظرية مع مبدأ الاقتراع المقيد بناءا على تحدده الأمة من شروط.

3- إن للأمة في ظل هذه النظرية حق سن القواعد المنظمة لإجبار الناخب على الانتخاب باعتباره إجبار لأداء الوظيفة الانتخابية، و هذا تأييد لنظرية الانتخاب الإجباري.

إن ما يترب على هذه النظرية ليس بالضرورة تضييق دائرة هيئة الناخبين، فقد يتوسع المشرع في منح هذه الوظيفة، و التيسير في شروطها إلى الحد الذي يتحقق فيه نظرية الاقتراع العام أو الاقتراب منه.

ولقد حاول الكثير من العلماء التوفيق بين النظريتين، فظهرت فكرة الجمع بينهما، بمعنى أن يكون الانتخاب حق ووظيفة، و هذا الرأي لاقى معارضة في ظل غياب تحديد واضح لمعنى و محددات وشروط هذا الجمع، و عدم تحديد الإطار القانوني له، و قد ناد فريق أخر بفكرة أن الإنتخاب سلطة قانونية منوطة للناخب، تحقيقا لمصلحة الجماعة دون المصلحة الذاتية[1].

إن الميزة التي تجمع بين جميع هذه النظريات هي خاصية المسؤولية، إذ أنه سواءا أكان الإنتخاب حق أو وظيفة أو هما معا فإن أداءه سوف يرتبط بسمة المسؤولية، و كلما كان الناخب أكثر إحساسا بالمسؤولية التي أوكلت له، كلما كان أداءه يتسم بالعقلانية، أي

(1) -عبد الحفيظ عبد المجيد سليمان:**النظم السياسية**، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح 1998، ص ص**169**-173.

أن الإنتخاب مرتبط بالأهلية و المسؤولية، فالإشكال ليس في كون الإنتخاب حق أم وظيفة أو غيرها، بقدر ما يتعلق بمدى مسؤولية الناخب و أهليته.

إن الإنتخاب هو عملية اختيار التي يمارسها الناخبون، باعتبارهم مسؤولين في موعد انتخابي معين، وفق مجموعة من الأنظمة و القوانين التي يقوم المشرع بتحديدها، تماشيا مع و تأخذ هذه العملية سلوكات أهمها سلوك التصويت وسلوك الامتناع عن التصويت، هذه الأخيرة تتحكم فيها مجموعة من حسب المتغيرات التي تضبطها

شكل رقم (02) مخطط توضيحي لهيئة الناخبين[1]

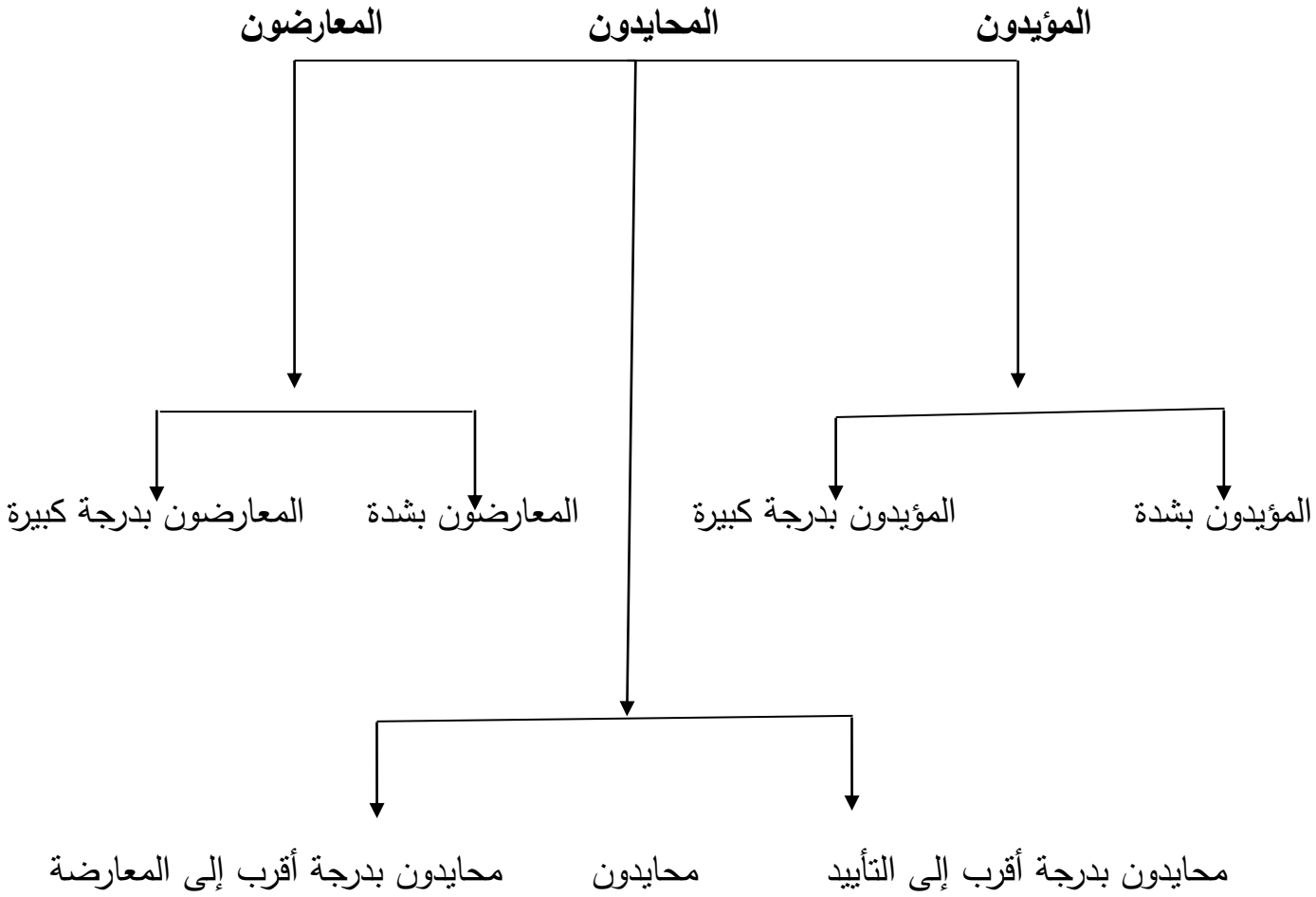

(1) - زكريا بني صغير، **الحملات الإنتخابية، مفهومها، وسائلها و أساليبها**، دار الخلدونية، الجزائر، القبة، 2004، ص52 .

المبحث الثاني: نماذج تفسير السلوك الانتخابي

يمكن القول بأن النموذج لكي يكون ناجحا لابد أن يفسر السلوك الانتخابي و يتضمن الاتجاهات الانتخابية التي تعبر عنها السلوكات الانتخابية و محاولة تقديم تفسير علمي و منطقي لها و بالتالي فنقول عن النموذج هو "**تجريد يعمل على تنظيم و تبسيط رؤيتنا للواقع من خلال تمثيل خواصه الجوهرية، وهو يستخدم عادة من قبل العلماء من أجل تعميق رؤيتهم لظاهرة لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر** "[1] وهذا ماسوف نستعرضه من خلال النماذج المفسرة للسلوك الانتخابي.

المطلب الأول: النموذج البيئي:

تشير كلمة بيئة إلى الدراسات العلوم الطبيعية و علم الأحياء و علم المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية، فالبيئة هي المكان الذي يعيش فيه الإنسان، و تمثل محيط الإنسان الحيوي، و يقصد بها في العلوم الاجتماعية الأنظمة المختلفة التي يعيش فيها الإنسان، مثل النظام الاجتماعي و النظام الاقتصادي و نظام القيم، و شبكة التفاعلات في مختلف جوانب البيئة الاجتماعية، أي أنها جزء من المحيط الاجتماعي و الثقافي و المادي، الموجود خارج النظام السياسي[2].

فهذا النموذج يقوم بدراسة العلاقات التفاعلية و الترابطية بين المحيط البيئي بكل أجزائه و السلوكات الاجتماعية و السياسية للمواطنين، استنادا إلى الحصيلة المعرفية التي يوفرها المحيط سواء من جانب مادي أو معنوي.

و يعتبر من أول النماذج المستعملة في تفسير السلوك الانتخابي عن طريق المفكر سيغفريد الذي يرى بأن النموذج الجغرافي الإنساني يمكن من خلاله الحصول و التوصل إلى

(1) – شاقا فرانكفورت، دافيد ناشيماز، **طرائق البحث في العلوم الاجتماعية**، تر ليلى الطويل، دمشق، ورد، للنشر و التوزيع، ص61.

(2)– عبد الوهاب الكيلاني و آخرون، **موسوعة السياسة** ج ط" بيروت المؤسسة العربية للدراسات و النشر 1979 ص ص 630 631.

جذور السلوك الانتخابي للمواطن و انتمائه إلى التجمعات الانتخابية و الأبنية الاجتماعية و الوحدة الإقليمية فقد أوضح عدة علاقات ترابطية بين المزاج السياسي و الجغرافية الإنسانية و التي تؤثر بطبيعة الحال على نوع السلوك الانتخابي[1].

و ينقسم إلى التفسير البيئي الجغرافي و التفسير التاريخي:

- التفسير الجغرافي:

يقوم على إنشاء علاقات ترابطية بين المعطيات الانتخابية مع متغيرات الوضع أين يظهر السلوك، كما يضع بوضوح وجود(معاهدة) ترابط بين الهيئة الانتخابية و نسبة العمال في مختلف المناطق الإدارية[2] ولهذا فإن عملية التفسير ترتبط بمكان الإقامة و التضاريس و الجيولوجيا التي يتميز بها المكان ومن خلال هذا النموذج يتضح تأثير طبيعة تقسيم الدوائر الانتخابية على السلوك الانتخابي.

ويتبين انطلاقا من هذا النموذج أن السلوك الانتخابي لسكان الجبال يختلف عن سلوك سكان الهضاب وسكان السهول و لقد تطور هذا النموذج بفضل أعمال فرونسوا فوجيا في بداية الثمانيات في طيات التواريخ في ثلاثة أجزاء و قد بدأت في الأبحاث بقيادته حول جغرافيا انتخابات 1954 الفرنسية إذ أوضح خلالها بين الاختلافات الجغرافية للمقاطعات الكبرى مع القانون العام المدني و كذا الأبنية الاجتماعية للاتصالات الانتخابية (أجهزة الاتصال) هذه العلاقة التي أنتجت سلوكات الناخبين ولم ينفي تأثير هذه السلوكات بالثقافة المحلية و الثقافية العائلية (التنشئة الاجتماعية) وردود الأفعال الناتجة عن شروط الانتخابات

(1)- Pascal perrineau et Dominique regnee، dictionnaire du vote، paris ،PUF ،2001، pp 638639

(2)- Bernard denni et pierre brenchon **les méthodologies de l'analyse électorale** ،2 Ed ،paris Edition presses de la fondation des sciences politiques، 1989 ،PP51 52 .

إلا أنه يؤكد ضعف العوامل الثقافية القديمة على فهم و توحيد آثار أجهزة الاتصالات الاجتماعية و عجزها عن تفسير ردود الأفعال الانتخابية أمام الظواهر المصادفة[1].

ب. التفسير التاريخي:

لقد أدت العلوم السلوكية إلى توجيه الاهتمام الكامل نحو السلوك الظاهر للإنسان وبالتالي تلاشي الاهتمام بالقيم و الاتجاهات الذاتية للفرد و الذي يخضع سلوكه للملاحظة كأدوات للدراسة وأصبحت الوثائق الخاصة تاريخ الحياة السيرة الذاتية و اليوميات و الخطابات....إلى غير ذلك من وثائق وأدوات البحث التاريخي لا تحظى إلا بقيمة علمية محدودة تماما وفق هذا الرأي لكن سرعان ما ظهرت نزعات أعادت من جديد مكانة البحث التاريخي[2] مؤكدة أهمية عالم المعاني و الأفكار و القيم الذاتية و التاريخ بطريقة لا يمكن إنكارها و في ثوب جديد تماما كما يحمل رؤية جديدة للمنهج التاريخي تربط الحدث بنتائجه بعد أن تتمعن في أسبابه مما يسمح من الاستفادة من المعطيات التاريخية في تفسير الأحداث المعاصرة و تقويمها.

لذا عند دراسة الانتخابات لابد من التمعن في تطورها التاريخي سواء من حيث التنظيم أو العملية أو النتائج أو السلوكات.

وهكذا لابد من الاهتمام بالاختلافات التي تحدث في كل عملية انتخابية و بالتالي ان التحليل التاريخي يسمح بالمقارنة بين مجمل السلوكات التي تشهد العمليات الانتخابية و هي عملية توضح أهم المتغيرات المؤثرة في السلوك الانتخابي عبر محطات انتخابية مختلفة[3].

2- Pascal perrineau et Dominique regnee : **Op.cit**، p 640.

(2)- عبد الغفار رشاد القصبي .**مناهج البحث في علم السياسة " التحليل السياسي، كيف تكتب بحثا أو رسالة**، ج1، ط1 القاهرة : مكتبة الآداب ص 223.

(3)- لمزيد من التوضيح أنظر :عبد الغفار رشاد القصبي، **مرجع سبق ذكره**، ص622.

و يرى **بول لوبوا (Paul bois)** رائد هذا النموذج خلافا لما ذهب إليه **سيغفريد** أندري عندما أكد على أهمية العوامل الجغرافية و الديمغرافية و أغفل متغير العامل التاريخي أنه لا يمكن تفسير السلوك الانتخابي بالتركيز على العوامل الجغرافية و الديمغرافية و تجاهل العامل التاريخي الذي يعتبر من الأهمية بمكان خاصة أثناء العلم بأن الكتل و المجموعات الاجتماعية و الديمغرافية لهما جذورها في التاريخ و متأصلة في الماضي و لم تكن نتاج الحاضرين هي منتوج تراكمات تاريخية و الأمر نفسه بالنسبة للعوامل الجغرافية فالدراسات تثبت أن التضاريس تتغير من عصر جيولوجي لآخر و بالتالي فالمجموعات الاجتماعية لم تكن مجردة من الأفكار و التقاليد و العادات التاريخية القديمة الخاصة بمجتمعاتها الأصلية و على الرغم من أن **سيغفريد أندري** أشار من جانب آخر إلى العامل العرقي و العامل الاقتصادي و الاجتماعي الحضاري كميراث من شعوب سابقتها إلا أنه وضعها في نفس الميزان في الحاضر و لم يعطها الأهلية البالغة التي تتميز بها [1].

لقد اعتبر **بول لوبوا (Paul bois)** أن الانفتاح السياسي الحاضر هو البحث في الماضي والمقصود هنا استقراء و استنباط طابع الوقائع التاريخية التي ولدت و أنتجت ثوابت وأبنية عقلية و سياسة راسخة يمكن الرجوع إليها لأنها ستنتج من جديد فيما بعد على ميعاد طويل و لذا استوجب فهم كيف يؤدي حادث تاريخي في بعض السنوات إلى إخفاء العقلية و الحقيقة الدائمة و المستمرة و العجز في التفسير.

فالعلاقة التكاملية بين النموذج التاريخي و النموذج الجغرافي تمكن من استنباط و استكشاف أهمية العوامل التاريخية و العوامل الاجتماعية في صياغة و بناء السلوك الانتخابي[2].

المطلب الثاني: عوامل التفسير البيئي:

(1) -Olivier Ihl ،**le vote**، paris montcherelien، 1996،p 118.

(2) -Olivier Ihl ،ibid.، p 119.

لقد أوضحنا أهم النماذج التي يتخذها النموذج البيئي لتفسير السلوك الانتخابي إلا أن هذا الأخير يواجه العديد من المشاكل و العوائق عند القيام بعملية التفسير من خلاله إذ قد يتغير هذا السلوك بنفس الوتيرة مع ظاهرة أخرى نعتبرها مفسرة له لكنها قد تختفي ورائها ظاهرة ثالثة لا ينتبه إليها الباحث و يكون لها دور هي الأخرى في تفسير السلوك الانتخابي مثال ذلك انتخاب كبار السن في فرنسا لصالح اليمين لكن في الحقيقة قد لا يرجع ذلك لعامل السن و إنما مثلا إلى الميل الديني أو الجنس الغالب على تلك الهيئة. كما أنه من الصعب تحديد نوعية العلاقة القائمة بين السلوك الانتخابي و العوامل المفسرة له انطلاقا من استخدام هذا النموذج هل هي مثلا علاقة سببية؟ ما هو اتجاه تلك العلاقة؟ هل السلوك الانتخابي نتاج انتماء اجتماعي لفئة معينة أم العكس أو تبني سلوك معين يدخل المواطن تلك الفئة[1] مثل هذه التساؤلات لا تتوفر لدى التفسير البيئي إجابات جاسمة عنها لأنه يغفل الجوانب الاجتماعية و الشخصية للناخبين.

(1)- رأس العين أمينة، « **السلوك الانتخابي والاتصال: دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية أفريل 2004**»، رسالة ماجستير في الاتصال غير منشورة. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003، ص 38.

المبحث الثالث: نماذج تفسير السلوك الانتخابي الاجتماعية و النفسية:

المطلب الأول: نموذج التفسير الاجتماعي و الاقتصادي:

ظهر هذا النموذج في السنوات الأربعينات في أعمال مركز أبحاث جامعة ميشغن و يعتبر المفكر بول لازارسفيلد احد أهم رواد هذا النموذج و الذي رأى بان كل حزب يمثل من خلال طبقة أو مجموعة اجتماعية معينة و التصويت هنا محدد بالوضع الاجتماعي للناخب و كذلك دينه و مكان سكنه و بالتالي يعطي إشارة لاستعداد سياسي لدى الناخب يمكن توقعه[1].

و لذلك يعتبر الجماعات التي ينتمي إليها المواطن الناخب عاملا حاسما في تحديد سلوكه الانتخابي إلا أن هذا التأثير ليس أكيدا و قطعيا لأن المتغيرات الاجتماعية العامة لا تقدم سوى احتمالات قوية نسبيا للانتخاب لصالح جهة أو أخرى كما إن هذا النموذج لا يستخدم السببية و يكتفي بتوضيح و تبيان العلاقة بين الخصائص الاجتماعية و السلوك الانتخابي من دون تحليل و إثبات

أما عن أهم متغيرات هذا النموذج فهي متنوعة فمنها ما هو سوسيوديمغرافي كالجنس و السن والإقامة والكثافة السكانية و التي يتأثر بها السلوك الانتخابي إذ تختلف اتجاهات الرجال عن اتجاهات النساء مثلا و كذلك نسبة المشاركة لكليهما [2]كما تختلف ميولات الشباب عن ميولات الشيوخ والأمر نفسه بين سكان المدن و سكان الأرياف.

كما أن هناك متغيرات سوسيو–اقتصادية تتعلق بإشكالية العمل و الانتماءات المهنية و مستوى الأجور في حين تركز المتغيرات السوسيو–ثقافية على مستوى التعليم و الانتماءات الطائفية و العرقية و الولاءات الدينية إضافة إلى شبكة العلاقات التفاعلية الاجتماعية.

(1) -Antoine Rogen،**les Comportement Electoral dons Les Pays d'Europe central et oriental** ،A la recherche d'un modèle explicatif revue critique internationale N 11، France Avril 2001، p 54

(2)-Lisa Young ،**Participaticipation électoral des femmes**،19 mars 2002

http :// canada Young électoral f.doc.page web consultée le 04 /02/2007 ،PP01-20

و تجدر الإشارة إلى أن هذه الأنواع المختلفة من الانتماءات الاجتماعية و إن كانت تعتبر عناصر مرضية نسبيا لتفسير السلوك الانتخابي فإن الطريقة التي تفسر بها تختلف من مجتمع لآخر بحسب التقسيمات الاجتماعية السائدة فيه اجتماعيا و سياسيا و ثقافيا و دينيا و اقتصاديا و مهنيا بالإضافة إلى الثقافة السياسية و القيم و المعايير السائدة في المجتمع[1].

والانتخاب حسب هذا النموذج هو سلوك فردي و لكنه محدود و مؤطر و موجه بمتغيرات و أطر وعوامل اجتماعية و الفكر السياسي لدى اللجان الاجتماعية و الوضعية الاجتماعية[2].

لقد اهتم هذا النموذج كثيرا بالعوامل الاجتماعية الاقتصادية الثقافية على حساب عوامل أخرى لا يمكن استثناءها عند الحديث عن السلوك الانتخابي و تفسيره و إن كنا نتفق معه في أهمية العوامل السوسيو ثقافية و السوسيو ديمغرافية و السوسيو اقتصادية فإنه يجب أن لا نغفل دور البيئة السياسية و تأثير العوامل التنظيمية المتعلقة بالبنية الانتخابية كما أنه همش دور شخصية الناخب و قناعاته و إدراكه لفعالية العوامل التي يقدمها هذا النموذج بالدرجة الأولى و لذا يجب الاهتمام بهذه العوامل مجتمعة، الأمر الذي سيؤدي إلى انتقال السلوك الانتخابي من سلوك فردي إلى سلوك جماعي في التشكل بحكم تأثره بعوامل خارجية عن نطاق الفرد و في التأثير على أساس أن النتائج التي تسفر عنه في النهاية سوف تعزل و تحجب أشخاصا ما أو أحزابا معينة عن الحكم و تولي بدلا لهم أشخاصا و أحزابا جدد.

المطلب الثاني: النموذج النفسي في تفسير السلوك الانتخابي:

-(1) لمزيد من التوضيح أنظر:رأس العين أمينة : **مرجع سابق ذكره**، ص37.

(2)- Pascal perrineau et Dominique regnee : OP Cit p 64

تنسب دراسات هذا النموذج إلى مجموعة من الباحثين من مركز الأبحاث في جامعة **ميشغن** الأمريكية و قد قام هؤلاء الباحثين بنقد المتغيرات الاجتماعية التي اعتمد عليها **بول لازارسفيلد** وزملاء في تفسير السلوك الانتخابي محاولين الإجابة على سؤال مركزي كان محور إشكالية النموذج النفسي وهو: لماذا يجب التركيز على الجانب النفسي الفردي للناخب أكثر من انتمائه إلى الفئات المذهبية (الإيديولوجية) السياسة الاجتماعية و أكثر من باقي العوامل الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و هي عوامل لها دورها الفاعل في تفسير السلوك الانتخاب[1]ي.

و يرى أصحاب النموذج النفسي أن التصويت مشروط بتلك الاستعدادات السياسية التي يلقنها الآباء لأبنائهم و عليه يصبح كل ناخب في مطلع شبابه متعلق و متمسك نفسيا بشكل ثابت بحزب سياسي معين، وهده الآلية التي تنطلق من شحن الموطن حتى يصبح متحزبا، من شأنها أن توسع الدور الذي يلعبه الموجه و المربى والقدوة في عملية التنشئة الثابتة والمستقرة والتكوين السياسي [2].

والناخب زيادة على دوره يبدو كمتحزب مؤيد صادق وصريح، وليس كمتشرد متقلب ومتبدل، وقوة استقرار وثبات اختياراته الانتخابية متجذرة ومتأصلة في طبيعة تحزبه، أي من خلال التوجه العاطفي تجاه أحد الأحزاب السياسية، ومن خلال التوجيه والتنشئة الثابتة والمستقرة، والتي تعتبر جزء مكملا لبناء هوية الناخبين.

ولذلك فإن أي معطيات لن تتمكن من تقديم تفسير كامل وواضح للسلوك الانتخابي وبالأخص السلوك الفردي من دون أن تولي أهمية إلى الناخب باعتباره وحدة وهوية ذاتية

(1) - Nona Mayer « **Qui vote pour qui est pourquoi** ? » les modeles explicatifs des chois électoral pouvoir، 2007/1 n) p 18.

(2) - Nona Mayer، **ibid**. p19.

ونفسية لها توجهاتها وهذه الأخيرة تزود الناخب بمرجعية دلالية مستقرة وواضحة، تعمل على توجيهه أثناء عملية الاختيارات الانتخابية بثقة سياسية.

وعليه فإن نتائج هذه العوامل النفسية على الانتخابات تعمل كمسار حساس مميز، يصفي وينقي نظرة المجتمع الانتخابي، وتصبغ أراء بآراء المترشحين، ورهاناتهم (وعودهم) الانتخابية، وتمنحهم هوية أحد الأحزاب (بالانتماء إلى أحد الأحزاب)، كما تظهر التأييد للمترشحين، و تعد هذه الاختيارات السياسية الداخلية والخارجية(المعلنة والغير معلنة) أكثر من كونها أفكارا وآراء سياسية متماسكة ومترابطة فيما بينها، بل هي قناعات داخلية يغذيها الجانب النفسي[1].

ولقد حددت هذه الدراسات دورة القرار الانتخابي، وعززت ترابطه بالعوامل النفسية فالناخب الذي لا يفقه شيء في الأمور السياسية، ولا يعرف أي مرشح سيكون عليه اختيار أي مرشح، لكن في ظل النموذج النفسي، فإنه سيختار المرشح الذي تحدده ميولاته النفسية، وهنا يكون للعوامل النفسية دورها في تحديد الاختيار الانتخابي.

ولهذا فالنموذج النفسي لا يرجع السلوك الانتخابي إلى عوامل بيئية أو ظروف تواجد الناخب الاجتماعية، وإنما يرجعها إلى اعتبارات نفسية عميقة، تجعل الناخب يصدر سلوكات من دون وعي كالرغبة في الأمن والحاجة إلى البروز وحب الذات وحب القيادة، أو الارتياح لأحد المترشحين إراديا أو غير إراديا و الغيرة و العداوة نحو احد المرشحين أو الحب و الاحترام و التقدير و كذا الصورة الأبوية و الأموية لأحد المرشحين عند الناخب.

إن هذا النموذج يهتم بدراسة العلاقة بين الانفتاح الفكري لدى الناخب و تقديره لذاته ودوره عن طريق التصويت في الانتخابات أي كيف يؤدي المزاج السياسي السلطوي لديه إلى سلوك مؤيد للنظام القائم أو معارض له.

(1) -Dennis lindon، **Marketing Politique et Social** ،DALLOZ ،1979 ،

و من أهم الميكانيزمات النفسية التي تسمح بتفسير السلوك الانتخابي آلية الانتساب (الارتياح)[1] لأحد المرشحين و بالتالي التصويت لصالحه و هذا الارتياح يكون نتيجة العلاقات التي تربط المرشح بالجماعة المرجعية التي ينتمي إليها الناخب كالفئة المهنية أو الدينية أو الجماعة رفاق الحزب السياسي و الطبقة الاجتماعية و الاقتصادية و الأصل الجغرافي و الخصوصيات الإثنية و الثقافية و التاريخية و الفئة العمرية أو الجنس.

و أهم شيء هو أن التفسير يسمح بدراسة الدوافع النفسية من خلال التوجه المباشر إلى الناخبين وسؤالهم لماذا صوتوا و امتنعوا عن التصويت في الانتخابات؟ و لماذا اختاروا المرشح (أ)دون المرشح (ب) و لماذا بقوا لأحزابهم أو قاطعوها.

لقد أكدت العوامل النفسية دورها الحاسم والمهم في بناء لسلوك الانتخابي و التحكم في تحديد الأفضليات السياسية و الانتخابية للناخب من خلال دور الاستعدادات السياسية التي يغرسها الآباء و دور البيئة الاجتماعية فالانتخاب هو نتيجة لتفاعل متغيرات عدة يمكن توضيحها من خلال ما يعرف بنفق السببية للانتخاب فهذه المتغيرات هي التي تسببت ووجدت المجال الرحب للانفتاح و الانفراج السياسي للمجتمع الذي أدى وساعد على صنع و صياغة قرارات سياسية انتخابية و الانتماء لفئات مجتمعية معينة و إلى أنظمة القيم و التي أنتجت دراسات سياسية أكثر مباشرة في تفسير السلوك الانتخابي (القرابات الحزبية، الإيديولوجيات و الاستعدادات السياسية الأعمال الحكومية، تأثير الأصدقاء، الحملة الانتخابية، الاتصال السياسي الإعلام الظروف الاقتصادية و نوعية الرهانات و الوعود الانتخابية) [2]كل هذه المتغيرات تعمل على التأثير في السلوك الانتخابي.

(1)- Larry M. Bartels « **the Study of Electoral Behavior** » in jan the oxford handbook of American and political Behavior، Princeton university oxford university press، p6.

(2) - رأس العين أمينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

والذي يتضح من خلاله أن النموذج النفسي قد ركز وبشكل واضح على العوامل النفسية التي تتدخل بشكل أو بآخر في بناء شخصية الناخب ويرى بأنها العوامل المحددة لسلوك الناخب وتوجهاته ويرى أن العلاقات العائلية والبيئة الاجتماعية هي العناصر الأساسية والقاعدية التي تتولى تشكيل هذه الشخصية في البداية مع تداخل عوامل أخرى فيما بعد ولكن أقل تأثير وهنا قد أغفل دور مؤسسات التنشئة السياسية الأخرى.

كما أنه من المآخذ والعوائق التي تصادف هذا النموذج أن مرتكزاته غير قابلة للقياس لأنه يرتبط بمجموعة من المدركات والقناعات و الاتجاهات والاستعدادات لا يمكن تحديد تأثيرها بشكل دقيق و إنما تتوقف عند الصف وهنا نحصل على نتائج عامة لا يمكن تعميميها لأن توفير نفس العوامل النفسية على مجموعة من الأفراد لا تعني بالضرورة الحصول على نفس السلوكات السياسية الانتخابية.

من أجل التعرف على سلوك الناخبين بشكل أكثر دقة يفترض هذا النموذج استخدام أسلوب المقابلات والاستبيانات والتي تواجه هي الأخرى عوائق عدة علمية وميدانية ولذلك لا ننفي دور هذا النموذج في تفسير السلوك الانتخابي إلا أننا نرى بأنه عاجز عن تقديم تفسير متكامل وواضح.

المطلب الثالث: النموذج العقلاني في تفسير السلوك الانتخابي:

لقد اثبتت الممارسة الأمبريقية العجز الجزئي الذي تتصف به النماذج السابقة على حد سواء ففي سنوات السبعينات بدأ يظهر توجه الناخبون في استخراج الاختيارات الدقيقة (اختيار النظم الانتخابية الدقيقة) استنادا إلى اهتماماتهم المباشرة و هذا التقييم تسبب في بناء نموذج جديد انطلق من فكرة مفادها أن السلوك الانتخابي دائما عقلاني[1]- باعتماد

(1)- فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ط2 تر، محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2006، ص 323 .

قواعد نفعية – و هنا نقف عند قراءة نظرية خاصة بالانتخاب مؤسسها انطوني داونز يشرح من خلالها عملية المفاضلة التي يقوم بها الناخبون و يوضح أساسها[1].

إذ في نهاية الخمسينات اقترح مجموعة من المفكرين التحليل والتفكير في آجال و حدود السير الانتخابي على أساس أن كل ناخب يسعى إلى تحقيق اهتماماته أثناء قيامه بالانتخاب على اعتبار أن كل مواطن يجري مجموعة من الحسابات التي يحدد من خلالها المكاسب و التكاليف ثم يقيم النتائج بمنظور نفعي وهنا تظهر عملية المفاضلة بين الأحزاب و المرشحين والتي من خلالها يستطيع الناخب حساب نتائج يمكن لمرشح ما تحقيقها و مقارنتها مع نتائج باقي المرشحين.

السؤال هنا يتمحور حول من له استطاعة على أداء الانتخاب الاستعراضي أو الانتخاب الاستشرافي ويفترض أصحاب هذا النموذج نوع ثالث من الانتخاب يقرر خلاله الناخب بشكل دقيق وعقلاني تحديد وضعيته و هاته انتخاب المهمات (المصلحة) أو يختار الناخب نوعا آخر يوازن فيه بين مصالح الجماعة وهو مايسمى بانتخاب التغير (التقلب) الاجتماعي(vote socio tropique)[2].

ان هذا النموذج يفترض أن الفرد على درجة عالية من الوعي بمصالحه و بتراتبيتها و أولوياته وعلى دراية تامة بنا يحصل في الساحة الانتخابية و له معلومات كافية و متأكد من هدف العرض الانتخابي و له ضمانات على ذلك من خلال تفحصه لعرض السوق الانتخابي من برامج و وعود و معلومات عن المرشحين مع توفر شرط أساسي و هو ان يكون الناخب ذوي مستوى يؤهله للقيام بالتحليل و النقد و التفسير و التمييز للمفاضلة بين

(1) – **المرجع نفسه**، ص 324.

(2) -Antoine Rangen Op Cit p55

المرشحين التي تمكنه من تحديد الخيار الذي يسمح له و يمكنه من الحصول على الحد الأقصى من المنافع[1].

و هنا كمن يطلق على الفرد هنا اسم الناخب الاستراتيجي الذي يفكر و يخمن في مجموعة من البدائل و يحلل المعطيات المطروحة أمامه ثم يتخذ قراره الانتخابي[2].

وفي إطار هذا النموذج تكتسي الحملات الانتخابية و ما يتصل بها من اتصال سياسي و دعاية الى غير ذلك أهمية بالغة على اعتبار أنها أساس السوق السياسي الانتخابي و بالتالي يعجز عن تفسير سلوك الناخبين الذين يفتقرون إلى مستوى معين من الثقافة السياسية و بالتالي عدم القدرة على التحليل و النقد و المفاضلة كما انه لا يستطيع تفسير السلوك الإمتناعي اللاعقلاني خاصة في ظل حملات الدعاية الإعلامية و السياسية التي ينظمها المرشحون على الناخبين فيكون من السهل ترويح و تسويق الأفكار لهذه الفئات.

كما ان هذا النموذج يقوم على أساس ان الناخب يختار بشكل عقلاني إسنادا لمبدأ المصلحة و هو بذلك يلغي عامل القناعات و عامل الولاءات (حزبية طائفية مذهبية عائلية)، ولهذا لا يمكن اعتماده لأنه غير شامل فهو يغفل بعض الفئات، وجزئي لأنه يهمل بعض المتغيرات.

(1) -رأس العين أمينة : **مرجع سبق ذكره**، ص 39.

(2) -للتوسع حول الناخب العقلاني أنظر:

Daniel Boy et Elisabeth du poirier L'électeur est-il Stratège l'électeur français en questions paris presses fondation 1990 pp175-196

المبحث الرابع: نموذج التفسير بالاتجاهات

يعرف هذا النموذج السلوك الانتخابي كمحصلة لاتجاهات الفرد المعرفية والعاطفية نحو السياسة والأحزاب والمترشحين ويصنف هذا النموذج إلى نوعين أساسيين هما: النموذج بين المرشحين عن المرشح المثالي، ونموذج الإلغاء والاختيار المثالي.

المطلب الأول: نموذج بعد المرشحين عن المترشح المثالي:

يقوم هذا النموذج على مبدأ اختيار المستهلك لمنتجات معينة دون أخرى، وينطلق من فرضية أساسية مؤداها ان لكل مواطن في كل مناسبة انتخابية صورة كاملة وواضحة في ذهنه عن مرشحه المثالي، وسيسعى يوم الاقتراع إلى اختيار المرشح الذي يقترب كثيرا من رأيه، أي من تلك الصورة الموجودة في دهنه، ويمكن اكتشاف هاته الصورة من خلال تحقيق ميداني، يتم التساؤل فيه عن الصفات التي يرغب الناخبون وجودها لدى ممثليهم أو من سيتم انتخابهم، ثم ترتيب هذه الصفات حسب الأهمية، يليها تقيم الناخبين للمرشحين حسب ما سبق، عندما سيكون اختيار الناخب هو المرشح الذي يحوز على اكبر علامة بعد إجراء محصلة العلامات الخاصة بكل الصفات والأهمية لكل صفة.

إن المرشح الفائز حسب هذا النموذج هو نتاج عملية رياضية حسابية، تربط بين الأوصاف المثالية التي يرغب فيها الناخب وبين امتلاك أو اقتراب المرشحين الفعلين من تلك الأوصاف.

ان هذا النموذج في الواقع هو تصور ذهني لا أكثر، إذا لم تثبت صحته كما انه في حالة ما إذا لم يقترب من الصور المثالية(التي يبق مجال الشك مطروح في وجودها) أي مرشح لدى الناخب فمن يختار منهم في هذه الحالة [1]

(1)- رأس العين أمينة :**مرجع سبق ذكره**، ص 39.

المطلب الثاني: نموذج الإلغاء والاختيار المثالي:

يرى أصحاب هذا النموذج ان السلوك الانتخابي هو نتيجة لسلسلة من العمليات الذهنية المثالية في كل منها يتم إلغاء احد المرشحين ليبقى في النهاية المطاف مرشح واحد.

ولقد اقترح **وال وليندون** عام 1974 النموذج مشابه له يفترض فيه ان الناخب يجري مقارنات مختلفة بين المرشحين استنادا إلى معايير محددة و خلال المقارنة يركز الناخب في بداية الأمر على الجوانب الأكثر سلبية من المعايير المدرجة في المقارنة كمساوئ بعض المرشحين او اختلافهم عن مزاجه السياسي أو وصفهم بالعجز لعدم قدرتهم على حل بعض المشكلات وهي بداية عملية التصفية عن طريق الإلغاء المباشر لهؤلاء المرشحين تليها مرحلة جديدة من المقارنة تهتم هذه المرة بالجوانب الأكثر ايجابية من نفس المعايير ليستخرج في الأخير المرشح الذي تتوفر فيه المعايير الأكثر ايجابية و في حالة عدم توفر هذا المرشح فان الناخب سيعيد صياغة مجموعة من المعايير الأخرى التي يفاضل من خلالها مرة أخرى بين المرشحين[1].

و يبدو أن هذا النموذج أكثر فعالية بالتجربة من خلال مدى التطابق بين الخيار النظري للناخب و بين خياره الفعلي أو نيته الانتخابية التي يعلن عنها و يوضح الشكل الآتي النموذج المثالي لتفسير السلوك الانتخابي و المتغيرات التي تتفاعل في إطاره.

إلا أن هذا النموذج لم يختلف عن سابقه من حيث الشمولية والعموم فمثاليته من دون شك تفترض تمتع الهيئة الناخبة بقدر معين من الثقافة التي تسمح له بتحديد مجموعة المعايير التي يقارن من خلالها و هو ما قد لا يتوفر لذا جميع الناخبين كما أنه ترك مجال تحديد المعايير مفتوح مما ينتج عنه تضارب لأن ماهو مثالي عند الناخب (س) قد لا يكون بالضرورة مثالي عند الناخب (ع)

(1) - **المرجع نفسه**، ص ص 42-43.

الشكل رقم (03) يمثل العلاقة بين الناخب و المترشح و الرهانات[1]

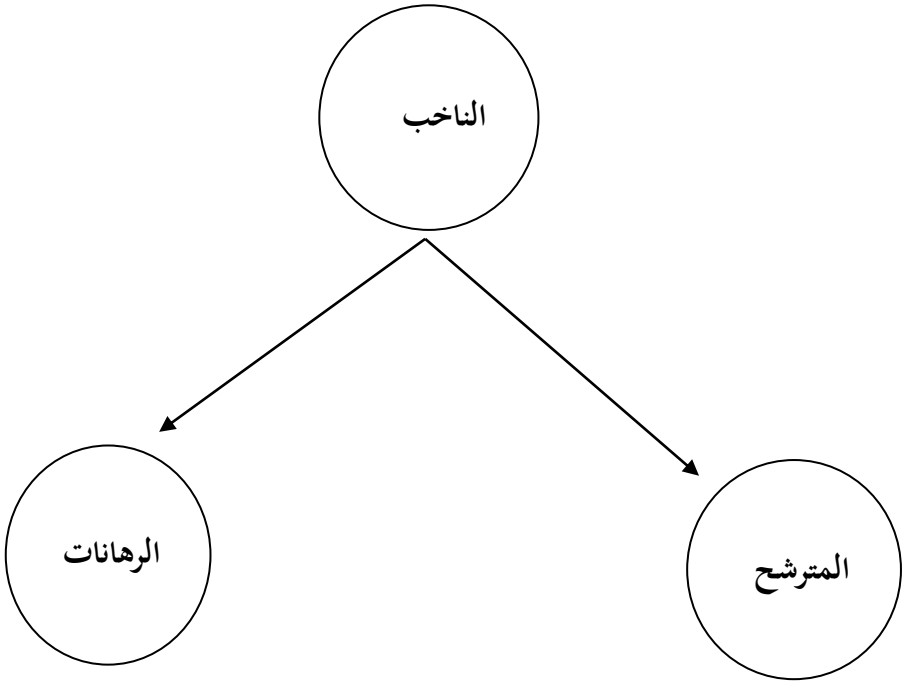

(1) -Schéma inspiré de celui de BULTER et stocks édition abrégée، 1971 p 166 mettant en relation les électeurs، les enjeux et les partis politiques.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تطرقنا إلى مفهوم السلوكية و على اعتبار أن السلوك الانتخابي جزء من السلوك الإنساني للتعبير عن الحاجيات و المتطلبات الموجودة في الإنسان من خلال تسيير شؤونه والإفصاح عن مكنوناته سواء الداخلية و الخارجية و ماهي أهم الدوافع وراء مشاركته في الانتخابات من خلال التطرق للعديد من النظريات و الدراسات المفسرة لهدا السلوك سواء بصفة فردية أو جماعية عبر الاستناد إلى جملة من العوامل والمتغيرات التي يحكما الجانب العقلاني أو البيئي أو النفسي و التي تؤثر في اتجاهاته نحو الانتخاب أو غيره من المشاركة أو عدم المشاركة.

الفصل الرابع: حمس الولاء و المعارضة

المبحث الأول: الاتجاه الإخواني في الجزائر:

المطلب الأول: الاتجاه الإخواني وخلفيته التاريخية

المطلب الثاني: الإخوان المسلمون في الجزائر ومشروع الدولة الحديثة

المطلب الثالث: الإخوان المسلمون والتوجه السياسي

المبحث الثاني: المسارات التاريخية للحركة

المطلب الأول: مرحلة الشمولية (الحزب الواحد)

المطلب الثاني: مرحلة التعدد و الديمقراطية

المطلب الثالث: 06 ديسمبر 1990 أو نقطة التحول في مسار الحركة

المبحث الثالث: الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم

المطلب الأول: الهيئات التنظيمية الوطنية

المطلب الثاني: الهيئات التنظيمية المحلية

خلاصة الفصل

المبحث الأول: الاتجاه الإخواني في الجزائر

يعتبر الاتجاه الإخواني في الجزائر من أقدم التيارات الحركية الإسلامية و قد مر بمراحل عديدة قبل أن يتبلور في شكل حزب سياسي ممثلا في حركة مجتمع السلم، وقمنا بالتركيز على خلفيته التاريخية مرورا بالمنعطف السياسي أو نقطة التحول لصالح التوجه السياسي كخيار أساسي مقابل التوجه التربوي والاجتماعي للحركة مستعرضين أهم المحطات التاريخية و أهم الأحداث انطلاقا من خصوصية الاتجاه ثم انتقلنا إلى المراحل في تاريخ الحركة منذ تأسيسها أما المبحث الثاني فتحدثنا فيه عن البناء التنظيمي للحزب منذ تأسيسه سنة 1990 واهم الهيئات التنظيمية الوطنية والمحلية

المطلب الأول: الاتجاه الإخواني وخلفيته التاريخية:

لا يختلف هذا الاتجاه عن سابقه من حيث الكمون والتراكم التاريخي، لكنه أكثر حداثة وتنظيما وفكرا من الاتجاه الأول(السلفي)، إذ ظهر على الساحة السياسية بالجزائر في الأربعينات في شكل فكر تستند إليه زعامات هذا التنظيم السياسي أو ذاك فالتفرد عن التنظيم الأم ظهر سنة 1947 في شكل حزب سياسي يسمى حزب الوحدة الوطني تنظمه القوانين الفرنسية، بعد الاستقلال كان له حضور في بداية السبعينيات على شكل فعل مندمج مع فعل بقية التيارات الإسلامية الأخرى ذات الطابع الاحتجاجي المختلف معه، هذا التيار وظف وإلى أبعد الحدود المجهودات الفكرية والثقافية في المشرق العربي ومنها تحديدا مجهودات حسن البنا المجمعة في الرسائل التي كتبها وكذلك كتيبات مصطفى مشهور، فتحي يكن، سيد قطب وسعيد حوى، بحجة الانتماء لنفس الاتجاه من حيث المصدر المعرفي في المنهج وأسلوب العمل.

هذا عن الفكر، أما عن التنظيم فكانت للنخبة المتخرجة من الجامعات الدينية في المغرب ومشرق العالم العربي دور في هدا المجال خصوصا بعد رجوع تلاميذ " الفضيل الورتيلاني" ممثل جمعية العلماء المسلمين بالقاهرة حيث كانت تتم الاتصالات عن طريق قسم الارتباط الإسلامي الذي كان يجمع اللاجئين من كل الأقطار الإسلامية وكان من بينهم

الورتيلاني الذي كان يشرف على الطلبة الجزائريين، ويقدم المساعدات المادية لهم، وهذا ما سهل تسرب العناصر الطلابية المتشعبة بالفكر الإخواني، وقد تجلى ذلك في تأسيس أول تنظيم حزبي إخواني وفق الرؤى الإيديولوجية لجماعة الإخوان المسلمين وهذا ليس في الجزائر فقط ولكن في العالم العربي والإسلامي.

الحزب البديل كان أول المباركين له، رمز التيار السلفي الوهابي الشيخ الطيب العقبي والذي كتب عنه في جريدة الإصلاح بتاريخ 10 جوان 1947 (ص 128) قائلا: " كنا طلعنا في فاتحة هدا العام نتفا من الأحاديث في جريدة " المرآة " عن حزب جديد وجد في قطرنا هذا يعمل لتوحيد الأحزاب ويسعى لجمع الكلمة ورأيت أيضا في تلك الجريدة من الردود ما ينفي وجود هدا الحزب ويتجاهل حتى وجود رجاله، ومؤسسه العالم الشيخ (الحسين المداني)، بأن الحزب كون بالفعل وقدم إلى الحكومة برنامجه السياسي وشرع في تأليف فروع له في كثير من نواحي البلاد، واتصل بنا بعض رجاله معربا عن مقصد الحزب....العمل لجمع كلمة المسلمين والاعتصام بحبل الله المتين...فقلنا مرحى للدين وكل عامل باسم الدين من رجال كل جمعية وكل حزب. "[1]

كما يقر مؤسسه الآخر الشيخ السليماني بمخالفة الفكر التأسيسي والنهج التنظيمي لجماعة الإخوان الذي يقول القائمون على الحزب الجديد أنهم ينتمون إليها، وهدا راجع لطبيعة التركيبة السوسيولوجية لنخبة تأسيس الحزب الجديد.

-النخبة المؤسسة للحزب:

1 / الأستاذ الحاج الحسين السليماني بالمدية خريج كلية أصول الدين بالقاهرة.

2 / الأستاذ عمار عيمش، صحفي وكاتب قدير باللغة الفرنسية بالجزائر.

3 / الأستاذ إبراهيم امهدن، ملاك وفلاح بالعفرون خريج الجامعة الزيتونية.

(1)- للمزيد أنظر: **التيارات الإسلامية واتجاهاتها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه مقدمة من طرف عروس الزبير، جامعة الجزائر، 2006.

4 / أحمد الشيخ الحسين الخلفي الأستاذ بنادي الرشاد بعاصمة الجزائر خريج الجامعة الزيتونية[1].

وبالرغم من أن أمر هذا الحزب في نشر الفكر الإخواني بالجزائر يدخل ضمن المجهول، رغم المعلوم والمتعلق بدور الفضيل الورتلاني في توزيع هذا الفكر، لأنه معلوم يقابله مجهول بالناحية التنظيمية ذات الطابع الحزبي للاتجاه الإخواني والذي عرفته الجزائر كما أسلفنا منذ سنة 1947 وبصيغة مغايرة عن تلك التي عرفتها مصر بل ويخالف أساسا الفكر التأسيسي والنهج التنظيمي لجماعة الإخوان الذي يقول القائمون على الحزب الجديد أنهم ينتمون إليها صراحة [2].

أما البداية الفعلية أو الامتداد الحركي للإخوان المسلمين فقد كان في سنة 1953حيث تكون الفرع الجزائري للإخوان المسلمين وفي هذا يقول الشيخ العقبي فيه: "... في البداية كانت تجري اجتماعاتنا في الجوامع والمقاهي حتى أننا كنا ننظم رحلات إلى غاية الريف، لكن مع انتساب الشيخ سحنون مسير الجامع صار هذا الأخير مقرنا العام تنعقد فيه اجتماعات اللجنة القيادية للفرع والمكونة من الشيخ سحنون المجاور للجامع... "[3]، وجاء تكوين هذا الفرع نتيجة احتكاك بعض العلماء الجزائريين بأشقائهم المصريين مثل الفضيل الورتلاني الذي كان يقيم في القاهرة لكن لم يستطع هذا الفرع إتمام نشاطاته لأن الثورة اندلعت ولم يعد هناك مجال للتجمع وإلقاء المحاضرات، وقد كان أبرز مؤسسي هذا الفرع (الشيخ سحنون، والشيخ عرباوي) الذين رغم أنهم من المنتمين إلى جمعية العلماء المسلمين إلا أن هذا لم يمنع من تبنيهم لفكر حسن البنا وجماعته وبالتالي من الأوائل الذين مهدوا لقيام هذا الفكر في الجزائر.

1- أنظر كتاب: **النخب الاجتماعية – حالة الجزائر و مصر**، تحرير عروس الزبير وأحمد زايد، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004

(2)- نقلا عن: عروس الزبير، **التيارات الإسلامية واتجاهاتها في الجزائر**، مرجع سابق، جريدة الإصلاح، 25 جوان 1947، العدد 53.

(3)- إلياس بوكراع: **الجزائر: الرعب المقدس**، تر خليل أحمد خليل، دار الفارابي، بيروت، 2003، ص 225.

المطلب الثاني: الإخوان المسلمون في الجزائر ومشروع الدولة الحديثة:

عرفت الجزائر مع أواسط السبعينات موجات ثقافية عديدة عبر أعداد من المتعاونين خاصة في ميدان التعليم والقادمين من سوريا ومصر والعراق وبولونيا وروسيا والفيتنام وغيرها والذي حملوا معهم ثقافاتهم وألوانهم الأيديولوجية وانتماءاتهم السياسية مع عملية دمقرطة التعليم "الآلاف كانوا يأتون ووجهتهم الجزائر من فرنسا مصر سوريا، العراق بالإضافة إلى دول المعسكر الشرقي.... الكثير من جماعات الإخوان المسلمين لهذا السبب وبالخصوص القادمون من مصر نظرا للعلاقات الجيدة بين الجزائر ونظام جمال عبد الناصر والذي كان على محورين، محور يمثل النظام المصري والآخر يمثل جماعة الإخوان المسلمين"، فانتشرت كثير من الأفكار البعثية واليسارية والإصلاحية عن طريق هؤلاء القادمين ومن خلال الاحتكاك بالشباب والطلبة في المدارس والمتوسطات والثانويات والمعاهد.

فالحركة الإسلامية كانت من بين البدائل المطروحة بقوة بفعل هذا الاحتكاك والأفكار التي تحملها التيارات الإسلامية التي يزدهر بها المجال السياسي والثقافي للوافدين بمختلف مدارسهم الحركية وعلى رأسهم الإخوان المسلمين سواء المدرسة المصرية، عن طريق الإخوان المصريين أو المدرسة السورية عن طريق الإخوان السوريين، الذين ذهبوا بأعداد كبيرة إلى الجزائر عام 1973ليساهموا في خطة تعريب التعليم العالي، ونفذوا منها إلى المناهج التعليمية وإلى الإعلام، وإلى الالتقاء بجموع الناس في المساجد والمناسبات الدينية، حيث كانوا نشطين في أواسط السبعينات.

وإذا كان من الصعب تحديد تاريخ رسمي للبداية الفعلية لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين في الجزائر غير أن حدثا سياسيا بارزا وهو مناقشة ميثاق1976أظهر للسطح تنظيم يسمى "الموحدون"في هذه الفترة تحركت هذه الحركة ببيان كان بإمضاء جماعة "الموحدون" ويحمل عنوان: إلى أين يا بومدين؟ وكان هذا في سنة1976م .

يقول الأستاذ محمد بوسليماني: "في سنة 1975 ظهر ما نسميه في الجزائر بقانون الثورة الزراعية، وهذا بدأ سنة 1971 وقانون الأسرة فتحركت الجماعة لتظهر للمجتمع الجزائري الأخطاء وتظهر للمجتمع الجزائري بأن هناك مؤامرة على الأسرة ليست بالطريقة المباشرة وإنما بالطريقة القانونية"[1].

هذا التحدي ربما يعتبر أول معارضة حقيقية في تاريخ الحركة الإسلامية المعاصرة في جزائر ما بعد الاستقلال، لتوجهات النظام السياسي القائم ويعتبر رفض حقيقي وعلني للميثاق الوطني في 1976"الحركة الإسلامية وجهت خطابا تنتقد فيه التوجه الاشتراكي للاقتصاد....هؤلاء الزعماء مع آخرين بدأوا يطرحون الانتقاد للميثاق الوطني، وهؤلاء الشيوخ محفوظ نحناح ومحمد بوسليماني....يأخذون الوضع الانفتاحي من أجل الملكيات الخاصة"[2].

تشكيلة "الموحدون" لم تستمر إذ سرعان ما تم اعتقال أبرز عناصرها وعلى رأسهم محفوظ نحناح الذي حكم عليه بخمسة عشر سنة سجنا، بعدما لجأ إلى أسلوب استعمال القوة يقطع أعمدة التلفون في منطقة البليدة تعبيرا عن احتجاج هذا التنظيم على إقرار الميثاق الوطني وكذلك اعتقال محمد بوسليماني، وكانت التهم تتراوح بين الإخلال بالأمن العام ومحاولة التدبير للانقلاب وتكوين جماعة محظورة.

محفوظ نحناح كان على صلة ببعض الأساتذة المدرسين من جماعة الإخوان المسلمين في البليدة وقاموا بتزكيته لدى القيادة المركزية لجماعة الإخوان التي بايعها أثناء أداء العمرة من نفس السنة التي أعتقل فيها أي 1976، إذ التقى مع بعض قيادات جماعة الإخوان

- (1)محمد بوسليماني: **وقفات مع الحركة الإسلامية في الجزائر**، موقع الشهاب للإعلام، شهر نوفمبر، 2003.

(2)- Boumezbar Abdelhamid Azine Djamila: **L'ISLAMISME ALGERIEN de la genèse au terrorisme**، ed chihab، Batna، Algérie، 2002.p 43.

المسلمين الخارجين من السجون، هذا اللقاء رسخ قناعته بالشكل العام لطرحهم النظري وأسلوب عملهم المنهجي القائم على التدرج، فبايعهم وفق ما تنص عليه أصول الجماعة، على أن يكون على نهجهم سائر والمراقب العام لهم في الجزائر هذه المبايعة أعادت إحياء الفعل السياسي الحركي وفق رؤى الإخوان دون وعي بظرفه وبداياته التاريخية في هذا الوطن.

لكن الثابت أن تنظيم الإخوان المسلمين في الجزائر لم يتحرك بصفة فعلية إلا بعد إطلاق سراح محفوظ نحناح ومحمد بوسليماني في بداية الثمانينات بعفو شامل من الرئيس الشاذلي بن جديد.

وبذلك يمكن القول أن التشكيل الفعلي لجماعة الإخوان المسلمين في الجزائر تأخر إلى مطلع الثمانينات، وتحدد بعض المصادر، الانطلاقة الرسمية لعمل محفوظ نحناح ومحمد بوسليماني تحت مظلة جماعة الإخوان المسلمين جناح التنظيم الدولي بالتحديد بعد عودة الشيخ بوسليماني من تونس والتي شارك فيها في أشغال مؤتمر حركة الاتجاه الإسلامي مطلع الثمانينات بقيادة راشد الغنوشي، وقد انتهز هذا الأخير فرصة وجود ضيوف جزائريين لحضور أشغال المؤتمر فعرض عليهم الارتباط الرسمي بتنظيم الإخوان الدولي فلقي الاستجابة من بعض الحاضرين ومن بينهم محمد بوسليماني، فالإخوان في هذه الفترة استغلوا ما نسميه فترة الهدوء مع النظام السياسي خصوصا بعد أحداث الجامعة المركزية سنة 1982.

ليقوموا بالدعوة لفكرهم خصوصا أن قطاعا كبيرا من التعليم والمعلمين كانوا متشبعين بهذا الفكر بالإضافة إلى استهدافهم لشرائح كبيرة من المجتمع في محاولة لاستقطاب أكبر عدد من الأتباع مع التركيز خصوصا على الفئات المتعلمة، وهكذا فالمدرسة الإخوانية استطاعت أن ترفع المستوى العلمي والحس الحركي وذلك عن طريق الكتب والمجلات، فامتلأت المكتبة الجزائرية، بكتب من قبيل جاهلية القرن العشرين لسيد قطب، الحلول المستوردة، وعذاب القبر وغيرها من الكتب التي تمهد للفكر الإخواني بالجزائر فأصبحت

كتب الشيخ محمد الغزالي ويوسف القرضاوي وأبو الأعلى المودودي، تطبع بسخاء في الجزائر[1].

ولعب الخطاب المسجدي دورا هاما، فكان زعماء الحركة الإسلامية يمررون مشاريعهم من خلال خطب الجمعة ودروس الوعظ والإرشاد، وأخذت حلقات المساجد تروج لنوع من الحركية في ظل محاولة الحركات الإسلامية السيطرة على المساجد سواء بالنسبة للسلفية أو الإخوان مع محاولة الإسلام الرسمي توجيه وتسيير نلك المساجد بنوع من الحذر في تعامله مع هذه الجماعات.

المطلب الثالث: الإخوان المسلمون والتوجه السياسي:

انفجرت أحداث أكتوبر 1988 التي جاءت بدستور 23 فيفري 1989 والذي من خلاله دخلت البلاد عهد التعددية السياسية، وقبلها كانت جماعة الإخوان المسلمون في الجزائر قد بادرت بتشكيل جمعية خيرية سمتها "جمعية الإرشاد والإصلاح" وقد لعبت دورا بارزا في توجيه الأحداث والتكفل بالجانب الاجتماعي، مع العلم أن إطارات وجماعة الإخوان المسلمون كان لهم باع طويل في ما يسمى المبادرة الاجتماعية ولعل الجماعة تعتبر أكثر الحركات فعالية وتأثيرا في الظاهرة الإسلامية خلال الثمانينات واستقطاب شرائح كبيرة من المجتمع لأنه كان يمثل الإسلام الحركي الذي يخاطب الواقع في الجزائر، خلال هذه الأحداث برز أسم محفوظ نحناح حينما "وجه خطابا رفقة زعماء التيار الإسلامي بتحميله أجهزة الدولة مسؤولية الأوضاع التي آلت إليها الأوضاع ومن ضرورة الوصول إلى حل للأزمة الراهنة من خلال الدعوة إلى المشاركة في حوار وطني "[2].

(1)-Ahmed Rouadjia :**les frères et la Mosquée**، Edition Bouchène، Alger، 1990، PP. 170-178.

(2)- Abdel Hamid boumezbar، azine Djamila: **OP.CIT**.

المبحث الثاني: المسارات التاريخية للحركة

مرت حركة مجتمع السلم بمراحل عديدة يمكن أن نجملها في فترتين رئيسيتين، الفترة الأولى هي فترة الأحادية التي دامت من سنة الاستقلال إلى سنة بداية التعددية (1962-1989)، أما الفترة الثانية فقد بدأت مع التعددية السياسية و استمرت إلى غاية يومنا هذا.

المطلب الأول: مرحلة الشمولية (الحزب الواحد)

شهدت فترة ما بعد الاستقلال في الجزائر نقصا فادحا في نسبة الأساتذة و المؤطرين في قطاع التعليم و هذا ما جعل النظام الجزائري يستعين بالآلاف من الأساتذة من المشرق العربي خاصة من جمهورية مصر العربية، بحكم أن الجزائريين كانت تجمعهم علاقة جد وطيدة بنظام جمال عبد الناصر، الكثير من أولئك القادمين من مصر كانوا أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين[1]، مجيئهم إلى الجزائر كان لسببين رئيسيين:

1- من جهة أولى كان تصاعد المد الإسلامي في مصر في تلك الفترة كبيرا، حيث تمثل في تجدر الحركة الإسلامية في الشارع المصري بل و نجاح بعض أفرادها في اختراق بعض المواقع الحساسة داخل أجهزة الدولة، مما ولد صراعا حامي الوطيس بين السلطة و الإسلاميين و صل في منتصف الستينات إلى إعدام الكثير من قيادات الإخوان المسلمين أبرزهم السيد قطب و عبد القادر عودة، و من ثمة عندما و صل العرض إلى النظام المصري بإمكانية استقبال أساتذة مصريين في الجزائر كانت الفرصة السانحة لجمال عبد الناصر للتخلص من الآلاف منهم عن طريق إرسالهم إلى الجزائر.

(1)- الإخوان المسلمون هي جماعة إسلامية تصف نفسها بأنها إصلاحية شاملة، تعتبر أكبر معارضة سياسية في كثير من الدول العربية قبل الثورات العربية التي حصلت مؤخرا، مهدها الأول كان في جمهورية مصر العربية، أسسها حسن البنا عام 1928، و سرعان ما انتشر فكر الجماعة، فنشأت جماعات و أحزاب تحمل الفكر الإخواني في العديد من الدول وصلت إلى أكثر من 70 دولة، و طبقا لمواثيق الجماعة فإن "الإخوان المسلمين " يهدفون إلى إصلاح سياسي و اجتماعي و اقتصادي من منظور شامل، و تسعى الجماعة في سبيل الإصلاح الذي تنشده إلى تكوين الفرد المسلم و الأسرة المسلمة و المجتمع المسلم، ثم الحكومة الإسلامية، فالدولة الإسلامية، فأستاذية العالم وفقا للأسس الحضارية للإسلام، و شعار الجماعة:" الله غايتنا و الرسول قدوتنا و القرآن دستورنا و الجهاد سبيلنا و الموت في سبل الله أسمى أمانينا". ذاع صوتها أكثر بعد التغييرات الجذرية التي حصلت في المنطقة العربية ابتداءا من سنة 2011، و استطاعت أن تصل إلى السلطة في مصر بعد فوز ممثلها في الانتخابات الرئاسية الدكتور محمد مرسي.

2- من جهة ثانية و من أجل إبعاد الكثيرين من كوادرها و إطاراتها من السجون و المعتقلات ومن أجل نشر أفكارها خارج مصر، قررت جماعة الإخوان المسلمين إرسال من أعضائها خاصة الأساتذة منهم إلى الجزائر[1].

نشاط الأساتذة القادمين من المشرق العربي في الجزائر، سواءا في الجامعات و المدارس أو المساجد و الأندية الثقافية جعل بعض الجزائريين ذوو الخلفية الإسلامية يتأثرون بأفكار حسن البنا[2]مؤسس جماعة الإخوان المسلمين و يتبنونها و يعملون من أجل نشرها، أبرز أولئك الرجال: محفوظ نحناح و محمد بوسليماني، اللذان سيقودان جماعة الإخوان المسلمين الجزائرية سواءا في مرحلة السرية أو العلنية.

يقول الشيخ محمد بوسليماني هن نشاط حركتهم أنه دام في مرحلته الأولى من سنة 1963 إلى غاية 1975، حيث تميز بالتركيز على العمل التربوي و على التنظيم التأسيسي السري، و يضيف بأن 13 سنة كانت كافية لجماعتنا من أن تنتقل بالمجتمع الجزائري من مرحلة الدعوة السرية و العمل التربوي البسيط إلى مرحلة الوعي بشمولية العقيدة التي تعتبر الحكم بما أنزل الله من أصول العقيدة لا من فرعيات الأحكام " و يعترف رفيق نحناح بأن أول مواجهة مع النظام كانت منذ الستينات في شكل بيانات لتوجيه النظام الحاكم و تنبيهه من مغبة النهج الاشتراكي الذي سلكه

المرحلة الثانية في تاريخ الحركة، عرفت بالمعارضة الصريحة للنظام لاسيما معارضة ميثاق سنة 1976، و في هذا الشأن يضيف بوسليماني " عملت حركتنا على كشف هذا

(1)-Abdelhamid boumezbar، azine Djamila: **Ibid**، P 79،-p.40.

(2)- مؤسس الجماعة و مرشدها الأول، يلقب بين أنصاره "بالإمام الشهيد"، ولد في المحمودية بمصر سنة 1906، نشأ في بيت علم و دين حيث كان والده من العلماء المشهورين في عصره، انتسب و هو طالب إلى جمعية أنشأت في المدرسة تسمى "جمعية الأخلاق الأدبية"، تم ألف جمعية مدرسية للأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، التحق بمدرسة المعلمين بدمنهور و حصل على الثانوية العامة، التحق بعدها بدار العلوم بالقاهرة عام 1922 و تخرج فيها و كان ترتيبه الأول. عين مدرسا في إحدى مدارس الإسماعيلية. في عام 1928أسس البنا جماعة الإخوان المسلمين. أهم كتبه التي شرح فيها أفكاره «بمجموعة رسائل البنا"، مذكرات الدعوة و الداعية". توفي على إثر عملية اغتيال سنة 1949

النظام للمجتمع و نقد مواطن الانحراف، فكان بيان 1976 الذي دعونا فيه الشعب الجزائري المسلم إلى رفض الميثاق الدستوري، و التمرد على النظام الحاكم، و المطالبة بتطبيق الإسلام شريعة و منهاجا، و أهم ما جاء فيه تمثل في إحدى عشرة نقطة:

لا للاشتراكية/ لا للشيوعية المستترة وراء القمصان الخضراء/ لا لدكتاتورية البروليتاريا / لا للصراع الطبقي و الإلحاد / لا للعفوية السياسية و التشريعية و القضائية و التنفيذية/ لا للميثاق الذي كتبته أيدي معروفة بخيانتها و ولائها للشيوعية/ لا للميثاق الذي جيء به لتثبيت نظام غير شرعي / نعم للإسلام عقيدة و شريعة و منهج حياة/ نعم للإسلام دستورا نظاما و اقتصادا/ نعم للإسلام حقوقا و واجبات و محاسبة/ نعم للإسلام شورى، عدالة، وحد و أخوة.

البيان كان بإمضاء " الموحدين" و يحمل عنوان " إلى أين يا بومدين ؟"[1]، إضافة إلى ذلك تم توزيع منشورات تحريضية و القيام بعملية احتجاجية تمثلت في قطع 19 عمود هاتفي، و كل ذلك كان تعبيرا عن رفض سياسة هواري بومدين المتمثلة في التوجه الاشتراكي، أما رد النظام الحاكم في تلك الفترة فتمثل في سجن قيادات الحركة و الحكم على السيد محفوظ نحناح بخمسة عشرة سنة نافذة و على بقية الأفراد بالسجن لمدة تتراوح بين سنة واحدة و عشرة سنوات من بينهم: محمد و بوسليماني، مصطفى بلمهدي، بوجمعة عياد، طاهر زيشي، رشيد كسور، .....[2]

أما حقبة الثمانينات فتميزت خصوصا بتجمع الجامعة المركزية سنة 1982، كان هذا التجمع تحت سمع النظام و بصره، و يعتبر أول تظاهرة جماهيرية يستعرض فيها الإسلاميون عضلاتهم أمام جميعهم خصومهم الإيديولوجيين و السياسيين، و السؤال الذي ظل يتردد على ألسنة الكثير من الناس هو: أين كان الشيخان محفوظ نحناح و محمد بوسليماني ؟ و لمطا تغيبا عن هذه التظاهرة الإسلامية التاريخية ؟ يجيب السيد أبو جرة

(1)- **المرجع السابق** ص209

(2)- محمد أكرم، **حماس الجزائر تاريخ دعوة ومسيرة حركة ومواقف شاهدة**، دار الرسالة، الجزائر، 1995، ص 12.

سلطاني عن هدا السؤال ، موضحا أن غياب بعض الوجوه البارزة عن هذا الحدث التاريخي لم يكن خاضعا للصدفة و إنما كان خاضعا لتخطيط محكم دفع بأصحابه إلى إبقاء بعض البيض خارج سلة الجامعة المركزية، احتياطا لما يمكن أن يبرز على مسرح الأحداث، لذلك اقترحوا ان لا يظهر محفوظ نحناح و محمد بوسليماني لكي لا تفرغ الساحة من شيوخ الحركة الإسلامية دفعة واحدة فتكون معرضة لتهور الشباب، و قد اختير الرجلان لأنهما كانا مسجونين أصلا من سنة 1976 حتى سنة 1981.[1]

بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 و على إثر الاحتجاجات الشعبية الغاضبة التي عمت مختلف المدن في الجزائر أصدرت جماعة نحناح بيانا تضمن ما يلي:

التنديد بكل من كانت لهم يد في إراقة الدماء.

التنديد بنظام حكم الحزب الواحد الذي كاد ان يؤدي إلى حرب أهلية.

المطالبة بالتعددية الحزبية لان ذلك كفيل بان يضمن الديمقراطية و حرية التفكير و التعبير.[2]

المطلب الثاني: مرحلة التعدد و الديمقراطية:

على إثر دستور فيفري 1989 خرجت جماعة محفوظ نحناح من عهد السرية معلنة دخولها في العمل العلني القانوني، و ذلك بتأسيس جمعية وطنية هي جمعية الإرشاد و الإصلاح، ثم تأسيس حركة المجتمع الإسلامي(حماس) سنة 1991 التي أصبحت تسمى حركة مجتمع السلم (حمس) سنة 1996.

أول إطار قانوني للحركة:

تمثل الظهور الأول للحركة في جمعية الإرشاد و الإصلاح التي أعلن عنها في نهاية 1988 إلا أنها اعتمدت رسميا يوم: 06 نوفمبر 1990 كأول جمعية وطنية لها فروعها في

(1) – أبو جرة سلطاني،**جذور الصراع في الجزائر**، الطبعة الثانية،دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر 1999 ص 100 ص 101.

(2) – فوزي أوصديق، **محطات في تاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر** 1962-1988، ط1، مطبعة الطبع المستمر المتيجة، الجزائر، 1992، ص.96.

كامل أنحاء الوطن[3] تركزت أغلب نشاطاتها في الميدان الخيري و الدعوي و كانت لها اهتمامات بالطفولة و الأمومة والشيخوخة و كفالة الأيتام و الفقراء و المساكين[1]، و كان رئيسها الأول هو السيد محفوظ نحناح.

(1)- فوزي أوصديق، **الشيخ محفوظ نحناح مواقف في الدعوة و الحركة**، دار الانتفاضة، الجزائر، 1990 ص.163.

المبحث الثالث: 06 ديسمبر 1990 أو نقطة التحول في مسار الحركة:

أعلنت جماعة الشيخ محفوظ نحناح عن تأسيس حزب سياسي جديد يعبر عن وجهة نظر جمعية الإرشاد والإصلاح وتتبع سياسات مهادنة تجاه الدولة، يقول نحناح بإمكانية وجود الأحزاب العديدة ضمن الحركة الإسلامية ودعا إلى الحوار مع الأحزاب غير الأصولية على أية حال [1]، أما الاختلاف الفكري الرئيسي فهو أن نحناح أصرّ على وجوب إعداد المجتمع أدبيًا و روحيًا قبل أن يتحرّك أي حزب إسلامي للسيطرة على الشؤون السياسية من منظور إسلامي.

ولذلك نرى أن القاعدة الداعمة للجماعة والحزب فيما بعد هي الفئات المتعّلمة والكوادر العليا والمتوسّطة في الإدارة الرسمية ومن بينها رجال أعمال القطاع الخاص، ويمكن اعتبار حركة حمس أو الممثل السياسي لحركة الإخوان المسلمين في الجزائر هي حركة النخبة مقارنة بالتشكيلات السياسية الإسلامية التي ظهرت في الجزائر[2]، وقد اتضحت معالم النخبوية السياسية للحركة بشكل عام، بعد مشاركتها في ندوة الوفاق الوطني كأول تجربة مشاركة سياسية للحركة في أجهزة السلطة والحكم، وصارت حديث وسائل الإعلام كون التيار الإسلامي قد أثبت جدارته في التسيير والتحكم وقدرته على التعايش مع التيارات المحسوبة على العلمانية[3].

مما وفر على الجزائر جهدا كبيرا ووقتا ثمينا وقلص مدة المراحل الانتقالية، ومهد لميلاد ديمقراطية تشاركية في حدها الأدنى، ففي منتصف عهدته، استقال الرئيس اليمين زروال وتسارعت الأحداث لتنتهي بتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة.

بقرار إداري مستند إلى قوانين الجمهورية سنة 1996 أجبرت حركة مجتمع السلم على التنازل عن اسمها القديم (حركة المجتمع الإسلامي) إلى (حركة مجتمع السلم) بحجة عدم

(1)- محمد بوضياف: الأحزاب السياسية في الجزائر ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، دار المجد للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، 2010، ص 71.

(2)- المرجع نفسه: ص 62.

(3)-المرجع نفسه:ص 71.

استخدام الثوابت الوطنية أو الدينية لأغراض سياسية، ومع ذلك منعت الإدارة محفوظ نحناح من المشاركة في الرئاسيات نظرا لعدم استيفاءه لشروط الترشح بين سنوات 1997-1999، وبالرغم من ذلك كانت الحركة أول المساندين والمتحالفين مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لدعم ترشيحه في السباق الرئاسي لسنة 1999[1]، وهذا مايؤكد على أن الإخوان المسلمون في الجزائر قد استفادوا من تجارب الحركة الإسلامية في الجزائر وخاصة الإخوان، وكذلك من تجارب الحركة الأم بمصر في التعامل مع النظام السياسي في الجزائر.

بعد وفاة مؤسس حركة مجتمع السلم محفوظ نحناح يوم 19 جوان2003م، انتخب أبو جرة سلطاني خلفا للشيخ محفوظ نحناح، والملاحظ على الحركة أنها شاركت في كل الاستحقاقات السياسية منذ تأسيسها كما أنها زكت من خلال مشاركتها كل مسارات السلطة وقبلت بتولي مناصب وزارية وحكومية[2]، مما يحسب عليها أنه تنتهج الوسطية والاعتدال مقارنة مع التيارات الإسلامية المتشددة ولربما تبقى تجربتها من التجارب السياسية الناجحة والمحسوبة على تيار الإخوان المسلمين في العالم العربي والإسلامي.

تأسيس حركة حماس:

لم تستعجل جماعة نحناح الدخول إلى المعترك السياسي، خاصة و أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت قد اعتمدت كأول حزب إسلامي سنة 1989 و في هذا الشأن يقول السيد: محمد بوسليماني: " جاءت الانتخابات التشريعية فحاولنا التحالف مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ غير أن هؤلاء الإخوة في الجبهة رفضوا هذه الخطوة... فالمعطيات الداخلية أرغمتنا على أن نبحث عن حل آخر غير المراهنة على الجبهة فأنشأنا واجهة سياسية أخرى هي حركة المجتمع الإسلامي حماس الجزائرية تيمنا بحماس الفلسطينية"[3]، و تم توزيع المهام حيث بقي السيد محمد بوسليماني رئيسا لجمعية الإرشاد و الإصلاح بينما

(1)- **المرجع نفسه**: ص 76.

(2)- **المرجع نفسه**: ص 62.

1- يحي دوري، **زهرة من باقة الشهيد محمد بوسليماني**، دار المعارف، الجزائر،1996، ص ص .96.97.

ترأس محفوظ نحناح حركة المجتمع الإسلامي التي أعلن عنها يوم 06 ديسمبر 1990 تحت ثلاثة مبادئ:

الإسلام مصدر عملها.

ثوابت الأمة إطارها.

الشورى مقومها.

أما شعارها فهو: العلم و العمل و العدل.

تأسيس حركة حماس كحزب جديد لاقى اهتماما كبيرا نظرا لما تقدمه من بديل مواز لجبهة الإنقاذ الإسلامية، فضلا عن تغلغلها و انتشارها الكبير في الاتحاد الإسلامي للنقابات (إحسان)، و بناءا على ذلك غدت حماس ثاني أكبر قوة إسلامية، و إن كانت نخبوية قاصرة عن اجتذاب قاعدة جماهيرية عريضة بسبب وحدة المنطلقات الفكرية و النسق التربوي الموحد لكوادر الحركة.[1]

عقد الحركة أول مؤتمر لها في 29 ماي 1991، و تم فيه اعتماد قانونها الأساسي و النظام الداخلي، و حاولت مراجعة أسلوب عملها السياسي لتحدت الكثير من التعديل، لقد اكتشفت بقوة التجربة أنها لا تحصد من أسلوب المواجهة السافرة والمباشرة مع النظام غير العزلة والاضطهاد والضعف، لذا عملت على الاستفادة ليس من أخطاء ماضيـها فحسب، بل من خصومها الشيوعيين الذين استطاعوا بعد تخليهم عن الصراع المباشر مع السلطة التسرب والتوغل إلى الأجهزة و المراكز الحساسة، حيث استطاعوا بدلك رغـم ضعفهم العددي التأثير على مراكز اتخاذ القرار، ومن ثمة لم تتخلف الحـركة عن الحضور في كل الاستحقاقات الانتخابية واعتمدت سياسة المشاركة، ورفضت في المقابل أسلـوب المغالبة وسياسة الكرسي الشاغر، ففي سنة 1994 شاركت الحركة في ندوة الوفاق الوطنـي التي جاءت باليمين زروال رئيسا للدولة، واقترحت ميلاد هيئة تشريعية بديلا عن المجلـس

(1)- سليمان الرياشي "وآخرون" **مرجع سبق ذكره**، ص 72.

الاستشاري الذي شكله محمد بوضياف، فكان ميلاد المجلس الوطني الانتقالي الذي شاركت فيه الحركة بخمسة أعضاء من قياداتها.

في سنة 1995 دخلت حركة المجتمع الإسلامي بمرشحها محفوظ نحناح في أول انتخابات رئاسية تعددية، وتحصلت على المرتبة الثانية بأكثر من 03 ملايين صوتوا بنسبة 25%من الأصوات المعبرة عنها، وفي سنة 1996 وعلى إثر الدستور الجديد أي منع إقامة الأحزاب على أساس ديني، تم تغيير الاسم من حركة المجتمع الإسلامي(حماس)إلى حركة في مجتمع السلم (حمس)، كما غيبت أية إشارة لمرجعتيها الإسلامية في مشروع برنامجها السياسي الجديد، وعوض ببيان أول نوفمبر والثوابت الوطنية كمرجعية فكرية لها، وشاركت الحركة في الحكومة بوزيرين كأول تجربة لدخول الإسلاميين الجزائريين إلى الجهاز التنفيذي، حيث أشرفت على تسيير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحة، النقل، كتابة الدولة للصيد البحري، كتابة الدولة للبيئة، كتابة الدولة للصناعات التقليدية.

في شهر مارس 1998 عقدت حركة حمس مؤتمرها الثاني بنادي الصنوبر بالعاصمة تحت شعار «السلم والتنمية"وقد كرس المؤتمر خط المشاركة ونادي بالتحالف للمساهمة في إخراج البلاد من الأزمة، بعدها بسنة تم إقصاء السيد محفوظ نحناح من الترشح للانتخابات الرئاسية المسبقة، وذلك بحجة عدم امتلاكه لوثيقة تثبت مشاركته في الثورة، ورغم ذلك بقيت الحركة محافظة على خيار المشاركة وقد انخرطت في ائتلاف حزبي ضم أربعة أحزاب هي: حزب جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة النهضة، قرر هذا الائتلاف دعم السيد عبد العزيز بوتفليقة كمرشح إجماع، وهذا الأخير يفوز في الانتخابات الرئاسية، بعدها تحصلت الحركة على اربع وزارات وفي سنة 2002 جرت انتخابات تشريعية ومحلية تراجعت فيها الحركة إلى المرتبة الرابعة بواقع 38 نائباو1200 منتخب، بالإضافة إلى 10 نواب في مجلس الأمة 06 منتخبون و04 من

الثلث الرئاسي، هذا التراجع فسره البعض بتمادي الحركة في سياسة المشاركة والتصاقها بالسلطة.

بتاريخ 19 جوان 2003 توفي رئيس الحركة ومؤسسها الأول السيد محفوظ نحناح، بعد ذلك بشهرين انعقد المؤتمر الثالث للحزب تحت شعار "نحو طور جديد"، وقد نتج عن هذا المؤتمر انتخاب السيد أبو جرة سلطاني رئيسا للحركة، والدي تعهد بالحفاظ على الخيار السابق ألا وهو المشاركة في السلطة، حيث تأكد ذلك من خلال تنظيم انتخابات رئاسية شهر أفريل 2004 اختار فيها المجلس الشورى الوطني الذي يعتبرا الهيئة القيادية العليا، اختار ترقية الائتلاف الحزبي إلى تحالف رئاسي ضم ثلاثة أحزاب هي: حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم والتجمع الوطني الديمقراطي، وتمكن السيد عبد العزيز بوتفليقة من الفوز في هذه الانتخابات، وفي سنة 2007ارتفع عدد نواب حركة حمس من38إلى52 نائب وبقي التحالف الرئاسي بأحزابه الثلاثة مهيمنا على الساحة السياسية حيث تم ترشيح السيد عبد العزيز بوتفليقة من طرف أحزاب التحالف الرئاسي للمرة الثالثة سنة 2009 وهذا ما أدى به للفوز العريض على باقي منافسيه.

أخر محطة كانت سنة 2012 حيث حصلت مستجدات سياسية عميقة في المنطقة العربية أدت إلى سقوط أنظمة سياسة بكاملها على غرار النظام التونسي والمصري والليبي وهدا في الإطار ما أصبح يسمى بالربيع العربي والذي جاء بأنظمة سياسية جديدة استحوذ عليها الإسلاميون الممثلون في مصر بجماعة الإخوان المسلمون وفي تونس ممثلين في حركة النهضة هده الأحداث المتسارعة في المنطقة العربية أثرت على الخط السياسي لحركة مجتمع السلم خاصة وان هده الأخير لها علاقات وطيدة بالمشرق العربي وهدا ما أدى إلى انسحاب الحركة من التحالف الرئاسي وإنشائها تحالفا سياسيا جديدا لكن هده المرة ليست مع الأحزاب المحسومة على السلطة وإنما مع أحزاب تنتمي إلى نفس الإيديولوجية الدينية وهي كل من حركتي النهضة والإصلاح الوطني وهدا التحالف سمي بتكتل الجزائر الخضراء والدي تم على أثره خوض الانتخابات التشريعية سنة 2012 إلا إن الإسلاميون الجزائريين

والدين كانوا يعولون على ما يحصل في المنطقة العربية التي جاءت بأمثالهم من الإسلاميين إلى السلطة لم تتجاوز عدد المقاعد التي تحصلوا عليها 50 مقعدا وكرد فعل على هده النتائج المتواضعة قرر مجلس شورى حركة حمس الخروج من الحكومة والانخراط في معسكر المعارضة لتبدأ الحركة مشوارا جديدا بعيدا عن سياسة المشاركة في السلطة الذي بدأته مند 1994.

المبحث الثالث: الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم

الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم يتميز بوجود نوع من التشابك وأهم ما يميزه هو إدماجه للمفاهيم الدينية حيت أن الأحزاب الإسلامية تختلف فقط من حيث تسميات الفروع والهيئات عن طريق إدراجها لمفاهيم إسلامية وعلى رأسها الشورى[1]

الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم حمس: يتميز بوجود نوع من التشابك، لكنه بسيط مقارنة بالأحزاب الوطنية الكبرى:

الشكل التالي رقم (04) للهيكل التنظيمي للحزب

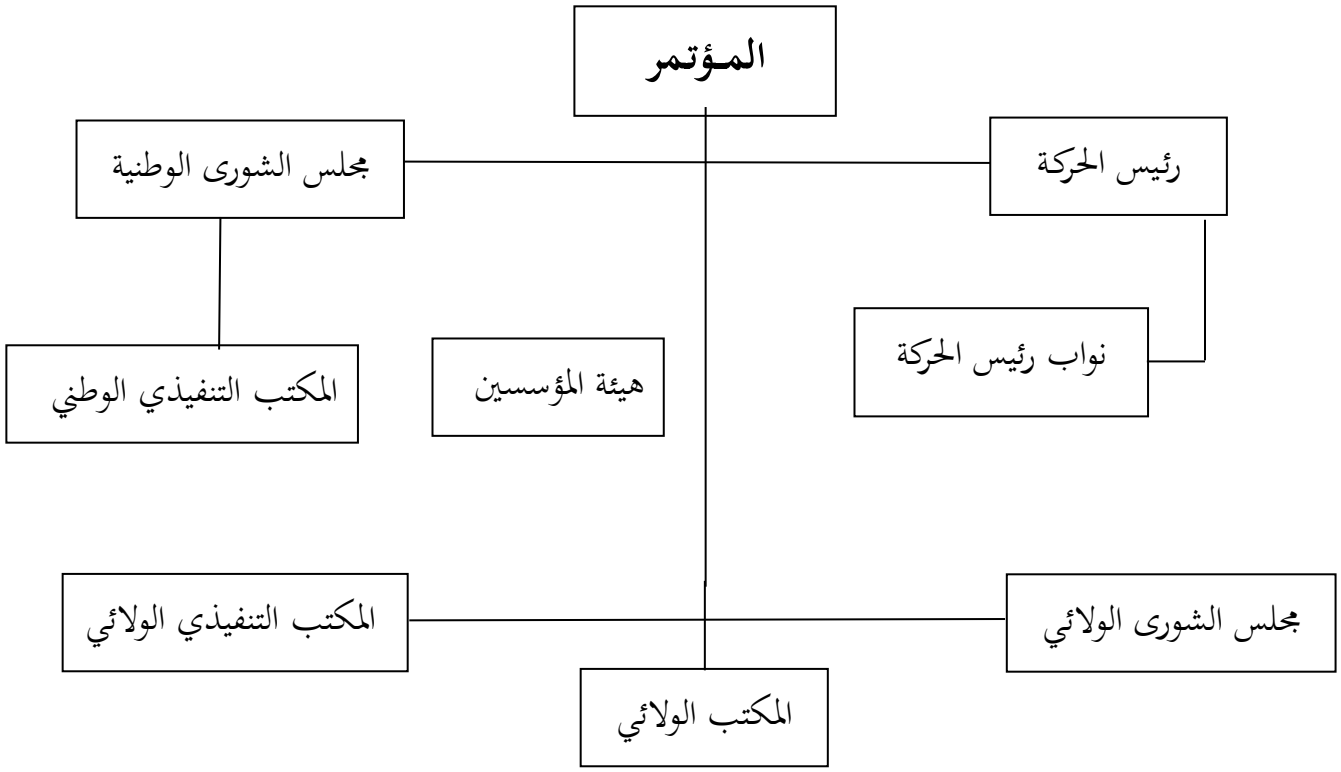

(1)- محمد زيتوني. **الحركة الإسلامية ومسألة التعددية السياسية في الجزائر –دراسة حالة حركة مجتمع السلم** "1989-2010" مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر -03 2011 ص92

وتنقسم الهيئات التنظيمية إلى قسمين:

- **الهيئات التنظيمية الوطنية**
- **الهيئات التنظيمية المحلية**

المطلب الأول: الهيئات التنظيمية الوطنية

1 - المؤتمر

هو اعلي هيئة سيدة في الحزب يتشكل من الأعضاء المنتخبون على مستوى القاعدة أعضاء مجلس الشورى الوطني رؤساء المكاتب الولائية ورؤساء مجالس الشورى الولائية ينعقد مؤتمر الحركة في دورة عادية مرة كل خمس سنوات وينعقد في دورة استثنائية كلما دعت الضرورة إلى دلك يتولى المؤتمر المهام التالية

تعديل القانون الأساسي للحركة والمصادقة عليه

مناقشة التقرير الأدبي والتقرير المالي والمصادقة عليهما

تحديد السياسة العامة والسياسة التربوية

تشكيل مجلس الشورى الوطني

تزكية رئيس الحزب الذي ينتخبه مجلس الشورى الوطني [1]

2 - مجلس الشورى الوطني

يعتبر مجلس الشورى الوطني كأعلى هيئة قيادية للحركة في فترة مابين انعقاد المؤتمرين ينبثق عن المؤتمر ويتشكل من:

المؤسسين قانونا.

رئيس مجلس الشورى الوطني السابق ونائبه.

أعضاء المكتب الوطني الدين مارسوا سنة كاملة على الأقل خلال العهدة الماضية.

وزارة الحركة إضافة إلى سبعة أعضاء من دوي الكفاءات يقترحهم المكتب الوطني.

(1)- حركة مجتمع السلم، **القانون الأساسي والنظام الداخلي**، 5.6.7. أوت ص. 10 ص 11

ممثلين عن: الطلبة، الشؤون الاجتماعية، الشباب، الجالية، المرأة [1]

أهم الأدوار المنوطة بمجلس الشورى الوطني هي:

انتخاب رئيس الحركة ونوابه

انتخاب رئيس مجلس الشورى الوطني ونائبه

وضع المعالم العامة لخطة الحركة وتوجهاتها داخليا وخارجيا والتداول في القضايا التي تتطلبها المرحلة

المصادقة على الميزانية العامة والبرنامج السنوي

متابعة ومراقبة أعمال المكتب التنفيذي الوطني

وعلى عكس الطابع الرئاسي الذي تشتغل به بعض الأحزاب الجزائرية مثل التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية إذ يتمتع رئيسه بحق تعيين وإنهاء مهام أعضاء اللجنة التنفيذية على عكس دلك نجد آن حركة مجتمع السلم تتبع الطريقة البرلمانية حيث أن مجلس الشورى الوطني يقع على اعلي مرتبة وسلطة من رئيس الحزب وان أعضاء الهيئة التنفيذية الوطنية ينتخبون من طرف مجلس الشورى وهم مسؤولون أمامه. [2]

3- رئيس الحركة

يشترط في رئيس الحركة آلا يقل سنه عن الأربعين سنة كاملة عند انعقاد المؤتمر وان يكون قد تقلد عضوية مجلس الشورى الوطني لمدة لا تقل عن 10 سنوات إضافة لقدرته على التسيير والمتابعة يتولى رئيس الحركة المهام والصلاحيات التالية:

رئاسة الحزب ومتابعة هياكله ومؤسساته وهو الناطق باسمه

رئاسة المكتب التنفيذي الوطني

تمثيل الحركة في المحافل الرسمية

4 المكتب التنفيذي الوطني

(1)- **المرجع السابق** ص 11 ص 12

(2) رابح كمال لعروسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 72

إن المكتب التنفيذي الوطني هو أعلى هيئة تنفيذية في حركة حمس تنبثق عن مجلس الشورى الوطني ويتكون من:

رئيس الحركة ونوابه الثلاثة الأمين الوطني للتنظيم والمتابعة الأمين الوطني للتربية والتكوين والدعوة الأمين الوطني للإدارة والمالية الأمين الوطني للإعلام والشؤون السياسية الأمين الوطني للمنتخبين الأمين الوطني للعلاقات الخارجية والجالية الأمين الوطني للمرأة وشؤون الأسرة الأمين الوطني للجامعات والعمل الطلابي الأمين الوطني للشباب والعمل الجمعوي الأمين الوطني للشؤون الاجتماعية أمين المكتب التنفيذي الوطني

أبرز المهام التي يتولاها المكتب الوطني هي

تنفيذ السياسات العامة للحزب عبر الأمانات والهياكل والمؤسسات

رئيس الحركة ونوابه الثلاثة الأمين الوطني للتنظيم والمتابعة الأمين الوطني للتربية والتكوين والدعوة الأمين الوطني للإدارة والمالية الأمين الوطني للإعلام والشؤون السياسية الأمين الوطني للمنتخبين الأمين الوطني للعلاقات الخارجية والجالية الأمين الوطني للمرأة وشؤون الأسرة الأمين الوطني للجامعات والعمل الطلابي الأمين الوطني للشباب والعمل الجمعوي الأمين الوطني للشؤون الاجتماعية أمين المكتب التنفيذي الوطني

أبرز المهام التي يتولاها المكتب الوطني هي

تنفيذ السياسات العامة للحزب عبر الأمانات والهياكل والمؤسسات

تنفيذ توصيات وقرارات المؤتمر ومجلس الشورى الوطني.

السهر على احترام قوانين الحركة ولوائحها ومتابعة سير هياكلها.

5- المجلس السياسي

هو جهاز سياسي مركزي يقوم بجملة من المهام والوظائف، من بينها تزويد قيادة الحركة بالبدائل السياسية الممكنة في التعامل مع مختلف الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يقترح استراتيجيات العمل السياسي، ويحظر الوثائق السياسية للحركة، كما يقوم بمتابعة الأحداث السياسية والمحلية والإقليمية والدولية و تحليلها، ويتكفل أيضا

بإعداد دراسات حول المواضيع السياسية ذات العلاقة بالحركة، كما يقوم بالإشراف على التثقيف السياسي لأعضاء الحزب عن طريق تنظيم دورات للتكوين السياسي، منها مثلا دورة نظمت سنة 2006 بعنوان: "تطوير التنافسية السياسية "، وهي دورات يشارك فيها ما يقارب 500 إطار من إطارات الحزب من مختلف ولايات الوطن ويؤطرها أساتذة ومفكرين و علماء وقادة رأي ومسئولين سياسيين من داخل الوطن وخارجة، وفي هذا الإطار اصدر المجلس السياسي مجلة سياسية أطلق عليها تسمية "المختار"، وهي تصدر دوريا كل شهر تعنى بالتحليل السياسي والقراءات و المتابعات للأحداث الوطنية والدولية. [1]

المطلب الثاني: الهيئات التنظيمية المحلية

1- مجلس الشورى الولائي:

يعتبر مجلس الشورى الولائي كهيئة شورية على مستوى الولاية، يتشكل من ممثلي البلديات والمؤسسات والكفاءات وفق ما يحدده النظام الداخلي للحركة، من مهامه الرئيسية:

- انتخاب رئيس المكتب الولائي، ونائبه ورئيس مجلس الشورى الولائي ونائبه.
- تشكيل لجنة الانضباط الولائية.
- تقييم وتوجيه الأعمال التي تقوم بها مؤسسات الحزب على المستوى الولائي.
- السهر على تنفيذ قرارات الحركة و احترام قوانينها.

2 – المكتب التنفيذي الولائي

هو عبارة عن هيئة تنفيذية تنبثق عن مجلس الشورى الولائي ويتكون من " [2]رئيس المكتب الولائي، نائب الرئيس الأمين الولائي للتنظيم، الأمين الولائي للتربية والتكوين و الدعوة، الأمين الولائي للإدارة والمالية، الأمين الولائي للإعلام، الأمين الولائي للمنتخبين، الأمينة الولائية للمرأة وشؤون الأسرة، الأمين الولائي للجامعات و العمل الطلابي، الأمين الولائي للشباب و العمل الجمعوي، الأمين الولائي للشؤون الاجتماعية.

(1)-أسرة المختار، **المجلس السياسي، الجزائر**، العدد 10،أفريل 2006، ص 35.

(2)- حركة مجتمع السلم، **القانون الأساسي والنظام الداخلي**، مرجع سبق ذكره، ص، 21.

– من مهام المكتب التنفيذي الولائي ما يلي: تنفيذ السياسة العامة للحركة على مستوى الولاية و البلديات التابعة لها و تنفيذ قرارات وتوصيات الهيئات العليا للحركة.

– دراسة اهتمامات و مقترحات القاعة التنظيمية للحركة ورفعها للهيئات العليا.

3– الجمعية العامة:

هي هيئة بلدية تضم الأعضاء الملتزمين و المناصرين والمنتخبين في البلدية، من مهامها: [1]

– المصادقة على برنامج المكتب التنفيذي البلدي بعد المداولة والإثراء.

– مناقشة أوضاع البلدية وتقديم اقتراحات حول القضايا المختلفة.

4: المكتب التنفيذي البلدي

هو الذي يمثل الهيئة التنفيذية على المستوى البلدي، ينبثق عن الجمعية العامة ويتكون من رئيس ونائب وأعضاء تحدد مهامهم وصلاحياتهم في النظام الداخلي، يقوم بتنافذ السياسة العامة للحركة على مستوى البلدية، ويرفع تقارير دورية إلى المكتب الولائي.

5: مكتب المجوعة:

المجموعة هي مجموع الأسر على مستوى حيز جغرافي محدد من تراب البلدية كالأحياء والقرى والمناطق النائية و هي قائمة على العلاقات و الأخوة.

6: الأسرة: تعتبر الأسرة أصغر هيئة تنظيمية في الحزب تمارس العملية التربوية بمختلف مراحلها فيها التوعية السّياسية والتدريب والتكوين والتأهيل و هي الخلية الأولى في الحركة التي تتم فيها تنشئة الأبناء..

(1) – **المرجع السابق**، ص ص، 23، 26

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل قمنا بدراسة الظاهرة الإسلامية الإخوانية في الجزائر التي تكتسي أهمية بالغة نظرا للتطور التي شهدته هذه الحركة من تنامي وانتشار واسع في طبقة واسعة من المجتمع ورغم أن هذه الظاهرة لم تكن محل دراسة واهتمام من طرف الكثير من الباحثين الجزائريين خصوصا في الجانب السوسيولوجي إلا أننا حاولنا استعراض أهم المحطات التي مرت بها هذه الحركة خصوصا عند تيار الإخوان من خلال الرجوع إلى نشأة الحركة عبر تاريخانية هاته الحركة مع استعراض للخطاب الإسلامي وخصوصا عند تلك الحركات، وقد حاولنا الاستدلال من خلال المنظار السوسيولوجي وهو الهدف الذي كنا نسعى إليه في دراستنا هذه حتى لا نتعمق في الجانب التاريخي لها، وهذا عبر استعراض هذه الحركة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي بما تحمله من فكر وتاريخ.

البـــاب الميـــدانـــي

الفصل الخامس : المرجعية الدينية و الممارسة السياسية

المبحث الأول: المحددات الميدانية:

- المجال المكاني
- المجال البشري و الزماني
- العينة وخصائصها

المبحث الثاني: المناهج والتقنيات المستعملة

1: **المناهج:** المنهج الإحصائي التحليلي

المنهج التاريخي

الوثائق و السجلات

المنهج الوصفي

2: تقنيات جمع المعلومات: الاستمارة الملاحظة المقابلة

العينة: الاختيار، الخصائص

البيانات التعريفية

المبحث الثالث : الناخب بين المرجعية الدينية و الممارسة السياسية

تمهيد:

يعتبر الدين أهم رافد في الحياة الإنسانية و خصوصا إذا تعلق المر بالمجتمعات العربية و الإسلامية منذ ظهور الإسلام كانت الدولة أو الخلافة بمعنى أوسع هي الممثل الرسمي بل إن الأمر مرتبط بشرعية الحاكم بحيث يعتبر هو الوصي، انطلاقا من الشرعية الدينية والزمنية التي يتمتع بها ومع تعرض البلاد الإسلامية للاستعمار طرأت متغيرات عديدة تزامن معه ظهور تيارات فكرية تتبنى مفهوم العلمانية من جهة وترى بأن الدين هو أحد الموروثات و تمكنت بفضل خطابها التحرري من الوصول إلى الحكم في معظم البلاد العربية وهذا ماجعل الكثير من التيارات الإسلامية تحاول من حيث الاتجاه العودة إلى صورة الإسلام الرائدة ببعث وإحياء التراث الإسلامي من خلال منظومة القيم التي يحملها، أو البحث عن مايسمى بالنموذج الأمثل للمجتمع الإسلام مثل الحركات الإصلاحية (الإخوان المسلمين ...السلفية...الخ)، رغم أن الباحث تغريه بساطة الظاهرة إلا أن الاختلاف الحاصل بين الحركات في الوصول إلى أسلمة المجتمع سيجد الكثير من التراكم النظري خصوصا إذا تعلق الأمر بالمنحى السياسي سواء كحركات أو أحزاب تتباين من ناحية خطابها الديني أو السياسي مثل موضوع دراستنا وهو حزب حركة مجتمع السلم حمس الجزائرية كنموذج لدراسة الأحزاب ذات التوجه الدين نظرا لأنه يعتبر من الأحزاب الأولى التي شاركت في العملية السياسية سواء في صفوف المعارضة أو النظام.

لهذا فإن لأمر بالتحديد سيستهدف الحصول على المجتمع الحقيقي، ولن يكون بالأمر السهل إطلاقا، إذا تعلق البحث بالظاهرة الإسلامية، التي لا يمكن الحصول على معلومات دقيقة عنها حيث لم يسبق أن تعرضت لها البحوث الاجتماعية والسوسيولوجية بقوة على الأقل في بلادنا رغم تداعياتها مع الظاهرة الدينية على المستوى المحلي والدولي في هذه المرحلة أكثر من أي وقت آخر لذلك فلن يكون البحث يهدا الشكل خاليا من الصعوبة وأهمها على الإطلاق تحديد المجتمع الحقيقي، ومن خلاله العينة مكانها وزمانها.

المبحث الأول: المحددات الميدانية

1- المجال المكاني:

قد لاحظنا بأن التدين خلال الاحتكاك الطويل الذي يزيد على العشرين سنة ينطلق من مرجعيات مختلفة يمكن التمبيز بينها من خلال المظهر أو الممارسة الاجتماعية والسياسية، إذ تتعداها إلى محاولة الهيمنة على المجال الدعوي سواء عن طريق دور العبادة (المساجد) أو التوزع عبر الأحياء، وفي السنوات الأخيرة أصبح هذا العمل مؤسسا حتى من خلال الجمعيات بما فيها الأحزاب السياسية و التي تعتبر موضوع دراستنا نظرا لأنها منابر يتم من خلالها التعبير عن المفهوم الهوياتي لفئة كبيرة من المجتمع سواء من خلال المشاركة الانتخابية عبر استغلال مواعيدها أو النضال الدائم المتمثل في برامج و لقاءات باستخدام آليات اللعبة السياسية و الديمقراطية و توظيف الدين بمرجعياته وهذا هو موضوع دراستنا.

لذا كانت اختيارنا لمدينة غرداية وبالضبط على مستوى البلدية التي يقطنها مايقارب الـ160 ألف ساكن [1]نظرا لأنها تمتاز بنوع من الفسيفساء الدينية التقليدية والحديثة سواء من ناحية المذهبية الدينية المذهب المالكي والمذهب الإباضي، أو من ناحية الحركات الإصلاحية جماعة الإخوان، جماعة الدعوة والتبليغ والحركة السلفية، حيث تشهد انتشار متسارعا من سنة لأخرى وبشكل يدعوا لطرح عديد الأسئلة، فلا يمكن اليوم أن تخلو من مظاهر التدين على الطريقة السلفية الوهابية، أو من الطرح الإخواني من خلال الممارسة السياسية والاجتماعية، فهي تزداد توسعا أكثر فأكثر من كل البيئات والطبقات الاجتماعية. لتكون بيئات بديلة عن البيئة التقليدية التي كانت تحدد الانتماء الاجتماعي و حتى السياسي، لتأخذ هذه البيئات الجديدة دورا في تحديد العلاقات الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية السياسة، والتي كانت تستند على العرف أو التقاليد بشكل كبير، ليدخل الدين أو الفكر الديني المستند لهذه المرجعيات بشكل قوي وفق ما تعلمه سابقا وما سيختاره لاحقا.

(1)- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية غرداية، الإحصاء الوطني لسنة 2016.

وقد اخترنا على مستوى الأحياء حي الثنية وحي الحاج مسعود و حي مرماد، هذا نظرا للاعتبارات التالية:

1- وجود كثافة سكانية عالية مقارنة بالأحياء الأخرى مما يسمح بإجراء الدراسة في حي الثنية يقطنه حوالي 42 ألف ساكن وحي الحاج مسعود حوالي 19 ألف ساكن [1] وحي مرماد الذي يزيد عن 22 ألف ساكن.

2- تاريخيا هذه الأحياء تعتبر معقلا للجماعات والتيارات الإسلامية والمرجعية الدينية لحركة الإخوان، حيث نستطيع القول أن هذه الأحياء مكان جيد ومنطقة لانتشار الإسلاميين، قد أكدت الكثير من الدراسات الراهنة على هذه الفرضية أن هذه الفئات تعتبر الدين هو منفذها بعد أن عجزت عن اللحاق بالتحضر الذي أصبح يتطلب الارتقاء الاقتصادي، فالعلم لم يعد مقياس من مقاييسه في ظل التحولات والتغيرات التي تصيب المجتمع في كل الأنساق السوسيوثقافية والاقتصادية وحتى الدينية للتخلص من الفقر والتخلف.

3-وجود العديد من الأنماط من تقليدية ومحافظة، وحديثة وغيرها مما يسمح بإجراء المقارنة والملاحظة على وجود فروقات بين هذه الأنماط.

2- المجال البشري والزمني:

وبعد تحديدنا المجال المكاني الذي أجرينا به الدراسة سنكون بحاجة لتحديد الوقت والزمان المناسبان لإجراء الدراسة الميدانية، حيث بمجرد انتهائنا من تحضير المذكرة قمنا باختبارات أولية لمعرفة مدى استجابة المبحوثين لها، وبعد معالجة وتنقيح هذه الاستمارة قمنا بتوزيع الاستمارات التي كانت حوالي 224 استمارة التي ألغينا منها 24 استمارة من أجل الوصول إلى رقم متساوي للحركة نصل من خلاله إلى معرفة النتائج والمقارنة بينهما، بعد الاستعانة ببعض الأصدقاء في توزيعها تمكنا من استرجاعها لنصل إلى العدد الكافي الذي كان حوالي 200 استمارة، وهو العدد الذي كان مطلوبا .علما أن مدة التوزيع والاسترجاع

(1)- المصدر نفسه.

دامت حوالي 02 أشهر ابتداء من سبتمبر إلى ديسمبر، وهي الفترة التي يتخللها مواعيد انتخابية متمثلة في الانتخابات المحلية للمجالس الشعبية البلدية و الولائية مما يسمح لنا معالجة الظاهرة عن قرب و الحصول على أكبر عدد ممكن من المعلومات عن طريق المناضلين و الاقتراب منهم و الاختلاط معهم سواء بالملاحظة أو طرح الأسئلة أو إجراء المقابلة و الوصول إلى تحليل حيثيات الظاهرة و المشاركة عن كثب في حيث يبرز أصحاب هذا التوجه بشكل قوي خصوصا في هذا الشهر مما يتيح لنا الالتقاء بهم.

ولقد أجريت الدراسة على المناضلين من الذين يمثلون حركة حمس، وتم اختيار هذه الفئة للاعتبارات التالية:

- كون هذه الفئة تمتاز بأنها تمثل حالة الوعي للحركة من خلال تبنيهم المرجعية الحركية للاتجاه، وهذا مايجعلها تقدم بعض الإجابات الصريحة إلى حد ما.

- صعوبة الاتصال مع العنصر النسوي نظرا لأنهم لا يمثلون الاتجاه بشكل واضح.

- لقد لمسنا أن فئة المناضلين هي التي تخدم الموضوع نظرا لحساسيته مما يستلزم الاتصال بها دون غيرها نظرا للخصوصيات التي تتميز بها.

المبحث الثاني: المناهج والتقنيات المستعملة:

- المناهج:

باعتبار أن المنهج هو السبيل الذي يتبعه الباحث في دراسته، وباعتباره فنا قائما في ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا، لذلك لا يتسنى للباحث اختيار المنهج الذي يستعمله عشوائيا، لأن الموضوع يقول كلمته في تحديد المنهج الأنسب، بحيث يؤدي إلى كشف حقيقة مجهولة أو تصديق فكرة مطروحة أو جلاء جوانب غامضة في جانب من جوانب المعرفة السوسيولوجية.

وسعيا إلى الموائمة بين تحليل المعطيات المتحصل عليها استعنا بالمنهجين الكمي والكيفي عبر استخدام **المنهج الإحصائي التحليلي:** حيث استخدمنا برنامج الحزم spss_8

Statistikal package for social sciences الإحصائية للعلوم الاجتماعية في تحليل البيانات والذي يوظف أساليب إحصائية منها التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة البحث، وتطبيق قوانين التشتت والنزعة المركزية، إضافة إلى عرض المعطيات الميدانية في شكل رسومات بيانية تساعد الباحث على التحليل وسنقتصر في بحثنا على: –

– الجداول البسيطة لوصف الظاهرة وخصائص العينة.

–جداول التقاطع لعرض المعطيات الميدانية في شكل قيم كمية تسمح بالوصف والتحليل وتبين العلاقة بين المتغيرات اعتبارا لطبيعة أسئلة استمارة الاستبيان والبيانات والمعلومات المجمعة على ضوئها وهو المنهج الذي يناسب هذه الدراسة الذي يعرف على أنه "طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة معينة"[1]، واستعملنا الأسلوب الكمي المرتبط بهذا المنهج لتحليلها لذلك فقد قمنا بتكميم المعلومات والبيانات في جداول إحصائية مرتبة، والتي تتشكل في ضوء أكثر من مؤشر واحد وحسب هذا التوجه المنهجي، فإننا حللنا الجانب الإحصائي في الجداول بالإضافة إلى ذلك فقد استعملنا المقارنة في الكثير من الجداول بين هذين الاتجاهين من أجل معرفة الاختلافات الحاصلة بين هاتين الحركتين

كذلك استخدمنا المنهج التاريخي الذي هو " اللجوء إلى الماضي وهنا يمكن القول أن التاريخ معمل للعلوم الاجتماعية ينمي معرفة الباحث للإنسان ومجتمعه ويثري أفكاره، ويعطيه عمق في البحث والدراسة "[2].

– المنهج التاريخي:

و يفيدنا في فهم و إبراز:

(1)– بوحوش عمار، محمد ذنيبات: **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995.

(2)–**المرجع نفسه**: ص ص، 139، 140..

– واقع التنظيم الديني و الجزائر عبر حقبات تاريخية كبرى بالتركيز على علاقة السلطة الرمزية بالسلطة السياسية.

– التعرف على مختلف الفئات الاجتماعية التي كانت تتصارع من أجل إحكام السيطرة على المجال الديني.

– الظروف الموضوعية التي نشأت فيها الأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي و البعد التاريخي أمر ضروري بالنسبة لاقترابنا الذي يريد لنفسه أن يكون علميا فكان لابد علينا من مواجهة تيارات إيديولوجية قوية من الصعب زحزحتها نظرا للهالة القدسية التي أثارتها من حولها، ولم يكن ذلك ممكنا إلا من خلال تتبع حيثيات الظاهرة من حقبة تاريخية لأخرى قصد التمكن من القفز أو تجاوز بعض المسلمات التي كانت" الرقابة الذاتية "تمنعنا من النظر فيها عن قرب و انطلاقا من مقولة أن التاريخ هو عصب العلوم الاجتماعية قصد طرح مشاكل الوقت الراهن بكيفية مرضية، استعنا بأهم الأحداث التاريخية، كمحطات ذات مغزى و دلالة بالنسبة لموضوعنا.

– الوثائق والسجلات

لقد استعنا في بحثنا على بعض الإحصائيات الخاصة بسكان الولاية، فضلا عن استعمال بعض الوثائق المتعلقة بنتائج الانتخابات والقوائم الانتخابية التي أفادتنا في جمع معلومات رسمية لها وزنها في التحقيق الميداني وتدعم إجابات المبحوثين على أسئلة المقابلة والاستبيان وتسهم في تعميق التحليل السوسيولوجي ودقة نتائجه.

– المنهج الوصفي:

•غلب على عملنا الطابع الوصفي خاصة في جزءه الأول ما يسمى عادة بالبناء النظري حيث اعتمدنا في العديد من مراحل هذا العمل على الوصف الانتقائي أي المنصب والموجه نحو أهم العناصر بالنسبة للموضوع المدروس دون أخرى.

– وصف انتقائي للأحداث و الشخصيات التاريخية التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في صياغة أحداث الظاهرة الإسلامية في العصر الحديث بشقيه الاستعماري و مراحل مابعد الاستقلال المدروسة.

– لقد اعتمدنا على المنهج الوصفي في عملنا هذا عندما اقتضى الأمر إبراز السمات الأساسية للحقل الديني في الجزائر و الوقوف عند محطات أخرى مثل: وصف أهم التغيرات التي طرأت عليه أو تجاذبي هذا التيار مع تيارات أخرى خصوصا في المجال السياسي.

– اعتمدنا على الوصف أيضا في إعداد المادة التي وقع عليها التحليل من خلال الوصف الدقيق للمتغيرات، وشكل توزيعها و تمثيلها في جداول كان ذلك أيضا عند اختيار العينة والمرحلة الأولى في لبناء الاستمارة.

– تقنيات جمع المعلومات:

اعتمدت الدراسة على أكثر من أداة مفادها تحقيق مايسمى بالتكامل المنهجي في دراسة الظاهرة ومن هذه الأدوات نذكر:

أ– الاستمارة:

و هي الأداة الأولى و الأساسية التي تعتبر قاعدة بيانات يرتكز عليها موضوع الدراسة لتكون عملية انجاز وتطبيق المرحلة الأخيرة مركزة في جميع البيانات الميدانية، استعملنا تقنية الاستمارة" أداة رئيسية من أدوات البحث العلمي للحصول على الحقائق والتوصل إلى النتائج والتعرف على الظروف والأحوال ودراسة المواقف والاتجاهات"[1]، وهي وسيلة رئيسية للاتصال بين الباحث والمبحوث، إضافة إلى ربح الوقت واقتصار الجهد، والأكثر من ذلك أنها تمكن المستجوب من السيطرة على أجوبته إزاء أسئلة محددة على نحو دقيق، أفضل بكثير من أن يسيطر على حديثه أمام باحث غير موجه، ويتم عن طريقها جمع البيانات التي تعالج إحصائيا من أجل اختبار مدى صحة الفرضيات المطروحة. اعتمدنا على تقنية الاستمارة وحرصنا في بعض الحالات على دعمها بمقابلة المبحوث للتأكد

(1)– عبد الباسط حسن: **أصول البحث الاجتماعي**، ط8، مكتبة وهبه، القاهرة، ص ص، 308-309.

من فهمه للأسئلة وتحفيزه على الإجابة الموضوعية، إضافة إلى تمكيننا من الحصول على معلومات إضافية وتسجيلنا لملاحظات جديدة خاصة فيما يتعلق بهذا الموضوع ويتم عن طريقها جمع البيانات التي تعالج إحصائيا من أجل اختبار مدى صحة الفرضيات المطروحة.

وقمنا بالاستطلاع حول الموضوع عن طريق استعمال استمارة تجريبية أولية قصد إدراك بعض النقائص، وبعد استرجاعها أعدنا ما توجب إعادة النظر فيه، حيث قمنا بالتعديل وإضافة التي وجدنا من الضروري إدراجها وقسمناها إلى محاور كالآتي.

المحور الأول: واشتمل على البيانات التعريفية العامة والتي تضمنت: السن، الجنس، الحالة العائلية العضوية في الحزب، عدد مرات المشاركة في الانتخابات..

المحور الثاني: وشمل المرجعية الدينية **و** تمحور حول عدد من التساؤلات المتعلقة بهذا المحور بمسؤولية اتجاه تأييد الأحزاب ذات التوجه الديني، الانتخاب في وقتنا الحاضر يساوي الشورى في الإسلام ويشمل الأسئلة (11-01).

المحور الثالث: ويحتوي على بيانات خاصة الخطاب الديني مثل يوافق تطلعات الناخبين مراعاة الخصوصية الثقافية والحضارية في الحركة انسجام بين الحركة والمشروع التنموي للمجتمع الجزائر**ي** ويحتوي الأسئلة من (12 إلى 21).

المحور الرابع: وشمل هذا المحور الهيكل التنظيمي الفائزين في الانتخابات التشريعية وعلاقتهم بالناخبين و وظيفة الحزب و على أي أساس تم اختيار المترشحين و غيرها من الأسئلة التي تدور حول طبيعة التنظيم الحزبي في حد ذاته من (33-22).

وبالتالي فإن عدد الأسئلة في الاستمارة 33 سؤالا.

ب- الملاحظة:

كما أننا اعتمدنا الملاحظة الدقيقة التي تزيد من معرفة الظاهرة والاقتراب منها أكثر فأكثر حيث أن استعمال الملاحظة " يعتبر حرفة وفن في هذا الوقت"، فهي ترافق الباحث في كل مراحل بحثه ولا تفارقه لحظة واحدة إذ هي من أهم وسائل جمع بيانات، وقد عرفها

الباحث العربي فرحاتي بأّنها "توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عنها ومعرفتها أو عن أجزاء أو جوانب منها كصفاتها وخصائصها وسماتها وأبعادها ومترتباتها وتجلياتها وآثارها وموقعها ودرجة ظهورها في الزمان والمكان"[1] وأول خطوات الملاحظة هو تحديد مجال الملاحظة (المكان والزمان) حيث يختار هذا المجال وفق الدراسة ونظرا لتنوع الجانب الديني في غرداية سواء من الناحية المذهبية أو حتى الحركات الدينية من خلال الاحتكاك المباشر أو الغير مباشر، ولذلك حاولنا الاختلاط بالمنتمين لهذه التيارات حتى نحصل على مواقف أو إجابات غير متوقعة للوصول إلى دلالات سوسيولوجية وهذا راجع أيضا لتنوع جوانب الحياة اليومية مما يفرض الملاحظة بالمشاركة وبدون مشاركة، و باعتبار الباحث يملك بعض التجربة في المجال السياسي و في الحملات الانتخابية، وكذا المشاركة في الأحزاب فقد استطاع تكوين بعض الأفكار و بعض التصورات حول الموضوع، وحتى و لو أن موضوع البحث لا يتطرق إلى الأحزاب أو إلى المترشحين، و إنما يركز الموضوع على الناخب كفاعل مهم في العملية الانتخابية، إلا أن بعض الملاحظات سهلت على الباحث اختيار ما يتطابق حقيقة مع الواقع وقلل من إمكانية المبالغة، مما سهل له ذلك بناء إشكالية و فرضيات أكثر واقعية واستعملت الملاحظة خاصة في الدراسة الاستطلاعية حتى يتسنى لنا بناء الاستمارة و مؤشراتها انطلاقا من موضوع البحث و متغيراته.

ج- المقابلة:

وقد استعملنا أيضا المقابلات غير المنظمة، وبالأخص في المراحل الأولى من الدراسة قصد الاستفادة من خبرات الأفراد التي بإمكانهم أن يساعدوا في استجلاء الكثير من الأمور حيث أن: "المقابلة مسألة فنية وأداة رئيسية في جمع المعلومات ودراسة الأفراد والجماعات والتحقيق، وتعتبر من أفضل الوسائل في اختبار وتقويم الصفات الشخصية وتتيح فهما جيدا

(1) - العربي بلقاسم فرحاني، **البحث الجامعي بين التصميم و التحرير و التقنيات**، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص 296.

لتشخيص المشكلات الإنسانية"[1]وتكمل جانب من هده الدراسة، وتساعد في تبلور الإشكالية والفروض وتسمح لنا بالاتصال بأعضاء من مجتمع البحث استعملنا في دراستنا لموضوعنا تقنية المقابلة الحرة، وذلك لكونها تقنية تسمح بمواجهة بعض الأفراد الفاعلين في المجتمع كالشخصيات السياسية والأعيان والذين لديهم وقع وتأثير في الحياة المجتمعية بشتى مجالاتها و لهم كذلك وزن في الحزب، وللتعرف على مدى رتابة الظاهرة واستمراريتها أو انقطاعها، فمقابلة هؤلاء وجها لوجه سمح بجمع بعض المعلومات الدقيقة والتاريخية كما سمحت المقابلة بتحديد المواقف بشكل دقيق.

لقد تمت مقابلات مع بعض الأعيان ومسؤولين سابقين وأعضاء منتخبين في الولاية والبلديات، وهي مقابلات حرة حصلنا من خلالها على معلومات حول تاريخ الحركة.

1: إختيار العينة:

لأن الباحث هدفه معالجة مشكلة بحثه بشكل سليم، وحتى يتأكد أن كل الأسئلة لها معنى بالنسبة لكل شخص وإن كل الأسئلة قد تم تناولها بشكل جيد على أفراد العينة عن طريق الدراسة الاستطلاعية، لذا كان تركيزنا على العينة المقصودة وهي عينة المناضلين من الحركة نظرا لحساسية الموضوع من جهة وخدمة للبحث من جهة أخرى وكذلك تفادي البحث عن من يمثل الاتجاه ومن أجل الوصول بسرعة للمعلومات المراد الحصول عليها خصوصا أن طبيعة المجتمع الجزائري أنه مجتمع ذكوري مما يحتم على الباحث التعامل مع هذه الفئة.

– لا يمكن لأي باحث أن يقوم بدراسة سوسيولوجية دون أن يحدد المجتمع الأصلي الذي سيختاره للدراسة والذي سيسحب منه عينته التي سيبادر لاستجوابها، وجمع المعلومات التي لها علاقة بموضوع بحثه وتساهم هذه المعلومات في تحليله السوسيولوجي، بعد أن كانت في بدايتها عبارة عن رموز وأعداد.

(1)– صلاح الدين شروخ: **منهجية البحث العلمي**، دار العلوم،عنابة، الجزائر،2003،ص 35.

2: العينة وخصائصها:

-تلعب العينة دورا كبيرا في نجاح ودقة البحث الأمبريقي لذلك يجب أن يكون مجتمع البحث ممثلا ومتجانسا، ليخدم أغراض وأهداف البحث.

- – ولقد اقتضى منا مجال الدراسة، استعمال العينة العمدية أو المقصودة عن طريق الحصر الشامل. فالعينة العمدية هي التي تقوم على تقدير الباحث في اختيار مفردات أو الحالات التي تكون عينة البحث، وتحقق الهدف المنشود من الدراسة، أي أنها عينة يتعمد الباحث أن تتكون من وحدات معينة، التي تمثلت في المناضلين الذين يتبنون هذا الاتجاه.

– وقد تكونت من 200مناضل موزعين على أحياء الحاج مسعود وحي الثنية وحي مرماد نظرا لوجود هذه المرجعيات بنسب بارزة مقارنة بأحياء أخرى.

و بالتالي يتكون المجتمع الأصلي في هذا البحث من مناضلي حزب حركة حمس و الذين حسب نتائج الانتخابات يتكونون من آلاف المناضلين عبر الولاية، وفي هذه الدراسة لا نستطيع دراسة أو حصر كل مفردات المجتمع وهذا نظرا للعدد الهائل الذي يحتاج جهدا كبيرا ووقتا إضافيا طويلا وفي هذه الحالة يتم جمع البيانات مع جزء يمثل مجتمع الدراسة غير أن المشكلة كانت في العنصر النسوي الذي لم نستطع الحصول على عدد استمارات كافي تجعل من الدراسة أكثر دقة للوصل إلى معرفة رأي هذه الفئة نظرا لعدة عوامل من بينها عدم اقتحام النساء في هذه المنطقة للمعترك السياسي و طبيعة المنطقة المحافظة رغم وجود بعض المحاولات حتى و إن كانت محتشمة إلا أنها تدل على بداية تحرك لهذه الفئة.

وقد تناولنا العينة المؤشرات التالية حتى يتسنى للباحث أو القارئ معرفة خصائصها و الوصول إلى تمييز طبيعة المبحوثين:

1-الفئات العمرية.

2- الاتجاه.

3- العضوية في حركة حمس.

4- مدة تبني الاتجاه.

5-عدد مرات المشاركة في الانتخابات

-**البيانات التعريفية:** من المؤكد أن الباحث هو من يستطيع نسبر أغوار الظاهرة الاجتماعية لذا كان تركيزنا بعد أن قمنا بالعديد من الملاحظات من خلال مقاربة ودراسات استكشافية واستطلاعية لمجتمع البحث لاحظنا أن العنصر الفعال و الذي يمكن أن يفيدنا في فهم موضوع دراستنا هو عنصر الذكور نظرا لعدة اعتبارات منها:

- مواكبة الكثير من المبحوثين لأهم الأحداث و المواعيد التي مرت بها الحركة كاتجاه إخواني أو كحزب سياسي، كذلك وجود العديد ممن عايشوا الظاهرة الإسلامية بمختلف تياراتها عبر كرونولوجيا زمنية ساهمت في إثراء البحث.

- وجود البعض ممن كانوا مقربين من رواد الاتجاه لإخواني(محفوظ نحناح، عبد المجيد مناصرة، أبوجرة سلطاني. .)أو حركة حمس عن قرب أو من خلال علاقات شخصية جعلتنا نكتشف عمق الظاهرة موضوع الدراسة.

1- جدول رقم (01) يمثل توزيع أفراد عينة البحث حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	159	79 ،5
أنثى	41	20 ،5
المجموع	200	100

يبين الجدول رقم (01) توزيع أفراد العينة حسب الجنس، حيث يظهر أن النسبة الأعلى كانت من نصيب الإناث واللاتي وصلت نسبتهن إلى 50.4% مقابل نسبة أقل للذكور تمثلت في 49.6% من مجموع 270 طالب ولعل هذا الأمر راجع إلى الحضور

للجامعة سواء في المحاضرات أو حتى الحضور العددي دائما يكون للإناث أكثر من الطلبة للذكور، إضافة إلى أننا لم نجد أية صعوبة مع الإناث من حيث إرجاع وقبول الاستمارة على عكس الذكور الذين كانوا في كثير من الأحيان متهاونين في الإجابة وسريعي في الرفض لكلا المذهبين، وعلى ذكر المذهب الذي يعد من أهم عناصر البحث فإننا في الجدول التالي نوضح عدد بالضبط الطلبة المنتمين إلى المذهب الإباضي والمالكي على حدٍّ سواء.

يبين الجدول أن نسبة الذكور عالية في العينة حيث مثلت79.5% وهو ما يشير إلى أن مجتمع ولاية غرداية مجتمع ذكوري ليس من حيث النسبة والعدد فحسب بل من ناحية التفاعل، إذ من الصعب التعامل مع جنس الإناث بشكل مرن و مباشر إلا في حدود ضيقة وفي بعض الفضاءات، فقد قدرت نسبة الإناث في العينة ب20.5% وهي نسبة معتبرة إذا وضعنا في الحسبان الثقافة المحافظة التي تتميز بها المنطقة، كما أننا لمسنا أن موقف المرأة مرتبط بالعائلة بشكل كبير فعند مناقشتنا للموضوع من بعضهن كثيرا ما تشير إلى سطوة الأب أو الأخ في تشكيل الاتجاهات والمواقف وهو مايدل على تأثر الإناث بالضبط الاجتماعي وبالتنشئة الاجتماعية على القيم المحافظة، كما اكتشفنا أن ثقافة المرأة في مجال موضوع دراستنا كانت محدودة، فكثير من النساء لاتهتم بالموضوع وتعتبر أّنه متعلق بمسؤولية الرجال في المجتمع

2-جدول رقم (02)يوضح سن أفراد عينة البحث:

السن	التكرار	النسبة
من 18 الى33	96	48
من 34 الى48	83	41،5
من 49 فمافوق	21	10،5
المجموع	200	100

يتضح من بيانات الجدول رقم (02) أعلاه أن المبحوثين الذين يتراوح سنهم ما بين 18-33 قد بلغت نسبتهم 48% من مجموع أفراد العينة، في حين نجد نسبة 41.5 % من الأفراد الذين صرحوا أن أعمارهم ما بين 34-48 كما أنه هناك من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما يفوق49، تمثلت نسبتهم في 10.5 % ومثلما أن السن مؤشر مهم في الدراسات السوسيولوجية الذي قد يساهم إلى حدٍّ كبير في خلق تمثلات اجتماعية لدى الناخبين، ولعل هذا التباين بين أعمار هذه الفئات يعبر عن عدة اتجاهات وينتج عنه ردود أفعال متعددة حول سلوك الناخبين وأثرها من الناحية الاجتماعية والنفسية أيضا، غير أن السن لا يعتبر هو العامل الوحيد والأمثل فغالبا تتدخل عوامل أخرى ومحددات شخصية أخرى في الإجابات الدقيقة والمفيدة على الاستمارة البحثية ولعل أهمها الحالة العائلية التي تعد مؤشرا هاما في نمو وعي الناخب من ناحية الوعي الثقافي والاجتماعي وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات، والجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

نستخلص من بيانات الجدول أن الفئة الغالبة في العينة هم الكهول يكون الفرد أكثر رشدا وجدية، وهو ما يجعل هذه الفئة أكثر ثباتا في علاقاتهم واستقرارا في انفعالاتهم ومواقفهم من جهة، ويمثلون من أفراد العينة كما أننا لمسنا تجاوبا كبيرا من هذه الفئة، أما فئة الشباب فبعضهم قدم استمارات غيرك كاملة، ومن خلال الملاحظة البسيطة اكتشفنا أن الثقافات الفرعية يكتسبها الفرد بعد سن الشباب كما أن الاهتمام بشؤون المجتمع، والمشاركة الهادفة في الانتخابات لا تحدث إلا بعد سن العشرين كما أن هذه الفئة في زمننا الحاضر تكون منهمكة في الدراسة أو التكوين وغير منفتحة على المجتمع ومشكلاته العامة بشكل يمكنها من اكتشاف خفاياه، فالفرد أثناء تفاعله اليومي في جميع الفضاءات كالأسواق والمساجد والساحات والملاعب مع فئات المجتمع المتباينة في السن والمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي خاصة إذا ارتبطت وظيفته بالتفاعل مع شرائح المجتمع المختلفة يصطدم ببعض المواقف والسلوكيات والأعراف التقليدية تجعله يبحث لها عن تفسيرات ويجد

ضالته في الثقافة المذكورة فيكتسب معارف ومواقف واتجاهات وبالتالي تستمر تنشئته الاجتماعية طول حياته، أما الفئتين الثانية والثالثة فيمن 34 إلى 48 مثلت نسبة 41.5 % و أكثر من 49 سنة حوالي 5،10 %لفئتين من العينة عايشت فترة ثمانينات و تسعينات القرن الماضي أين كانت الفترة الانتقالية من الأحادية إلى التعددية منتشرة بشكل كبير وبالرغم من قّلتها إلا أن لهما تأثير على مواقف الأجيال التي تلتهما بفعل نقل للتراث الثقافي عن طريق التنشئة الاجتماعية

جدول رقم(03): يبين الحالة العائلية لأفراد العينة

الحالة العائلية	التكرارات	النسبة المئوية
أعزب	25	12 ،5
متزوج	167	83 ،5
مطلق	5	2 ،5
أرمل	3	1 ،5
المجموع	200	100

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن المبحوثين المتزوجين قد بلغت نسبتهم 83.5% من مجموع أفراد العينة، في حين نجد نسبة 12.5% من أفراد العينة الذين صرحوا أنهم عزاب، كما أنه هناك من الأفراد الذين هم مطلقون بنسبة2.5% في حين تمثل نسبة 1.5 % أرامل

أفراد عينة البحث توزعوا بين أربع فئات، الفئة الأولى وهي المتزوجين كانت أكثر حيث قدرت بـ 83.5%وهو يفسر اعتمادنا أفراد عينة راشدين، كما أن من هؤلاء المتزوجين نسبة كبيرة منهم لديهم أبناء حسب مالاحظنا و بالتالي يقدرون المسؤولية، وهذا يفيدنا في مصداقية البحث ودقة الآراء، وهؤلاء على عاتقهم تنشئة الأبناء وكل ممارساتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية ومواقفهم واتجاهاتهم تنتقل بشكل تلقائي إلى الجيل القادم، أما فئة العزاب

فنسبتهم في العينة12.5% وهي نسبة قليلة لأن ثمانية عشر سنة هي أصغر عمر مسجل في عينة البحث وعند غالبية المجتمع الغرداوي يعتبر سن العشرينات الفترة المناسبة للزواج، أما المطلقين فنسبتهم في العينة2.5% وهو ما يدل على متانة وقوة البناء الاجتماعي، فعادة لا يحدث الطلاق في مجتمعنا إلا إذا استنفذت كل الحلول من طرف العائلة والجماعة التي تبذل مجهوداتها للحفاظ على الأسرة في حين تمثل الأرامل في العينة تقدر بنسبة1.5 %، يعمل الزواج بين من يتبنون الاتجاه الديني سواء على تقليص حالات الطلاق لأن هذا الأخير ينجم عنه تفكك على مستوى أعلى من البناء الاجتماعي لهذا يحرص الجميع على تفاديه.

جدول رقم (04)يوضح عضوية أفراد عينة البحث في الحركة

العضوية في الحركة	التكرارات	النسبة المئوية
منضم	190	95 ،0
غير منضم	10	5 ،0
المجموع	200	100

تظهر النتائج الجدول أعلاه والمتعلقة بمدة انضمامهم للحركة وتبنيهم الاتجاه الديني الإخواني فإنهم أغلب أفراد العينة بنسبة 95 % بينما نسبة5%غير منضمين للحركة و يتعاطفون مع هذا الاتجاه، و هذا مايعطي لهذا البحث دلالة سوسيولوجية في أن تكون أجوبة المبحوثين يغلب عليها الدقة نظرا لأن الأغلبية يعتبرون من مناضلي الحركة مما يعطي للدراسة أكثر مصداقية ودقة

من خلال هذا الجدول التكراري البسيط يتضح لنا أن الأفراد على دراية بالعملية الانتخابية مما يجعل من البحث و المبحوثين أكثر تجاوبا بناءا على الخبرة المكتسبة من التجنيد أثناء الحملات الانتخابية و خاصة بالنسبة لمناضلي الحركة و المشهود لهم بذلك

سواء على مستوى المحليات أو التشريعيات بالإضافة إلى أن المناضلين يعتبرون من الذين توجههم و سلوك ذو اتجاه محدد نحو مرجعية الحزب.

جدول رقم (05) يوضح مشاركة أفراد عينة البحث في الانتخابات

المشاركة في الانتخابات	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من2مرة	57	28 ،5
بين 2 إلى5 مرة	110	55 ،0
أكثرمن 5مرات	33	16 ،5
المجموع	200	100

يتضح من بيانات الجدول رقم (05) أن المبحوثين الذين شاركوا في الانتخابات من 02 مرة إلى 05 مرات بلغت نسبتهم 55 % من مجموع أفراد العينة، في حين نجد نسبة 28.5% من أفراد العينة الذين صرحوا أنهم شاركوا في الانتخابات أقل من 02مرة بينما نجد النسبة الأقل من المبحوثين قد شاركت في الانتخابات أكثر من 05 مرات بنسبة بلغت 16.5% نستخلص من الجدول أن مشاركة أفراد المجتمع في الانتخابات كانت محدودة نظرا لأهميتها فنسبة 55 % شاركت من 02 إلى 05 مرات في الانتخابات لاعتبارات عديدة استقيناها من التعليل ولعل ذلك راجع لعامل السن بالدرجة الأولى فمنهم من يراه واجب وطني ومنهم من يستغل العملية الانتخابية لقضاء مصالحه وهنا كعامل الخوف من السلطة، وقد عرفت عملية الانتخابات في بلادنا عزوفا كبيرا رغم إعطاء الدولة تحفيزات ودعمها بالتغطية الإعلامية وإشهار أهميتها، لكن المجتمع يرى أن العملية تفتقر لعامل التغيير و الشفافية وتوصف بالتلفيق والتزوير فنسبة 28.5 % يشاركون أحيانا فقط ويدركون أن مشاركتهم شكلية ونتائج الانتخابات محسومة مسبقا وهنا نستخلص اليأس الذي أصاب ثلث أفراد العينة من جدية عملية الانتخابات وأهميتها في حياتهم، ونسبة16.5% شاركت أكثر

من 05 مرات في الانتخابات و لعل هذا راجع لعامل الخبرة و العضوية الطويلة في الحركة و مواكبة عقود من التغيرات التي مرت بها البلاد.

جدول رقم(06): يبين الحالة المهنية لأفراد العينة

الحالة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
موظف	181	90 ،5
عاطل	10	5 ،0
متقاعد	9	4 ،5
المجموع	200	100

يبين الجدول رقم (06) أن النسبة الأكبر من أفراد العينة موظفون وهذا راجع لعامل السن والجنس فغالبية أفراد العينة فوق سن الثلاثين، وبالتالي فجلهم حصل على التوظيف الذي أصبح مشكلة في العقدين الماضيين فقط، تليها نسبة5% للعاطلين من أفراد العينة وهي فئة قليلة مقارنة بالفئات الأخرى، ونسبة4.5%متقاعدون و هذه الإضافة إلى أن مميزات الناخب تعبر أحد المؤشرات الهامة في كثير من التقارير تضخم هذه الفئة أي فئة الموظفين ويرجع ذلك لثقافة اكتسبها الفرد الجزائري، فلا يرى العمل إلا في التوظيف ويحسب الفلاح والموال ضمن فئة البطالين وقد لاحظنا ذلك حين الاستفادة من منحة التمدرس فإن كثير من الأفراد يمارسون نشاطات ثانوية متعلقة بهذه المهن بالتالي تتقلص فئة البطالين في المجتمع ورغم ذلك يعتبر نفسه من البطالين نظرا لعدم استفادته من فرص العمل عند الدولة

- المرجعية الدينية

إن كل حركة سواء كانت سياسية أو فكرية لابد و ان تستند في ذلك إلى مرجعية انبثقت عنها لأن ا لأصل في نشأتها يرجع بالدرجة الأولى لإلى محاولة تجسيد أو تحقيق القيم و الأفكار التي تحملها تلك المرجعية و بما أن موضوع دراستنا يدور حول حركة حمس فلابد من التطرق إلى المرجعية الدينية لهده الحركة كأحد الإجابات التي تبرز نوعية الخطاب الديني لها تنطلق حركة مجتمع السلم من مرجعيات محددة ومعلومة هي: الإسلام، تراث الحركة الوطنية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وتجارب الحركات الإصلاحية، وما وصل إليه الفكر الإنساني من قيم وإنجازات حضارية، الرصيد الفكري والسياسي والتاريخي لحركة مجتمع السلم حتى و عن كان اتجاهها يعرفه العام و الخاص من أنها ممثل لحركة الإخوان المسلمين سوار بالنسبة للتنظيم الدولي أو حتى كمرجعية و مدى توافق و تأثير المرجعية في استقطاب و تصويت الناخب وهذا ما سوف نقوم بمعاينته من خلال تحليل لإجابات المبحوثين.

جدول رقم (07) : يبين المسؤولية اتجاه الحزب عند أفراد العينة

المسؤولية اتجاه الحزب	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	190	95 ،0
لا	10	5 ،0
المجموع	200	100 ،0

تظهر النتائج ا الجدول رقم (07) والمتعلقة بمسؤوليتهم اتجاه الحركة وتبنيهم الاتجاه الديني الإخواني فإنهم أغلب أفراد العينة يشعرون بمسؤولية اتجاه الحركة بنسبة 95 % بينما نسبة5 %يعتبرون غير مسؤولين اتجاه الحركة ويتعاطفون مع هذا الاتجاه، وهذا مايعطي لهذا البحث دلالة سوسيولوجية في أن تكون أجوبة المبحوثين يغلب عليها الدقة نظرا لأن الأغلبية يعتبرون من مناضلي الحركة.

تعمل التنشئة الاجتماعية التقليدية على تنمية وترسيخ الشعور بالمسؤولية تجاه العائلة ثم الأقارب و أبناء الجهة ثم الوطن والأمة، وذلك حسب ترتيب الدوائر التي ينتمي إليها الفرد، فينشأ الفرد بحكم هذا الانتماء على قيم ومعايير وأعراف تجعله يرى أن من واجبه و مسؤوليتها لاجتماعية مساعدتهم حسبما أوتي من قدرات وإمكانات، لكن هذه المسؤولية تخضع لمبدأ الترتيب، حيث تزداد حدة تجاه الدوائر الضيقة ونعني بذلك الحزب على المستوى المحلي لأن أبناء الحزب الواحد يشتركون في الانتماء الديني الإخواني ويعتبرون بعضهم بعضا أخوة، لهذا نجد نسبة من المبحوثين يؤكدون وجود المسؤولية في نفوسهم تجاه الحركة التي ينتمون إليها، وهذا ما يجعل الفرد ينظر بالدرجة الأولى حينما ينتخب إلى معيار

لقد كشفت الانقسامات التي اهتزت على وقعها حركة حمس عمق الهوة التربوية والأخلاقية التي تفصل مثاليات المحتضنات الأسرية وآداب الاختلاف النظرية عن مستوى الأفراد التطبيقي في التزام تلك القيم والسلوكيات، فضلا عن الثبات في الدفاع عنها والترويج لها في لحظات التوتر والاضطراب والضبابية وعدم التبين، حتى أضحت كل الأحكام الفقهية والضوابط الشرعية مستباحة بفعل "قوة الضخ والتكرار والانتشار"، بل ربما وظفت في سياق المزايدة والتطاول والإدانة، تحت شعار "من ليس معي فهو ضدي"، نلتمس له كل العيوب، فلم نلحظ أي فرق أخلاقي أوسمت تربويي ميزهم عمن تسمى الأحزاب الوضعية، إلا من رحم ربك . ولربما المسؤولية كما أسلفنا لو حاولنا أن نوضحها أكثر فسنجد ذلك في إجابات المبحوثين في الجدول التالي:

جدول رقم (8) : يبين طبيعة المسؤولية اتجاه الحزب عند أفراد العينة

المسؤولية اتجاه الحزب	التكرارات	النسبة المؤدية
التزام ديني	183	91 ،5
التزام اتجاه الحركة	17	8 ،5
المجموع	200	100

تظهر النتائج الجدول أعلاه والمتعلقة بأن مسؤولية اتجاه الحزب هو التزام ديني فان أغلب أفراد العينة أجابت بنسبة 91.5 % بينما نسبة8.5 %تعتبره التزام اتجاه الحركة اتجاه الحركة و يتعاطفون مع هذا الاتجاه، و هذا مايعطي لهذا البحث دلالة سوسيولوجية في أن تكون أجوبة المبحوثين يغلب عليها الدقة نظرا لأن الأغلبية يعتبرون من مناضلي الحركة مما يعطي للدراسة أكثر من مدلول على كافة المستويات خصوصا قد أجاب المبحوثين أن المسؤولية اتجاه الحركة هو جزء من الواجب الديني الذي يؤجر عليه وإن تركه فهو آثم في ظل كثرة الرؤى و الأيدولوجيات التي تجعله يلتزم دينيا اتجاه الحركة لأنه جزء من الواجبات المقدسة التي تجعله يساهم في تقرير مصير الوطن انطلاقا من الدين و كذلك المشاركة في القرارات التي تهم الوطن.

لقد تعرضت حركة الإخوان المسلمين في الجزائر إلى "سقوط مروع" في بورصتها الدعوية والسياسية والتنظيمية والاجتماعية، بفعل الآثار السلبية التي تركتها تداعيات النزاعات الداخلية على واقع وآفاق الجماعة لأن الحركة أصلا كانت تعيش مضاعفات التحول الانتقالي إلى طور ما بعد الزعيم المؤسس الشيخ محفوظ نحناح، تزامن ذلك مع تركة تجربة سياسية بدأت شروطها الموضوعية تفقد برأي البعض مقوماتها الاستراتيجية بعد تعافي

البلاد من عشرية الموت، في ظل تمديد حالة الانغلاق وتفاقم ظاهرة الفساد، مع توسع دوائر الفقر والاحتياج رغم تسجيل الوفرة المالية.

وهذا ماخلف "صعودا عشائريا" إلى مواقع المسؤولية الحركية في مختلف المستويات، مبنى على مقاييس الولاء للقيادة القائمة، ليتراجع بشكل رهيب مستوى التفكير والأداء والخطأ بكافة الواجهات المعنية، ومن طرف جميع "الفصائل"، لأن نواة النخبة الصلبة انشطرت كلية، وأصبح كل جزء منها يسوق "أتباعا من المريدين"، يأتمرون بأمره وينتهون بنهيه.

جدول رقم (09): يبين معيار الانتخاب عند أفراد العينة

معيـــار الانتخاب	التكرارات	النسبة المئوية
على أساس الالتزام الديني والخلقي	161	80 ،5
على أساس المستوى التعليمي	39	19 ،5
المجموع	200	100

تظهر النتائج الجدول أعلاه والمتعلقة بأن معيار الانتخاب للحزب هو على أساس الالتزام الديني و الخلقي فأجابت بنسبة 80.5 % بينمانسبة19.5 %تفضل معيار المستوى التعليمي فالغالبية رأت بأن مبادئها تتوافق مع مبادئ الحزب من ناحية أولوية الدين قبل أي معيار آخر فالأصل هو أن المتدين تجده ملتزما و صاحب مبادئ بغض النظر عن محدوديته في المعايير الأخرى و هذا ماتراه أغلبية المستجوبين مما يعطي للدراسة أكثر من مدلول على كافة المستويات.

لم تنجح الدولة المستقلة في استثمار عناصر الهوية، وكانت أحداث أكتوبر 1988 لدليل على الغضب الشعبي على اختيارات النخبة الحاكمة وكانت نتيجتها الفوز الساحق لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في المجالس المحلية والبرلمان، وفي تلك الفترة بحضور البديل الإسلامي الممثل في حركة حمس من خلال مفهوم الإسلام الوسطي الذي يعايش

الآخرين و لا يقصيهم على لسان كثير ممن شهدوا المرحلة، كما أن إتجاهه نحو معظم المواقف الدينية كان إيجابيا وقويا، خاصة وأن الناخب مازال متمسكا بأهم شعائر الإسلام، ويربط وبنسبة قوية بين مفهوم الإنتخاب وكذا الشورى، ويرى أن الانتخابات هي صورة حديثة للشورى، كما أن المستوى التعليمي يبين أن أصحاب المستوى المحدود يربطون بين هذه العلاقة أكثر من المستويات المثقفة، كما أن من أهم الخيارات الذي إختارها الناخب فقد جاء على أساس الالتزام الديني والخلقي، كما أثرت الوظيفة على اختيار الناخب حيث يميل أصحاب الوظائف إلى نفس الاختيار مع ضعف الحراك الاجتماعي وعزوف المثقفين عن المشاركة في الحياة السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر لتأدية الدور المنوط.

جدول رقم(10) : يبين تأييد الأحزاب ذات التوجه الديني

تأييد الأحزاب ذات التوجه الديني	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	199	99 ،5
لا	1	0، 5
المجموع	200	100

تظهر النتائج الجدول أعلاه فإن أغلب أفراد العينة بنسبة 99 % تؤيد الأحزاب ذات التوجه الديني من تبنيهم لهذا لاتجاه بينما نسبة 0.5% عير مؤيدة و هذا مايعطي انطباع على أن المستجوبين يرون في أن الإسلام كشعار هو الحل و الشعار هو أهم مبدأ ركزت عليه الحركة منذ نشأتها خصوصا و أن حركة الإخوان تعتبر من الجماعات التي ترى في أن الإسلام الحركي هو الذي يجب أن يحتل الريادة خصوصا مع الخبرة المكتسبة لهذا التيار في المواعيد الانتخابية و مشاركته في الحفاظ على مفهوم الدولة المدنية الحديثة من خلال الممارسات سواء الاجتماعية أو المشاركة في التحالفات السياسية على مستوى هرمي أو أفقي مع المحافظة على مبادئ الهوية الإسلامية بما يتماشى مع العصر وعليه فإنّ الأحزاب الإسلامية لايحق لها أن ترفع ورقة الدولة الإسلامية، لأن هذا يتنافى والدولة الجمهورية

الديمقراطية، التي نص عليها الدستور الجديد، كما لايحق دستوريا للأحزاب الإسلامية أنّ تقحم الإسلام في مجال عملها السياسي، واعتراضها على السلطة واتهامها بأنها خارجة عن تعاليم الدين الإسلامي، لأن الدستور ينص على أنّ الدولة هي راعية الإسلام والعروبة و الأمازيغية و هذه أهم الثوابت التي تركز عليها الحركة وبالتالي هناك نقاط التقاء مع السلطة في الأساسيات و ليس هناك تعارض كبير بل أن الهوية هي التي تجعل من الحركة ومن مناضليها من أهم المشاركين في معظم المواعيد الانتخابية خصوصا مع وجود مساحات واسعة يمكن للحركة أن تنشر خطابها سواء بشكل عمودي أو أفقي حيث فازت في انتخابات05 جوان 1997 حركة مجتمع السلم ب96مقعد، محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد التجمع الوطني الديمقراطي، ، وفي تفسيره النتائج يؤكد الأستاذ عبد الناصر جابي على البعد الجهوي، حيث يقول: "[1]نتائج حركة مجتمع السلم تؤكد القوة التفسيرية للعامل الجهوي، في الحياة السياسية الجزائرية، فبعد نتائج جبهة التحرير بطابعها الجهوي شرقي هاهي حركة حمس تؤكد الميزة الجهوية للمعارضة الإسلامية، فمن مجموع الولايات 69 التي حصلت فيها حركة مجتمع السلم على أكثر من المعدل الوطني لنتائجها، من المقاعد لا تضم القائمة إلا ثلاث ولايات من الشرق من حيث أن–كل الولايات الأخرى تقع في الغرب والوسط.

جدول رقم(11) : يبين متغيرات الانتماء الحزبي

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
واجب ديني	97	48 ،5
واجب وطني	73	36 ،5
قناعة شخصية لكون برنامجها عملي	23	11 ،5
عدم وجود فساد ومطامع شخصية	7	3 ،5
المجموع	200	100

(1)– عبد الناصر جابي، **الإنتخابات الدولة والمجتمع**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999 ص،111 .

أفراد عينة البحث توزعوا بين أربع فئات، الفئة الأولى وهي التي ترى ان الانتماء للحزب ناتج عن واجب ديني كانت أكثر حيث قدرتب48.5% وهو يفسر وجود أفراد عينة لهم اتجاه الديني و أما الفئة الثانية من حيث النسبة فنسبتهم في العينة36.5% و هي ترى أن هذا راجع لكونه واجب وطني و هذا مايفسر ثنائية الدين و الوطن و أن الفئتين ترى بأن الانتماء للدين أو الوطن جزء من الهوية أو الوجود على حسب تعبيرها وهناك الحديث النبوي الذي يقول (حب الوطن من الإيمان)و بالتالي أما النسبة الثالثة فترى أن لهالا قناعة شخصية لكون برنامجها العملي واضح و بالتالي هذا يرجع إلى مستواها الثقافي أو تفاعلها مع الخطاب السياسي و الديني للحركة و الجدية في تصريحات مسؤولي الحركة سواء في المواعيد الانتخابية و كذلك حضورها و مواقفها من مختلف الأحداث السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية المتعلقة بالوطن و المشاركة في أوجه النشاط الاجتماعي وفي مجالات غير السياسية للحياة الاجتماعية، ذلك أن مثل هذه المشاركة تؤثر في اتجاهات الأفراد نحو الحزب.

جدول رقم(12) : يبين العلاقة بين الانتخاب والمعتقدات الدينية عند أفراد العينة

التعبير عن المعتقد الديني	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	184	92 ،0
لا	16	8 ،0
المجموع	**200**	**100**

تظهر النتائج الجدول أعلاه والمتعلقة بانتخابه للحزب هو تعبير عن المعتقد الديني و هذا لدى أغلب أفراد العينة بنسبة 92 % بينما نسبة8.0% لا تنتخب على هذا الأساس

وهذا يفسر على أن الناخب يرى في الإنتخابات وسيلة للتعبير عن المعتقدات الدينية خصوصا في الممارسات و الطقوس و الشعائر و أن الحركة أو السلطة تراعي قدسية هذه المعتقدات لذا يرى الناخب أن انتخاب الحركة و حضور البديل الإسلامي خاصة من أجل

عمل حساب في المعادلة السياسية لأصحاب التيار الإسلامي وأن الناخب مازال متمسكا بأهم شعائر الإسلام فالخطاب السياسي الوسطي يرفض العنف، ويعمل بطريقة منظمة ومتدرجة، تراعي الواقع السياسي قدر المستطاع، واعتراضها على السلطة واتهامها بأنها خارجة عن تعاليم الدين الإسلامي، . حيث نجد قراءات جديدة لهدا المفهوم من قبل الإسلاميين تنظر إلى الديمقراطية كآلية حكم تحتوي على مبادئ راجحة ومطلوبة للقضاء على الاستبداد واعتباره آلية ومنهج لتسيير الشؤون العامة وليست عقيدة ومذهب اجتماعي وفلسفي مغاير لما جاءت به العقيدة الإسلامية.

وعلى النخب الحاكمة في البلد إفساح مجال المشاركة أمام الحركة وإعطائها الفرصة المناسبة للتعبير والمشاركة بكل حرية و دون قيود.على العموم يمكن القول أن تحقيق الحركة لمشاركة فعالة في الحكم هو من أجل فرض خصوصيتها الإسلامية.

جدول رقم (13) يوضح التواصل بين أبناء الحركة

التواصل	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	198	99 ،0
لا	2	1 ،0
المجموع	**200**	**100**

تظهر نتائج الجدول رقم والمتعلقة بوجود تواصل بين أبناء الحركة على أن معظمهم أكد على أن ذلك جزء من التنشئة السياسية للحركة خصوصا و أن أغلب المستجوبين يعتبرون من أبناء الحركة و مناضليها و يعتبر ذلك راجع للالتزام الديني و الخلقي ويكشف مستوى الصلابة التنظيمية والالتزام التربوي والانضباط الحركي ين صفوف الجماعة التي ظلت قبل ذلك اليوم "علامة فارقة" في جبين الإسلاميين، ممن افترقوا، ليستوي بذلك الجميع، وتسري عليهم قوانين الطبيعة الاجتماعية والنفسية والسياسية، أنه كان أقرب إلى مدلول "الجماعة التقليدية" في النموذج الهيكلي للإسلاميين، منه إلى التنظيم السياسي يتضح

أكثر تشابك العلاقة الداخلية بين أبناء الحركة.

يدل الاتصال الاجتماعي علي اتجاه للأشخاص أو الجماعات المتبادل، كل نحو الآخر، وهو ضروري سواء لنشأة التفاعل الاجتماعي أو لبقائه واستمراره، والعناصر الهامة التي يتضمنها الاتصال الاجتماعي أو التفاعل الاجتماعي[1]، هي المواقف التي يتخذها الفرد إزاء الأفراد الآخرين وتلك التي يتخذها الآخرين إزاءه وهذا ما أجاب عليه أكثر المستجوبين حين يرى أن الحركة ماهي إلا مؤسسة يتم فيها التواصل بين أبناء الاتجاه الإخواني شأنها شأن المؤسسات الأخرى مثل المسجد أو العمل أي أن الحزب مهمته لا تعدو كونها بناء له وظيفة دينية و دنيوية تضم المنتمين لهذا الاتجاه، وهذه المواقف هي التي تؤدي إلى إيجاد الاتصال أو عدم إيجاده إلى ما يؤدي إلي العزلة[39]. *فالاتصال هو المرحلة الأولى للتفاعل الاجتماعي والمرحلة الإعدادية للمرحلة اللاحقة، أي يشكل المراحل اللاحقة للتفاعل الاجتماعي ويضبطها.*

جدول رقم(14) : يبين العلاقة مابين الانتخاب والشورى في الإسلام

الشورى	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	18	9 ،0
لا	182	91 ،0
المجموع	**200**	**100**

وقد تبين لنا من خلال الجدول رقم والذي يبحث في التشابه بين الانتخاب والشورى أن91 % من مجموع المبحوثين يرون أنه يوجد تشابه بين الشورى، الديمقراطية: و استنتجنا من خلال هذا الجدول أن الناخب يملك اتجاها إيجابيا بين الانتخاب والشورى حيث نجد قراءات جديدة لهذا المفهوم من قبل الإسلاميين تنظر إلى الديمقراطية كآلية حكم تحتوي على

(1)

مبادئ راجحة ومطلوبة للقضاء على الاستبداد واعتبارها آلية ومنهج لتسيير الشؤون العامة وليست عقيدة ومذهب اجتماعي وفلسفي مغاير لما جاءت به العقيدة الإسلامية[1].

ويرى بعض قادة الحركة الإسلامية، أن المقصود من الديمقراطية إذا كان يعني حكم الشعب لنفسه بشكل مباشر أو غير مباشر فإن الاعتقاد بوجود تعارض بينها وبين الإسلام يعتبر خطأ كبيرا لأن الإسلام لا يفرض شكلا محددا للحكومة، وترك ذلك للإبداع البشري وتطوره وفقا للتطور الحضاري، والقول بوجود تطابق بين الشورى والديمقراطية يعتبر أيضا خطأ فادحا، لأنّ الشورى مبدأ وليس نظام حكم[2] لكن تبقي مسألة قبول الإسلاميين للديمقراطية على أساس أنها تعني حكم الشعب، بينما يؤمن الإسلاميون بحكم الله وشريعته، يثير مخاوف النخب السياسية الحاكمة من نوايا الإسلاميين.

فقد تبنت حركة حمس مبدأ جديدا في لغة الخطاب الإسلام السياسي هو مبدأ "الشورقراطية "وهو مصطلح يجمع بين مفهوم غربي يتمثل في الديمقراطية، وآخر إسلامي هو" الشورى "ويعتبر الشيخ نحناح هو أول من استعمل المفهوم في الخطاب الإسلامي، وهو بذلك يقدم صورة مغايرة للحركة تكون بديلة للجبهة الإسلامية للإنقاذ، تتمثل تلك الصورة في كون الحركة متفتحة على الرأي الآخر، ورفع خطاب التسامح والحوار سواء مع "الديمقراطيين"أو" العلمانيين"، فهو يقول في المؤتمر التأسيسي للحركة في ماي"1991نحن لا نرفض الديمقراطية ومن قال بالشورى، قلنا له تعالى نحن أصحاب شورى ...الديمقراطية لا

(1)- زكي أحمد،" **تحولات** ومتغيرات **الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير**"، في كتاب :مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية و الديموقراطية:دراسات في الفكر والممارسة ،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 ص237 .

(2)- عبد الله بن محمد الرشيد،» المسلم الديموقراطي سعد الدين العثماني"، 2سبتمبر2006، من موقع http://www.islamtoday.net/albasheer/art show-14-7854.htm.

أراها وحشا أو ديناصورا ...فهي ليست ديناصورا إنما خروف ...ثم أقول ...أن العلمانيين ليسوا صنفا واحدا ...هناك من تحاوره فيقتنع ...ومن لم يقتنع منهم الآن ...يقتنع غدا ."[1]

جدول رقم(15) : يبينالروابط الأكثر أهمية في الحركة

الروابط	التكرارات	النسبة المئوية
رابطة الدين	148	74 ،0
رابطة النضال	46	23 ،0
رابطة الأشخاص	6	3 ،0
المجموع	**200**	**100 ،0**

تبين من نتائج هذا الجدول أن74%من المبحوثين يرون أن رابطة الدين أقوى وأصدق الروابط الاجتماعية في مجتمعنا، ومادام جل التفاعل الحياتية يحدث بين أبناء الفئة الواحدة في العمل أو في المسجد أوفي الشارع الذي يميزه التكتل و الانتماء الديني لنفس الاتجاه الإخواني، فإن الصداقة تتشكل بين أبناء الفئة الواحدة وتقوى كما تضعف بين الفئات الأخرى نتيجة قلة التفاعل، ومن جهة أخرى الأخوة الدينية تتشكل وتقوى أثناء تأدية العبادات بينما يرجح مانسبته 23%أن رابطة النضال هي أقوى رابطة لأن الهدف من النضال السياسي خصوصا في الأحزاب ذات الهوية الإسلامية من أجل بعث المنظومة الدينية في المجتمع الجزائري علما أن الأهم في ذلك هو المشاركة في اتخاذ القرار السياسي عبر المرجعية الإسلامية و لو بشكل جزئي. وعليه فإن رابطة الدين أو المرجعية الدينية هي التي تضم و تلم مناضلي الحركة فالمناسبات الانتخابية أصبحت محطة اجتماعية يعاد فيها إنتاج وبعث رابطة الدين وبتجددها تتضاعف فعالية وأهمية الدين في الحياة السياسية، وبل أصبحت مرتبطة بها أكثر من ارتباطها بالمناسبات الاجتماعية والثقافية، وهذا ماأدى ببعض المجموعات إلى الاستنجاد بالهوية الدينية

(1)- الشيخ محفوظ نحناح هو المؤسس و الزعيم الروحي للإخوان المسلمين في الجزائر للإطلاع على سيرته أنظر في الموقع الرسمي لحركة حمس.

ويخلص الكنز إلى أن غلبة الخطاب الديني وتفوقه، هو اليوم المسألة الأكثر إشكالا، ولكونه يميل إلى لليونة في التعامل مع قضايا المجتمع، فإن هذا الخطاب " يجتاز ويعترض جميع الفئات الاجتماعية. والأكثر من ذلك فهو يقوم بتلقيح الممارسات البروليتارية والبرجوازية وكذلك ممارسات لموظفين(والموظفين الكبار)." ليتحول من خلالها الإسلام إلى أحزاب سياسية، حيث تصاعد الإسلام في المجتمعات العربية المعاصرة أدمج في التطور العام لحركة المجتمع، وبروز شكل آخر للإسلام على أرض الواقع من حيث الخطاب والممارسة الدينية، ويعرف هذا الشكل ب"الوصولية" ، –بعد أشكال الإسلام الشعبي، الإسلام التقليدي والصوفية أو الإسلام الغير المرئي كما يعبر عنها لكنز –حيث هي شكل سياسي عصري يقوم على العامل الديني، ويستمد سلطته من الجماهير

جدول رقم (16): يوضح دور الدين في تحريك الانتخابات

الدين	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	117	58 ،5
لا	83	41 ،5
المجموع	**200**	**100**

نستخلص من نتائج الجدول رقم و المتضمن في أن الدين هو سبب لتحرك الانتخابات أجاب معظم المستجوبين بنسبة 58.5% بنعم في حين ذكر 41.5% بلا

وفي تطرقنا إلى المبحوثين نرى بأن الدين يساهم في تكوين اتجاهات إيجابية نحو الناخب، قد تبين لنا أن الدين له دور إيجابي في تدعيم دور الانتخاب في تحسين الحياة الاقتصادية والسياسية للمجتمع فقد تبين لنا أن نسبة معتبرة من الناخبين يرون أن الانتخابات الحرة والنزيهة تساعد على حرية المعتقد و أن الدين سبب رئيسي في تحريك الإنتخابات بل أن الأمر الوحيد القادر على منافسة الهوية القبلية و القادر على إزاحتها[1] يتمثل في الدين

(1)– أصبحت ظاهرة العروشية بارزة بقوة كتيار يستند إليه الناخبين في التصويت خصوصا في المناطق الداخلية مثل ولاية غرداية

نظرا لأن المرجعية الدينية هي الأمر الوحيد القادر جمع كل الجزائريين خصوصا إذا كان الخطاب الديني يحمل فكر الإسلام الوسطي المعتدل القائم على عدم إقصاء الآخر فلم تضعف دولة الإسلام وتسقط الخلافة إلا بسببها بعد تفشي وباء العروشية[1] داخل جسم المجتمع المسلم، حيث سيطرت العروشية على الكثير من المواعيد الانتخابية على وزن (عندك عرش قوي تطلع ماعندكش عرش ماتطلعش) و بالتالي فالدين هو الذي تذوب فيه الفوارق و العصبيات التي أصبحت هي المسيطرة على الأحزاب و الحملات الانتخابية خصوصا في المناطق الداخلية بل أن الكثير من الناخبين يرون في الأحزاب الدينية جزء من الواجب المقدس للأجر و الثواب بل أن هناك من يمتنع بحجة عدم تماشي هذه الأحزاب مع الإسلام و يصوت على الأقل لصالح الأحزاب الإسلامي.

إلا أن أصحاب النظرة السلبية تجاه الدين في مدلوله العام ودون تمييز بين الأديان يرون أن توجه الفرد نحو ممارسة العبادات والطقوس، يعمل على إضعاف قدرة الفرد في المساهمة الاجتماعية والسياسية، أي أنه يكون حسبهم أكثر سلبية وتوكلا بصفته عضو في المجتمع .ويفسرون ذلك بكون توجه الفرد نحو الدين، أو بما أسموه بالهروب الديني، ليست دينا في حد ذاته، بل هو إثبات لسلبية الفرد اجتماعيا، يقول ماركس: فانتشار الوهم الديني في المجتمع هو الذي يخفف من الألم والحزن الناتج عن الحرمان الاقتصادي و الاجتماعي، وبالتالي يعمل الوهم الديني على تبديد النزعة والحرارة التي يمكن أن تعمل على إحداث التغيير الثوري في المجتمع.[2]" فكلما زاد الهروب إلى الدين كلما قل نشاط الفرد الاجتماعي والسياسي الهادف إلى التغيير، وهو الموقف الماركسي ذاته القائل بأن اللجوء إلى قوى غيبية

(1)- أنظر: موقع النائب السابق د. خوجة إبراهيم، **العروشية لاعب رئيسي في الإنتخابات التشريعية**، الشروق أون لاين، 27.03.2012

(2)(2)(2)- عاطف العقلة عضيبات؛ الدين **والتغير الاجتماعي في المجتمع العربي** .الأردن.، ص 1990 ص ص 48-49.

للتعامل مع الواقع الموضوعي، وهو بالتالي انعكاس للوعي الزائف المتكون لدى الأفراد في المجتمع.

جدول رقم (17) يوضح العلاقة مابين الدين والشورى

الدين / الشورى	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	18	100	0	00	18	9
لا	99	39 ،54	83	45، 60	182	91
المجموع	**117**	**58 ،5**	**83**	**41 ،5**	**200**	**100**

للدين أهمية كبيرة في مجتمع البحث فكل من ينتسب إلى مجموعة دينية يحمل اسمها وخصالها ويستثمر مناقب كبارها ويستظل بأبطالها فيدافع عنها ويضحي من أجلها لأنها91%من المبحوثين تقر بذلك، وعند الترشح للانتخابات لايكفي أن تمثل شرف له فنسبة نجاح الفرد المادي أو الدراسي بل و هذا ما أكدته نسبة 58.5%من أفرادا لعينة ترى أن الدين و الشورى كمبدأ هما عنصران رئيسيان لتحريك و أهم رقم في المعادلة الانتخابية و السياسية للترشح للانتخابات، ويأتي في المرتبة الثانية معيار الشورى بنسبة 41.5 %أو ما اصطلح عليه بالقائمة الانتخابية فارغة يتضح دور الدين في مجال التوظيف السياسي لأسباب تعبوية و إن السبب الأكبر في فساد الأرضية النظرية التي يطرح من خلالها اليوم موضوع الإسلام في المجتمع العربي، هو (الاتفاق) المضمر بين المتطرفين من الإسلاميين، وخصومهم من اللائكيين على تجاهل واقع الإسلام المعيش لدى القاعدة العريضة من الشعب.، يذهب "برهان غليون "في هذا المجال إلى أن الإسلاميين يسلمون بأن الإسلام القائم، ليس إسلاما صحيحا، بسبب تشوه معانيه وانحطاطها، وهو الأمر الذي يتفق فيه

العلمانيون مع الإسلاميين، لكنهم يرجعون السبب إلى الفساد النظري للإسلام القائم وتنطعه للسياسة .وهو المنطق – حسب" غليون–"المشترك بين الإسلاميين والعلمانيين في كل المجالات النظرية للمسألة الدينية في العالم العرب ي، والقفز فوق واقع الإسلام المعيش، حيث ينادي الإسلاميون بتجديد العقيدة الإسلامية، مع مايتفق و النص الديني قرآنا وسنة، مع التأويل العقلي، الاجتهاد، وهو الرأي أو الموقف الذي يجب أن يتوفر في المجتمع المسلم وأن يكون منبعا للسلطة، ويرفضون من جانب آخر النظر إلى الإسلام كتجربة وخبرة جماعية، وفردية كما تطور وكما هو عليه بالفعل، أو حتى البحث في معانيه وغاياته، وهذا الموقف حسب برهان غليون..." لايعبر فقط عن الرغبة في مصادرة التاريخ، ولكنه يمنع أي فرصة واقعية لتحقيق الإصلاح في أي اتجاه أردناه. "[1]وهو موقف يتفق فيه العلمانيين مع الإسلاميين حول تحويل الإسلام إلى وسيلة لتأكيد عقائد –أيديولوجيات –سياسية، سلبية للإسلاميين وإيجابية للعلمانيين، إلا أنها عند كليهما تحقيق الّذات السياسية من خلال توظيف الدين واستثمار رصيده التاريخي في ذلك.

إن التوجه والتحرك الذي انتهت إليه معظم الجماعات الإسلامية جعل منها تعرض عن إتباع منهج القوة في التغيير والبحث عن فرص التغيير بالوسائل السياسية السليمة وذلك من خلال إعلان ذاتها كأحزاب سياسية ملتزمة بالقانون القائم، وبذلك اتخذت الآراء بين الإسلام الخاضع لتوجه السلطة السياسية والإسلام المعارض المتبنى من قبل" الجماعات الإسلامية"لدفع فكرة الإسلام الإصلاحي، من خلال التغلغل في كل المستويات الاجتماعية وأصبحت الحركة الإسلامية تمثل أوسع تيار ثقافي وسياسي في العالم الإسلامي، هدفها لتغيير السياسي في اتجاه إرساء أنظمة ديمقراطية شورية إسلامية بديلا عن الأنظمة اللادينية "العلمانية..."كما يطالب هذا التيار بالتغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، بإعادة تأسيس كل النشاط الاجتماعي على أسس الإسلام، وذلك من خلال الانطلاق في

–(1)برهان غليون، **الدولة والدين، نقد السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2،بيروت لبنان، 1993،ص15 .

الممارسة الإصلاحية و التغييرية من معرفة وترصف دقيق للواقع الذي تعيشه وتريد إصلاحه أو تغييره، بمعنى أن تكون لها القدرة على معرفة طبيعة وحجم التحديات الحقيقية العاجلة والآجلة التي تواجه عملها، وترتيب أولوياتها، ترتيبا يتوافق مع جدول عملها، وتوفير الإمكانيات والطاقات الفعلية والموارد المختلفة التي تحوزها وتملكها.

ترفض الحركات الإسلامية الموقف الداعي إلى أن ينحصر نشاطها في المجال الديني فقط، كما أنها ترفض رفضا قاطعا الفصل بين الدين والحياة العامة للمجتمع بما فيها الحياة السياسية، وتعتبر ذلك الفصل الذي يدعو له العلمانيون موقفا غريبا لايمت للإسلام بأية صلة، وترى أن التمييز بين ماهو ديني وماهو دنيوي أمر غير وارد بالنسبة لها، بل هي ترفض كل ماله صلة بالعلمانية –وهذا بيت القصيد لدى علماء الاجتماع العرب، وهو موقف يرون فيه رفض للحداثة والتحديث–، وتعتبر نفسها حركة دين ودنيا ودولة.

– جدول رقم (18) يوضح العلاقة مابين الرابط و التواصل عند أفراد العينة

الرابطة / التواصل	رابطة الأشخاص		رابطة النضال		رابطة الدين		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	5	52 ،2	46	23، 23	147	24 ،74	198	99
لا	1	50	0	00	1	50	2	1

يتضح من خلال هذا الجدول أن أفراد العينة يصرحون بسواد رابطة الدين عن غيرها من الروابط الأخرى بنسبة 74%، 24وهذه الروابط تمثل مواقف يتبناها الفرد انطلاقا من الروابط الاجتماعية بحسب تنشئته الاجتماعية وتجربته في الحياة، فالذي يتحمل معه المشاق هو الذي يحمل معه نفس الفكر و الانتماء الديني يفرز عواطف تجمعهم على الحلو والمر، ويؤكده قول الشاعر: ما أكثر الأصحاب حين تعدهم... وهم في النائبات قليل23، 23% من أراء أفراد العينة إلى سواد رابطة النضال، وهي تصب في الرابطة الأولى ألا و هي

رابطة الدين لأن ممارستها متبادلة بين أبناء الحركة، وبالتالي فالذي يقدم خدمة لصاحبه ينتظر منه نفس السلوك من موقعه أو في مهام أخرى، كما أن علاقات وروابط أخرى قد تتشكل خارج إطار الحركة خاصة بين المسؤولين الذين يشغلون مناصب حساسة في الدولة، ضمن شبكة من العلاقات الخاضعة لقاعدة الانتماء، ويعبر عن ذلك برابطة الأشخاص النسبة %لأن الكثير في مجتمعنا لا يشغل عنده العمل إلا نسبة قليلة من اهتماماته _____ الأقل ووقته.

الثقافة الدينية تشكل منظومة تسير الحياة الاجتماعية بجميع مكوناتها معتمدة على معايير وأعراف وقيم محافظة مستمدة من مبادئ الدين و الموروث الثقافي و تشكل بنية المخيال الاجتماعي ا لمشترك، يعاد إنتاجها عن طريق تنشئة اجتماعية تتبني تلك القيم والمعايير وتدعمها بالحكم والأمثال و التوجيهات و المواقف خصوصا في المجالات المناسباتية يؤكد" دوركايم "على أن العبادة الجماعية "يعبر فيها أعضاء المجتمع عن إيمانهم المشترك بالقيم والمعتقدات، ففي الجو المشحون للعبادة الجماعية تعزيز وتقوية لتكامل المجتمع.[1]"

(1) - فيلالي صالح، **الدين والمجتمع**، 2003، الباحث الاجتماعي، ع04، ص245.

تحليل نتائج الفرضية الأولى

انطلق بحثنا من سؤل الإشكالية المطروح حول تأثير الممارسات الاجتماعية الثقافية العرشية في إنتاج المؤسسات الانتخابية، وكانت الفرضية الأولى المقترحة كإجابة مؤقتة عن سؤالنا هي كالتالي: **المرجعية الدينية للناخب هي التي تجعله يفضل الأحزاب الدينية**

و قد تبين لنا من خلال نتائج هذه الفرضية استخلصنا من خلال مقابلات المبحوثين وتحليل الاستبيانات أن الممارسات نتيجة تمسك أفرادها بالقيم المحافظة ويتم اكتساب هذه القيم والقواعد في حين أغلب أفراد العينة يشعرون بمسؤولية اتجاه الحركة بنسبة 95 % تعمل التنشئة الاجتماعية التقليدية على تنمية وترسيخ الشعور بالمسؤولية تجاه العائلة ثم الأقارب وأبناء الجهة ثم الوطن و الأمة حيث تزداد حدة تجاه الدوائر الضيقة ونعني بذلك الحزب على المستوى المحلي لأن أبناء الحزب الواحد يشتركون في الانتماء الديني الإخواني ويعتبرون بعضهم بعضا أخوة و مما يؤكد صحة هذه العلاقة أعلاه والمتعلقة بأن مسؤولية اتجاه الحزب هو التزام ديني فإن أغلب أفراد العينة أجابت بنسبة 91.5 % لأنه جزء من الواجب الديني اتجاه الحركة و الأمة و التي تجعله يؤثر حركة حمس عن غيرها من الأحزاب الأخرى، نظرا لوجود المرجعية دينية لدى الناخب بل إن معيار الانتخاب للحزب هو على أساس الالتزام الديني و الخلقي فأجابت بنسبة 80.5 % خصوصا أن إتجاهه نحو معظم المواقف الدينية كان إيجابيا وقويا، خاصة وأن الناخب مازال متمسكا بأهم شعائر الإسلام، ويربط وبنسبة قوية بين مفهوم الإنتخاب وكذا الشورى، ويرى أن الانتخابات هي صورة حديثة للشورى، و مما يعزز هذه النظرة هو أن كما أظهرت النتائج فإن أغلب أفراد العينة بنسبة 99 % تؤيد الأحزاب ذات التوجه الديني في أن الإسلام كشعار هو الحل و الشعار هو أهم مبدأ ركزت عليه الحركة منذ نشأتها أو من خلال الممارسات سواء الاجتماعية أو المشاركة في التحالفات السياسية على مستوى هرمي أو أفقي مع المحافظة

على مبادئ الهوية الإسلامية وهي التي ترى أن الانتماء للحزب ناتج عن واجب ديني كانت أكثر حيث قدرت ب48.5 % وهو يفسر وجود أفراد عينة لهم اتجاه الديني و أما الفئة الثانية من حيث النسبة فنسبتهم في العينة 36.5 % وهي ترى أن هذا راجع لكونه واجب وطني و هذا مايفسر ثنائية الدين و الوطن و أن الفئتين ترى بأن الانتماء للدين أو الوطن جزء من الهوية أو الوجود على حسب تعبيرها هو تعبير عن المعتقد الديني و هذا لدى أغلب أفراد العينة بنسبة 92 % ويكشف مستوى الصلابة التنظيمية والالتزام التربوي والانضباط الحركي ين صفوف الجماعة والذي يبحث في التشابه بين الانتخاب والشورى أكدت مانسبته 91 % من مجموع المبحوثين يرون أنه يوجد تشابه بين الشورى و هذا ماتؤكده 74 %من المبحوثين الذين يرون أن رابطة الدين هي أقوى رابطة عند الحركة و مناضليها وأن الدين هو سبب لتحرك الانتخابات أجاب معظم المستجوبين بنسبة 58.5%.

إذا كان الخطاب الديني يحمل فكر الإسلام الوسطي المعتدل ويمارس الفرد نشاطاته ضمن وسط يطبق القوانين بمشاركة أفراد المجتمع في الانتخابات فإن الدين متجذر في مجتمعنا العربي منذ قرون خلت وهي التي كانت عبر الزمن. بل إن نشأة المجتمعات عندنا هي نشأة دينية ارتبطت بالإسلام تتدخل في تأسيس الدول وسقوطها، فهي الحقيقة السياسية الثابتة في مجتمعنا و بالتالي فإن معظم ممارساتنا الاجتماعية أو السياسية أو حتى الثقافية لها مرجعية دينية كجزء من الموروث الشعبي الغالب على الذاكرة الجماعية للأفراد و الجماعات بغض النظر عن انتماءاته الإيديولوجية و هذا ما نلاحظه سواء من خلال صراع هذه الجماعات سياسيا أو حتى ثقافيا حول من يمثل الإسلام بل حتى الأحزاب العلمانية تستثمر في الدين و تتهم الطرف الأخر بالاحتكار على أساس الهوية الدينية لهذه الأحزاب و تقول بأن الدين هو حق للجميع و لا يجب احتكاره من جماعة دون أخر.

– و بعد تحليلنا للبيانات والنتائج تبين لنا أن الناخب له مرجعية دينية سواء من خلال النضال السياسي أو الانتخابي عبر التأكيد على أن حركة حمس هي الحزب الوحيد الذي

حقا يمثل الهوية الإسلامية و أنها متكيفة مع اللعبة السياسية و لكن هي من يمثل الإسلام في هذه اللعبة و أصبحت جزء من المعادلة في البلد و بالتالي على هذا الأساس يقوم الناخب بالتصويت لها انطلاقا من مرجعيته الدينية

– مازالت المرجعية الدينية كثقافة سياسية تقليدية توجه سلوك الناخبين، وفئة قليلة من المجتمع تتبنى ثقافة سياسية موضوعية تستند إلى المعايير السياسية الحديثة، وهذا ينعكس على الممارسات، فعملية الانتخابات أداة ديمقراطية تحدث من حيث الشكل لكنها تشوهت من حيث المضمون كممارسة

– يتطلب تطبيق الديمقراطية على النموذج الغربي القيام بعملية الانتخابات كسلوك حديث في الممارسة السياسية الاجتماعية، غير أن للدين تأثير كبير على الممارسات الاجتماعية والسياسية في مجتمعاتنا العربية و المسلمة، حيث يمثل الدين أضخم موروث ثقافي في الذاكرة الشعبية للمجتمع الجزائري، فالتراث الديني يشمل جميع مناحي الحياة الجماعية والفردية و بدا واضحا تأثير **المرجعية الدينية للناخب هي التي تجعله يفضل الأحزاب الدينية** في الانتخابات، حيث تنشط كممارسة سياسية في جميع مراحل العملية الانتخابية وتتحكم في مخرجاتها انطلاقا من أنها تجند الأتباع المؤيدين من الحزب أو المتعاطفين معه.

الفصل السادس: حركة حمس الهوية بين الدين والسياسة

- المبحث الأول: الخطاب الديني و أداء للناخب.
- المبحث الثاني: الناخب و فاعلية الهيكل التنظيمي للحركة
- نتائج الفرضية الثانية
- الخاتمة و النتائج العامة للدراسة.

المبحث الأول: الخطـاب الديـني

المسألة السياسية كانت دائما جوهرية في الإسلام فقد تداخلت عوامل الدين و الوطنية في تشكيل وجدان سياسي عام و من بينها حركة حمس التي سجلت حضورا في ميدان العاقات السياسية والاجتماعية كفاعل كبير مست نظام القيم و منظومة الأفكار خصوصا في المجال السياسي من خلال خطاب

حمّل "الإسلام السياسي" مشروعه السياسي والتنظيمي والاجتماعي أبعادا دينية، حيث يبدو أنه الدين الصحيح أو التطبيق الصحيح للدين، مثل الحكم الإسلامي والمجتمع الإسلامي، والاقتصاد الإسلامي، والإعلام الإسلامي، والتعليم الإسلامي، وأسلوب الحياة الإسلامي، ويظهر القائمون عليه فيما يقدمون من مؤسسات وأفكار عملية بديلة لما هو قائم أنهم يقدمون الإسلام ويطبقونه عمليا ومؤسسيا

خطاب الإسلامي هو الخطاب الذي يستند إلى مرجعية إسلامية من أصول دين الإسلام: القرآن والسنة، وأي من سائر الفروع الإسلامية الأخرى، سواءً كان منتج الخطاب منظمة إسلامية أم مؤسسة دعوية رسمية أم غير رسمية أم أفرادا متفرقين، وفي التفكير للخطاب الديني القادم نحتاج أن نبحث عن الاستراتيجيات والأسس الفكرية التي بني عليها الخطاب الديني السياسي،

وقدم الخطاب الديني السياسي المعاصر لحركة حمس نفسه إلى الجمهور في أمثلة ونماذج متمثلة في برامجه ومكتسباته العامة والانتخابية والاجتماعية وفي مخاطبة الجماهير إلى مشروع إسلامي عصري بديل وملائم في الحكم والسياسة والاقتصاد والاجتماع، ويدعم هذا الخطاب تجربة طويلة في الدعوة والعمل المؤسسي المنظم، وفي ذلك صار الخطاب الديني للحركة يمثل شرعية دينية وسياسية، ، وقد استطاعت الحركة بناء حالة من الثقة بمشروعاتها وشخصياتها ودعاتها تفوق المشاريع والتطبيقات الرسمية، رغم أنها أيضا مستمدة

من الشريعة الإسلامية أو مطابقة لها. و في دراستنا هده سنحاول التطرق إلى أهم الإجابات حول هذا الموضوع:

جدول رقم(19): يبين العلاقة ما بين خطاب الحزب يوافق تطلعات الناخبين عند أفراد العينة

خطاب الحزب	النسبة المئوية	التكرارات
نعم	65، 5	131
نوعا ما	27، 5	55
لا	7، 0	14
المجموع	100	200

تظهر النتائج الجدول أعلاه والمتعلقة نرى أن خطاب الحزب يوافق تطلعات الناخبين فان أغلب أفراد العينة أجابت بنسبة 65.5 % بنعم بينمانسبة27.5 %أجابت ب نوعا ما، و هذا مايعطي لهذا البحث دلالة سوسيولوجية في أن تكون أجوبة المبحوثين يغلب عليها الدقة نظرا لأن الأغلبية يعتبرون من مناضلي الحركة مما يعطي للدراسة أكثر من مدلول على كافة المستويات خصوصا و أن الحركة بقيت صامدة رغم التقلبات و الانشقاقات و التغيرات الحاصلة في البلد و بالتالي فإن مانسميه خطاب الحزب يوافق أو يعيد إنتاج المنظومة الهوياتية و لو بطريقة سياسية تخضع للعبة الديمقراطية سواء من خلال الدستور الجديد أو الإجابة على تساؤلا مناضلي الحركة و موقع الإسلام الوسطي ذو المرجعية الإخوانية في المعادلة السياسية الحاصلة في البلد خصوصا و أن يرون أنفسهم بأن تطلعاتهم في ظل تعايش الهوية الإسلامية مع الايدلوجيات الحزبية الأخرى و يرون في حركة حمس هي التي تلبي هذه التطلعات أو الحلم الذي طالما ناضلوا من أجله ولو بالجزء اليسير، و بالتالي فثقتهم كبيرة في ذلك و يرون فيها امتدادا لهم ، فالحركات الإسلامية هي تلك التي تنادي

بتطبيق الإسلام وشرائعه في مختلف مجالات الحياة باعتبار الإسلام دين وسياسة ونظام حكم، وهي تختلف من حيث التصورات الفكرية وأساليبها السياسية في ما يتعلق بالتطبيق.

كذلك ضعف المشاركة في أوجه النشاط الاجتماعي وفي مجالات غير السياسية للحياة الاجتماعية، ذلك أن مثل هذه المشاركة تؤثر في اتجاهات الأفراد نحو الحركة والعملية السياسية و بالتالي عم الإلمام التام بانشغالات المواطنين رغم ان الحركة لها تواجد تقريبا في أنحاء الوطن و هيكلية الحزب تؤكد ذلك ممايدل على وجود خطاب يحمل تطلعات المواطنين حسب المستوجبين رغم تردد الفئة الثانية مما يجعل الحركة تتطلع نوعا ما إلى خطاب يحتوي جميع المناضلين أو المتعاطفين مع التيار الإسلامي .

جدول رقم(20): يبين إمكانية خطاب الحزب تحقيق رغبات المواطنين

رغبات المواطنين	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	180	90 ،0
لا	6	3 ،0
أحيانا	14	7 ،0
المجموع	200	100

نستخلص من خلال قراءة هذا الجدول رقم (20) أن نسبة 90%من المبحوثين ترى أن الحركة قادرة على تحقيق رغبات و تطلعات المواطنين في حين نسبة 7%ترى أن ذلك يتم أحيانا بينما الفئة الباقية 3% أجابت بلا و السبب أن مايميز الحركة هو أنها تمثل شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري الذي يرى فيها الشكل الرسمي للهوية الإسلامية أو على الأقل تعزيز القيم التي يؤمن بها هؤلاء المناضلين و استثمار الرأسمال الرمزي ذو البعد الإسلامي.

توجد مشاركة سياسية لكنها شخصية وموسمية غير فعالة من قبل القوى السياسية حيث لا تظهر الأحزاب السياسية إلا أثناء العملية الانتخابية لهدف تأدية أدوار معينة أو الحصول على الريع الانتخابي للدين دور أساسي في الحياة الاجتماعية في المجتمعات العربية الإسلامية، سواء أكان ذلك في بعده الروحي، وتحديد العلاقة بين الإنسان وربه، أو في بعده المادي وتحديد العلاقة بين الفرد والمجتمع الذي ينتمي إليه .إلا أنه غالبا مايفسر الفرد في المجتمعات العربية الإسلامية الدين وأحكامه حسب الأوضاع التي يعيشها وحاجاته الخاصة، فيهم لجوانب ويشدد على أخرى، ويعيد تفسير المبادئ الدينية ويعطيها المعاني التي تناسب ميوله ورغباته.

جدول رقم(21): يبين العلاقة مابين رغبات المواطنين و الخطاب الحزبي

رغبات المواطنين / الخطاب الحزبي	نعم		لا		أحيانا		المجموع	
نعم	117	31 ،89	3	29 ،2	11	39 ،8	131	5،65
نوعا ما	50	90 ،90	3	45 ،5	2	63 ،3	55	5،27
لا	13	85 ،92	0	00	1	14 ،7	14	7
المجموع	180	90	6	3	14	7	200	100

رغم أن الجدول يوضح أن ما نسبته أكثر من 65.5 %من المبحوثين أجابوا بأن الخطاب الحزبي يلبي رغبات المواطنين من حيث الاستجابة لتساؤلاتهم و انشغالاتهم بدءا من المحافظة على هوية المجتمع خصوصا الجانب الديني و يطرح بنظرة معاصرة التطلعات و التأملات المستقبلية متمثلة خصوصا في السلوكيات التي تنتجها الحركة سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي .

نتيجة ما سبق عرضه، فان انعكاسات الواقع التنظيمي والسلطوي داخل الأحزاب السياسية سينعكس بدوره علي العلاقة بين الأحزاب والمجتمع، والتي هي علاقة محدودة

وأصبحت تبنى على أسس مصلحيه وانتخابية، من خلال ممارسات القبلية والجهوية و الزبائنية في الانتخابات. ونتيجة لذلك فقَدَ المجتمع خصوصا في أوساط المدن عالية الكثافة الأمل من الأحزاب السياسية والتغير عبر صناديق الاقتراع من خلال الارتفاع المتواصل في نسب المقاطعة الانتخابية في أوساط المدن، والإقبال على النشاطات السياسية. وقد تبلورت توجهات بديلة في المجتمع تنفر من العمل الحزبي والسياسي باللجوء إلى العمل في جمعيات المجتمع المدني، ضعف الصلة بين الأحزاب السياسية والمجتمع جعل الأحزاب السياسية تبتعد عن أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة بين المجتمع المدني والسلطة أو ما يسمى بالوظيفة المنبرية للأحزاب السياسية لإيصال الأصوات المحتجة والمعارضة إلى السلطات، وبدل ذلك أصبحت امتدادا للإدارة الحكومية وامتداد للسلطة، مما افقدها الكثير من المصداقية أمام الناخبين والمتعاطفين. هذا يبرز من خلال خروج الأحزاب السياسية وتجاوز الأحداث لها أو عدم قدرتها على الاستجابة للمطالب التي يعبر عنها المواطنون في العديد من المناسبات، من خلال مظاهر الاحتجاجات الاجتماعية والتي اتسمت بالعنف التلقائي، وحتى تقوم بالتحري جيدا في هذه المسألة قمنا بوضع هذا الجدول التالي:

جدول رقم (22) يوضح الحزب و تأثيره على الحكومة لتحقيق مطالبه

مطالب الحزب	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	176	88 ،0
لا	24	12 ،0
المجموع	200	100

أجاب الأغلبية من المبحوثين بأن الحزب يلبي تطلعات المناضلين و أنها قادرة على تشكيل ضغط على الحكومة بنسبة 88 في حين أجابت نسبة 12 بأنها لايمكنها الضغط على الحكومة لتحقيق هذه المطالب و عليه فإن الأغلبية أجابت بأن الحركة لطالما عارضت الكثير من المشاريع سواء على مستوى قاعدي أو هرمي بل ذهب الكثير منهم إلى القول إنها

حققت الكثير من المكاسب و أعادت إنتاج خطاب يبرز فيه الإسلام الوسطي كهوية للدولة الجزائرية بعد ان غيب خلال الفترة الأحادية أو شوه خلال التسعينات من خلال العنف الذي مارسته التيارات المتطرفة و بذلك أعادت الحركة مفهوم الإسلام المعتدل بعد أن غيب و الإسلامي يستطيع أن يعيش في ظل الدولة المدنية الحديثة بالمشاركة في الحكم أو ديباجة السلطة بل تعداه إلى المجال الاقتصادي مستفيدا من الرأسمال الرمزي و الموروث التاريخي المشرف للجمعيات و المؤسسات الإسلامية و حل في موقع سواء كما أسلفنا من خلال المشاركة أو المعارضة بالضغط على الحكومة لتحقيق بعض المطالب أو تمرير بعض القوانين أو الاعتراض عليها مع تلبية الكثير من الانشغالات سواء بشكل أحادي من خلال النواب أو من خلال الحزب أو المجالس المحلية المنتخبة خصوصا و أن الكثير من المواطنين رغم تفشي خطاب يحمل الهوية القبلية في الكثير من الأحزاب إلا أنه يحمل صورة جيدة عن الحركة إذا توافقت مع أحد مرشحيها المشهود لهم من طرف المجتمع و الأوساط الفاعلة

جدول رقم(23) : يبين العلاقة مابين الخطاب الديني والقيم عند أفراد العينة

خطاب الحزب يحث	التكرارات	النسبة المئوية
القيم المحافظة	184	92 ،0
قيم الانفتاح	16	8 ،0
المجموع	200	100

نستخلص من تحليل الجدول رقم (23) أن النسبة الكبيرة وهي 92% من أفراد العينة يقرون بأن خطاب الحزب يحث على القيم المحافظة و بالتالي فإن النضال مع الحركة يعتبر صمام أمان في وجه الأمور التغريبية و المنحرفة التي يتعرض لها المجتمع الجزائري انطلاقا من الهوية الإسلامية للحزب و التالي أسبقية الدين في كل مامن شأنه الإخلال بأي تغيير يحاول تغييب القيم المحافظة لاستمرار المجتمع و تميزه بهذه الهوية من خلال الانخراط في

الحركة وضمان استمرارية هذه القيم التي تعتبر جزء من الموروث التاريخي لهذا المجتمع ويقرون بتنشئة أبنائهم على القيم المحافظة، والتي تعيد إنتاج صفات الأجداد ومواقفهم واتجاهاتهم وسلوكاتهم ومن أهم هذه القيم طاعة للأبوين وللكبير وللمعلم وللحاكم فلا ينشأ الفرد على التمرد والنقد بل يحترم من قبله في السن وهذه القيم تمنع التجديد والتغير في حين أكد 8% من المستجوبين على أن خطاب الحركة يحث على القيم المنفتحة و للإشارة فإن أغلب المبحوثين يرون في أن القيم المحافظة هي النسب لأنها جزء من الدين في نظرهم كذلك طبيعة الإنسان الجزائري و عدم مسارعته أي كل ماهو جديد، و خوفه الموجود في الذاكرة الجماعية من كل ماهو غريب و لا يمت بصلة للدين الإسلامي مع وجود نوع من التراث التاريخي للحرب التحريرية و ووجود ذلك في المخيال الاجتماعي كلها عوامل لا تشجع على تبني أو استقبال الجديد خاصة الأفكار الانفتاحية حتى و إن كانت من صميم الدين.

جدول رقم (24) : يبين الخصوصية الثقافية والحضارية في الحركة

خصوصية الحركة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	109	54 ،5
لا	91	45 ،5
المجموع	200	100

نستخلص من نتائج الجدول رقم و المتضمن مراعاة الخصوصية الثقافية والحضارية في الحركة أجاب معظم المستجوبين بنسبة 58.5% بنعم في حين ذكر 41.5% بلا و من هذا المنطلق يمكننا القول على أن السؤال له عدة مفترقات سواء على مستوى داخلي من خلال الكرونولوجيا السياسية التي مرت بها الحركة انطلاقا من تاريخ تأسيسها سواء بالمشاركة في المواعيد الانتخابية أو التحالف الرئاسي أو في صفوف المعارضة أو الانشقاقات و مدى التأثر و التأثير الداخلي و الخارجي للحركة.

لا يمكن الحكم على فشل أو نجاح خيار المشاركة السياسية للحركات الإسلامية لكن هذا الخيار يبقي رهين هذه التحديات لذلك يجب على مواجهتها دون المساس بخصوصيتها الإسلامية، لأن هذه التحديات ترتبط بالاستراتيجية السياسية والفعالية الميدانية، وترتبط كذلك بالوعي بالآليات المستخدمة من طرف السلطة لإخضاعها .وربط برامجهم إختيارا مرتبطا ربطا وثيقا بالنسق السياسي وعليه فإن فعالية المشاركة السياسية للحركة يتوقف على مدى قدرة هذه الأخيرة مواجهة التحديات الداخلية والتكيف مع التحولات الحاصلة على الساحة السياسية الداخلية والدولية.

لقد واجهت المشاركة السياسية للحركة عدة تحديات منها ما يتعلق بالتصور الفكري والبناء التنظيمي كتحدي الديموقراطية، حقوق المرأة، تحدي العنف، ومنها مايرتبط بالسياق الذي تعمل فيه الحركة على المستوى الداخلي كتحدي النظام السياسي للبلد بالدرجة الأولى، وعلى مستوى البيئة الدولية والمتمثل أساسا في التحولات السريعة التي يمر بها العالم من جهة، وتحدي العولمة من جهة أخرى، وقدرة الحركة على مواجهة هذه التحديات هو الذي يحدد مستقبلها، إما الاستمرارية في نفس الخط وهذا سوف يفقد الحركة خصوصيتها الإسلامية ويبعدها عن أهدافها، وإما التراجع والتحول نحو العنف وهذا احتمال ضعيف لأن هذه الإستراتيجية جربت من قبل ولم تؤدي إلى أي نتيجة، وإما تقوية خط المشاركة بإخضاع تجربتها للتقييم والتقويم من جهة.

جدول رقم (25): يوضح رأي أفراد العينة بالحزب

رأيك بالحزب	التكرارات	النسبة المئوية
مقتنع بعملها وأدائها	181	90 ،5
الظروف لاتسمح لها بالعمل	6	3 ،0
لم تنجح	13	6 ،5
المجموع	200	100

تعتبر الأحزاب منابر لإسماع صوت المواطنين أو منظمات الغرض من إنشائها هو تلبية حاجات المواطنين و لذا تجد هذه الأحزاب تعل جاهدة لاستقطاب أكبر عدد من المواطنين بمختلف فئاتهم و لذا تعمل على استهداف الكفاءات و غيرها غير أن مستوى وعي المناضلين و المواطنين بالوضع أو اللعبة السياسية بالأحرى يختلف بدرجات متفاوتة و لذا قمنا من خلال هذا الجدول بطرح مجموعة من التساؤلات لخصناها في الجدول التالي حول وظيفة الحزب و رأي المناضلين فيه فأجابت مانسبته 90.5%بأنهم مقتنعون بعملها و أدائها في حين ذكرت مانسبته 6.5 %لم تنجح في أداء مهامها في حين أجابت نسبة3% بأن الظروف لم تسمح لها بالعمل .

يستمد التيار الإسلامي الإصلاحي شرعيته من معارضته للنظام من ناحية، وتعرضه للتضييق من ناحية أخرى، وهو مامنحه رأسمال رمزي لايستهان به[1] و خبرة مدعمة بالحكمة وبالتالي فإن السماح له بالمشاركة يدخل في إطار إرجاع الثقة بين المواطن والسلطة، وتدخل وظيفته في القيام بدور إقناع الجماهير بضرورة المشاركة و هذا ما أكده الكثير من مناضلي الحركة في إجاباتهم بأنهم مقتنعون بالعمل التي تقوم به الحركة سواء بتحالفها مع السلطة أو معارضتها لها في الكثير من الأحيان حسب الأدوار و الظروف، وإرجاع المصداقية للحركة عموما، لأن قوتها تحتاج باستمرار إلى تيارات فكرية و دماء جديدة تضخ من أجل ترميم شرعيتها و استمرارا لخطها النضالي و المبادئ التي قامت عليها.

(1)- عبد الإله بلقيز،" **في تكوين رأسمال السياسي الحديث في المغرب**"،المستقبل العربي، بيروت :العدد284)،2002، ص 103.

جدول رقم(26) : يبين العلاقة مابين الانتماء للحزب و الانتخاب

الانتماء / الانتخاب	عدم وجود فساد ومطامع شخصية		قناعة شخصية لكون برنامجها عملي		واجب وطني		واجب ديني		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	لتكرار	النسبة	لتكرار	النسبة
على أساس الالتزام الديني والخلقي	5	10 ،3	18	18 ،11	52	29 ،32	86	41 ،53	161	80، 5
على أساس المستوى التعليمي	2	12 ،5	5	82 ،12	21	84 ،53	11	20 ،28	39	19، 5
المجموع	7	5 ،3	23	5 ،11	73	5 ،36	97	5 ،48	200	100

فالمناسبات الانتخابية أصبحت محطة اجتماعية يعاد فيها إنتاج وبعث الحركة وبتجددها تتضاعف فعالية وأهمية الحركة في الحياة السياسية، وبل أصبحت مرتبطة بها أكثر من ارتباطها بالمناسبات الاجتماعية والثقافية، يعتبر الباحث محمد نجيب بوطالب الانتخابات" مجالا خصبا لإحياء العلاقات القرابية بمعانيها الضيقة والواسعة، [1] " وتمثل نسبة 80.5 %من أفراد العينة من يرون أن الأهم في اختيار المترشح ليس المستوى التعليمي بل الأساس هو الالتزام الديني و الخلقي منطلقين من استعمال الرأسمال الرمزي للحركة خصوصا في أنها تنتمي لجماعة الإخوان المسلمين ولايهتم بنسب المرشح ولا انتمائه الحزبي بل يختاره لالتزامه الديني وتجربته مع التأكيد على أن اختيار الشخص أو انتخابه له مرجعية دينية وهذا ماأكده مامجموعه48، 5% و التي ترى فيه واجب ديني و تحرص على ان ذلك من الأمور التي يجب الامتثال لها عن أبي هريرة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك)[(2)] و هو أقرب إلى نظام البيعة كما هو

[1] محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات .الوحدة العربية ، بيروت،200

(2)- رقم الحديث240، الجامع الصغير.

موجود لدى الكثير من الجماعات الإسلامية الأخرى، فبعض الشخصيات اكتسبت سمعة حسنة بعد توليها مناصب فأصبحت محل إعجاب وتأييد من طرف المجتمع حيث يفوزون بنسب عالية من الأصوات نظرا لأمانتها و السهر على حاجات و مطالب الناس من حيث تأدية الأمانة و الأخلاق و التواضع للناس ويستقبل كافة الناس بل يرى مايحتاجون من خلال الزيارات الميدانية و المستمرة لهم، وهو ما أكد عنه الميثاق الوطني "يجب السهر بصفة خاصة على أن يخضع اختيار المرشحين لمقاييس صارمة تعطي الأولوية لمعايير الكفاءة والإخلاص للمصلحة العامة الالتزام الذي يتأكد من خلال العمل اليومي "[1]هذا التباين في المواقف يجعل المجتمع يمر بفترة توتر اجتماعي قد تنبئ بحدوث الصدام و يرى لمبحوثين أن الأساس هو الالتزام الديني بغض النظر عن المستوى أو غير أن المفارقة رغم أن الأسئلة تبدوا للوهلة الأولى عامة غير ان المقصود منها ما طبيعة الالتزام الديني و ماهو المقصود بالواجب الديني فكما أشرنا سابق فلأمر لا يعدو كونه جزء من منظومة القيم ذات الاتجاه الإخواني و التي تقوم على مجموعة من القواعد في العمل السياسي ماهي إلى إمتداد للفكر الإخواني في جانبه التربوي أو الدعوي بكل الوسائل من أجل الوصول إلى استقطاب أكبر عدد من الناخبين للتصويت على هذا المشروع الذي من وجهتهم يعتبر واجبا دينيا لابد من تحقيقه في ظل الظروف المتاحة من خلال الخطاب الديني الراشد و العقلاني و الإسلام الوسطي المعتدل.

جدول رقم(27) : يبين تواصل الحركة بين محيطها الداخلي والمجتمع

التواصل مع المجتمع	التكرارات	النسبة المئوية
متصلة بشكل كبير مع المجتمع	190	95 ،0
منفصلة ولاتمت بأي صلة مع المجتمع	10	5 ،0
المجموع	200	100

(1)- **الميثاق الوطني** 1976، ص ص 77-78.

تبين نتائج الجدول رقم (27) أن التضامن سمة من سمات مجتمع البحث وعادة وتقليد يمارسها أفراد المجتمع كحق وكواجب لاستمرار المجتمع فنسبة 95 % من أفراد العينة يقرون بوجود تواصل بشكل كبير بين الحزب المجتمع، ويكون بأشكال متعددة بينما نسبة 5 %من المبحوثين ترى أن منفصلة ولا تمت بأي صلة للمجتمع و لا تتواصل معه بشكل كبير.

صرح الأغلبية أن الحركة انطلاقا من مبادئها قد أنشأت لخدمة المجتمع و لا يتم ذلك إلا بالتواصل من خلال قنوات رسمية و غير رسمية على مدار السنة لأنها حزب له وزنه و ثقله السياسي و ليست مطية لبعض الأشخاص بل إنها خرجت إلى الوجود من هذا المجتمع و ليست وليدة الأحداث و تواصلها نابع منذ عهد الحزب الواحد سواء عبر المناضلين الذين التحقوا فيما بعد أو من خلال الاتجاه الذي يحث المناضل أو المتعاطف على حمل هم الأمة و المجتمع بل من الأشياء المقدسة التي يرجوا بها الله سواء في الآخرة أو الدنيا و هي بالتالي نموذج حي تواصلي مع كل أفراد المجتمع من خلال المناضلين أو الحزب أن للحركة دور مهم في بناء المجتمع وأن لها علاقة وثيقة بالمجتمع ولا تعيش بمعزل عن بقية الأنظمة والأنساق المجتمعية الأخرى ولجميع المؤسسات المجتمعية والمجتمع المدني.يحدث هذا بين أفراد المجتمع بكل ما أوتوا من إمكانات فقد يضحي بعضهم لأجل الآخرين وهو دليل إن دور الحركة من منطلق مبادئها الاجتماعية والإنسانية تحرص على تماسك اجتماعي قوي، تقوم على التأثر والتأثير المتبادل و لها أهمية بالغة في التأثير على سلوكات الأفراد والبناء الاجتماعي حيث يمتد إلى خدمة المجتمع وقضاياه.

جدول رقم (28) يوضح الانسجام بين الحركة و المشروع التنموي للمجتمع الجزائري

انسجام الحركة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	174	87 ،0
نوعا ما	26	13 ،0
المجموع	200	100

حسب الجدول رقم (28) المبين أعلاه فإن مانسبته 87%من المستجوبين ذكرت أن هناك انسجام بين الحركة و المشروع التنموي للمجتمع الجزائري في حين أن نسبة 13%مترددة حول هذا الموضوع.

يشير مفهوم التنمية السياسية، حسب بعض المفكرين، إلى عملية" التحديث السياسي"، الذي يعني التغيرات الثقافية) المرتبطة بالفكر والسلوك (والبنائية) المرتبطة بأشكال النظم الاجتماعية (التي تعتري الأنساق السياسية في المجتمعات المتقدمة، حيث يشمل التحديث المجالات التنظيمية و الأنشطة والعمليات والنظم والعقائد المتعلقة بالقرار السياسي .كما تهدف عملية التحديث السياسي إلى تحقيق أهداف جميع أفراد المجتمع والتوجه نحو عملية التباين في البناء السياسي، والقدرة على تحسين أداء النسق السياسي في المجتمع.

إن التحديث السياسي هو عملية حركة مستمرة للتحول من الشكل التقليدي للبناء السياسي للمجتمع إلى الشكل الحديث منه البناء السياسي بالانتقال من صفة الحكومة التقليدية إلى الحكومة الحديثة المتعددة التوجه والموحدة الهدف.

جدول رقم(29): يبين تواصل الحركة بين محيطها الداخلي والمجتمع وانسجامها مع المشروع التنموي للمجتمع الجزائري

الانسجام مع المشروع / التواصل	نعم		نوعا ما		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
متصلة بشكل كبير مع المجتمع	**164**	**31 ،86**	**26**	**68 ،13**	**190**	**95**
منفصلة ولا تمت بأي صلة مع المجتمع	**10**	**100**	**0**	**00**	**10**	**05**
المجموع	**174**	**87**	**26**	**13**	**200**	**100**

يعرف من خلاله الفرد مجتمعه والمجموعات المجاورة ويكتسب أنماط وأدوات فنسبة 95 %من أفراد العينة تتم متصلة بشكل كبير مع المجتمع والتفاعل معه، تكون هذه التوعية في مقتبل العمر بل قد تتأخر إلى سن الشباب، فعملية التنشئة الاجتماعية ليست مرتبطة بزمن أو سن أو بيئة معينة بل هي مستمرة منذ وجود الفرد حتى وفاته، فكثير من المبحوثين صرحوا بذلك منذ في مراحل الطفولة وقد اكتشفوها واكتسبوا ثقافتها بعد سن الشباب أي حينما انخرطوا في الحركة، حيث وجدوا ضرورة التواصل هو المسيطر بعد تفاعلهم مع فئات المجتمع المختلفة، فعرفوا موقعهم ومالهم وما عليهم وانسجموا مع المشروع التنموي للمجتمع الجزائري و ذلك ماتتبناه الحركة و تذكر فيه المناضلين في كل مناسبة و موعد و هذا ما أكدته مانسبته87%من المبحوثين بنعم الجدول رقم (29)اللعبة ومعاييرها وأصبح الناخب يركز على هذا المعيار.

يبقى تساؤل جدير بالطرح عن سر بقاء التصلب التنظيمي والهيكلي داخل الأحزاب السياسية الجزائرية مع ما يحمله التجديد التنظيمي وإفساح المجال أمام المشاركة السياسية الحزبية من تجديد لدماء الحزب ودخول فئات شابة وتوسع قاعدة الحزب الاجتماعية، ومثال

ذلك لماذا لا تفكر الأحزاب السياسية في فتح المنافسة السياسية داخليا عبر تنظيم انتخابات أولية، تمكنها من ترشيح المنتخبين الأكثر شعبية وتسمح للأحزاب بتوسيع قاعدتها الشعبية بانفتاحها على الجماهير.

يبدو من خلال هذه النتائج أن للحركة أهمية في تعديل السلوك وبناء الشخصية، غير أن هذه الأهمية تبقى محدودة أو غير فعالة، فالحركة لا تزال منغلقة على ذاتها لا يتجاوز انفتاحها المناسبات الانتخابية في كثير من الأحيان، فهي لا تزال تقليدية في أساليب تعليمها ولم تنفتح بالقدر الكافي على محيطها الاجتماعي ولم تهتم كما ينبغي بالتفاعلات الاجتماعية الخارجية، رغم بعض المحاولات، مما يدعوننا إلى التأكيد أن الحركة بحاجة أن تأخذ أدوار أكبر في التفاعل مع المجتمع وقضاياه، ذلك أن العصر الذي نعيشه يِكد على أن الأحزاب أو الحركات لمتفاعلة مع المجتمع هي التي لديها ملكات التفكير المستقل والعقل النقدي الحاضر دائما أمام المستجدات والمتعاطفة والمتفاعلة مع مشكلات وحاجات مجتمعاتها.

إن الحركة أو حزب حمس من أهم المؤسسات السياسية التي لها موروث ثقافي-سياسي بناءا على المسؤوليات والمتطلبات المجتمعية التي يحتاجها المجتمع، ودور هذه العوامل هو تعزيز وترسيخ قيم ثقافة التشاركية لبناء المجتمع، وترشيده بحسب وأولويات المجتمع وكذلك الحل على المحافظة على ثقافة المجتمع .

لم يكن النشاط الديني والروحي سواء أكان ذلك متعلقا باتساع دائرة الفئات الاجتماعية الممارسة للشعائر والطقوس الدينية الإسلامية، أو بتزايد التمسك بها (الشعائر)، وتطبيقها بحذافيرها أو حتى المبالغة فيها إلى حد التطرف، هو موضوع التساؤل لدى الباحثين، بل إن تنامي الحركة الإسلامية ..." واهتماماتها ومقوماتها الحقيقية، ومصدر نموها ومضمونها لسياسي والاجتماعي والفكري، وطابعها الظرفي أو الدائم وأهدافها القريبة والبعيدة، واستراتيجيتها، ووسائل عملها ونشاطها، ثم مستقبلها وأثرها على تطور النظم الاجتماعية

والأخلاقية والسياسية والاقتصادية[1] "...والحجم الذي أخذته الحركة الإسلامية كاتجاه أيديولوجي أو تنظيم بين الأنظمة السياسية الأخرى، وانتشاره بسرعة في الساحتين الاجتماعية والسياسية، في وقت لم يكن للحركات الأخرى، باختلاف اتجاهها الأيديولوجي، أي رصيد شعبي، ذلك هو المثير للتساؤل لدى الكثير من الباحثين –باختلاف مشاربهم وعقائدهم المهتمين بالحركات الدينية ونموها وانتشارها في الأوساط الاجتماعية.

جدول رقم(30) : يبين رأي أفراد العينة في المشاركة في الانتخابات

المشاركة في الانتخابات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	180	90 ،0
لا	7	3 ،5
أحيانا	13	6 ،5
المجموع	200	100

توضح معطيات هذا الجدول رقم (30)أن نسبة90%من أفراد العينة يعزون عمل الحركة من خلال المشاركة الدائمة في الانتخابات منذ بداية التعددية الديمقراطية في الجزائر عبر المشاركة في المسار الانتخابي و لم تقاطعه لحد اليوم الذي يصل إلى ذروته في يوم الاقتراع، وخاصة في الانتخابات المحلية، في حين نجد نسبة 6.5%من المبحوثين مترددون شأن عمل الحركة من خلال المشاركة في المواعيد الانتخابية دونما فعالية أو تجنيد المناضلين و عدم وجود إلمام كافي بالتغيرات الحاصلة في المجتمع في حين نسبة 3.5%أكدت على أن المشاركة في الانتخابات ليست بالقدر الكافي لتقييم عمل الحركة و لا يعد مقياس الحركة مؤشر على عمل الحركة بل إن الحركة لا يقتصر عملها فقط في المواعيد الانتخابية أي إنها ليست موسمية مثل بعض الأحزاب حسب تصريحات المناضلين بل أنلها مشاريع و أهداف من اجل خدمة المجتمع وبالتالي فدورها ريادي في هذا الخصوص حسب تصريحات المناضلين و تهتم بقضايا الآمة سواء على مستوى قاعدي أو هرمي و

(1) - برهان غليون، **المرجع السابق**، ص216.

الدليل مشاركتها في العديد من المناسبات و ماالحزب إلا منبر لإيصال صوت الناس و المجتمع إلى المسؤولين في إطار مرجعي ينبثق من العمق و تلتزم به الحركة فهي ترى دائما أن العمل الأصلح و المناسب هو الذي يدوم و بالتالي فإن الأصل هو مبدأ الحركة الذي لم يتزحزح سواء بالنسبة للدولة أو المجتمع من خلال آليات ترى الحركة أنها من القواعد و الشروط الأساسية في العمل النضالي و على من يريد الانضمام إليها ان يتقيد بهذه القواعد التي هي جزء من الجانب الهوياتي للدين و الأمة.

جدول رقم (31) يوضح العلاقة مابين تكامل الحركة و خصوصيتها

تكامل الحركة / خصوصية الحركة	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	195	100	00	00	195	97، 5
لا	00	00	5	100	5	2، 5
المجموع	195	97، 5	5	2، 5	200	100

حسب الجدول رقم (31) يوضح أن متنسبته97.5% يصرون على ان الحركة متكاملة و لها خصوصيتها و هذا التكامل مرده إلى أن تاريخ الحركة لم يشهد عليه بأنه كان ضد الشعب أو المساس بأحد المقدساتو التواصل والتقاطع المشترك من خلال الحوار مع الجميع بل تركوا فيهم أثرا انطباعيّا جميلاً في الكثير من المناسبات والمواقف العامة والإنسانية، إلى درجة أنه غيّر مفاهيمهم ونظرتهم اتجاه الحركة الإسلامية بما لها من الخصائص المتفرّدة، وشعورا بالمسؤولية على مستقبل الوطن بل استطاعت أن تمدّ الجسور وتجمع بين التيار الإسلامي، و التيار الوطني و الديمقراطي و أن ثلاثية الشيخ نحناح في "الوطنية والإسلام و الديمقراطية "ستبقى شعارا للحركة من خلال وعي تاريخي وقرآني وواقعي و بالتالي، فإن

خصوصيتها تبرز صفة المنهج الذي يراعي طبيعة المجتمع الجزائري وينسجم مع ظروفه وخصوصياته النفسية والثقافية والحضارية التي هي جزء من شخصية و هوية الحركة .

ويتضح من مخطط الأهداف العامة لحركة مجتمع السلم، أنه يتصف بصفة الاعتدال والالتزام بمبادئ الثورة الجزائرية، تلك المبادئ التي التزمت بها الحركة الوطنية قبل استقلال الجزائر، خاصة منها" جمعية العلماء المسلمين الجزائريين "التي كانت تمثل الإسلام الإصلاحي في الجزائر، كما أن الحركة وضعت" الفرد "أساس الأهداف التغيير التي تسعى إليها، بحيث أن المواطن الصالح القائم تكوينه على مبادئ الدين الإسلامي يمكن من إيجاد الأسرة الصالحة وبالضرورة المجتمع الصالح.

في حين جاءت بقية الأهداف في خط الاعتدال والدعوة إلى التصالح، ولا تخرج عن الإطار العام للسياسة الاجتماعية والاقتصادية التي عبر عنها في مختلف مواثيق الدولة الجزائرية، وهو ما يعبر عن التزام الحركة بالتوجه العام الذي سطره لها مؤسسها الشيخ محفوظ نحناح، وهو توجه لايكاد يخرج عن موقف جماعة الإخوان المسلمين، الداعي إلى تحقيق التغيير بانتهاج لأسلوب السلم والمصالحة.

تحليل نتائج الفرضية الثانية:

انطلقنا في بحثنا من سؤال يتمحور شطره الثاني حول هل أن هذا الخطاب الديني يوافق تطلعات الناخبين فجاءت الإجابة على النحو التالي و هي الإجابة المؤقتة في الفرضية التالية: **الخطاب الديني يوافق تطلعات الناخبين**

يوافق تطلعات الناخبين فان أغلب أفراد العينة أجابت بنسبة 65.5 %نسبة 90%من المبحوثين ترى أن الحركة قادرة على تحقيق رغبات و تطلعات المواطنين في بأن الحزب يلبي تطلعات المناضلين وأنها قادرة على تشكيل ضغط على الحكومة بنسبة 88%في حين 92 % من أفراد العينة يقرون بأن خطاب الحزب يحث على القيم المحافظة بينما إذا تعمقنا أكثر في مراعاة الخصوصية الثقافية والحضارية في الحركة أجاب معظم المستجوبين بنسبة 58.5% بنعمأما إذا كان حول وظيفة الحزب و رأي المناضلين فيه فأجابت مانسبته90.5%بأنهم مقتنعون بعملها وأدائها بينما 95%من أفراد العينة يقرون بوجود تواصل بشكل كبير بين الحزب و المجتمعو مانسبته 87%من المستجوبين ذكرت أن هناك انسجام بين الحركة والمشروع التنموي للمجتمع الجزائري ونسبة90%من أفراد العينة يعزون عمل الحركة من خلال المشاركة الدائمة في الانتخابات.

بعد تحليلنا لمعظم هذه نتائج تبين بأن الخطاب الديني لحركة حماس حسب مناضليها أو المتعاطفين معها قد جاء في صالح وصحة هذه الفرضية نظرا لعد اعتبارات من بينها:

-أن الخطاب الديني يوافق تطلعات الناخبين حيث يتميز بأنه يخاطب فئة الناخبين هذه و مرد ذلك إلى جاذبية الخطاب بالنسبة لهذه الجماهير و هو جزء من الهوية الأيدلوجية لهؤلاء الناخبين و هذا لما يتضمنه من مفاهيم الأسلمة و الأخلاق و القيم المحافظة لصيانة و استمرارية المجتمع.

– المشاركة السياسية للحركة أكسبها بعض من الخبرة في التسيير و التعامل مع النظام و حتى المشاركة في قرارات لصالح الناخبين من منظورهم و حق رغباتهم سواء بشكل فردي أو ماكان يتطلع غليه هؤلاء الناخبين.

– تكسير تلك الصورة النمطية عن الأحزاب الإسلامية و التي لا تحسن إلا الخطابات السياسية و ميولها إلى الغلو و التشدد حيث أثبتت الحركة القدرة على التسيير و المسايرة الوضع القائم سواء من النظام أو المعارضة.

– المحافظة على الخصوصية و المكونات الثقافية للحركة و عدم الإفراط بالمبادئ و المعايير التي أنشئت من أجلها رغم أنها مرت بالعديد من الهزات و الانقسامات في العديد من المرات و كذا المشاركة مع التحالف المنتمي للنظام و لكن رغم ذلك استطاعت الحركة ان تقنع الناخبين من خلال الخطاب المتبنى و تمريره إلى هؤلاء الناخبين من خلال قنوات و ممارسات سياسية و اجتماعية عندما تعلق الأمر بإيديولوجية خطابها و أبرز دور و قدرة الحركة على التنفيس على الكثير من التحقنات و التذمرات الاجتماعية.

–انتهاج خطاب يمثل الإسلام الوسطي المعتدل ساعد على زيادة عدد الناخبين خصوصا و أن الجزائر قد مرت بعشرية سوداء خصوصا و أن الخطب الراديكالي الذي تبناه الكثير من الإسلاميين و القائم على المغالبة و المطالبة بالتغيير الجذري لم يعد ناجحا و بروز خطاب توافقي يعترف بحق الأخر و لا يقصيه كما أن الناخبين أصبحوا يفضلون مثل هذا الخطاب لتفادي حالة الصدام مع النظام و التيارات الأخرى نظرا لحالة الانسداد التي يخلفها مما يدل على وجود وعي لدى الناخب عندما يفضل خطاب حركة حمس عن الأحزاب الأخرى.

– من خلال إن البرامج الحزبية التي تقدمها الأحزاب في الجزائر عادة غير واضحة لدى الرأي العام وذلك لعدة أسباب، افتقاد لرؤية واضحة حول التنمية بمختلف أبعادها، وتفتقر إلى وضوح للرؤيةحول مواجهة المشاكل الاجتماعية غير ان المستجوبين أكدوا بان

برنامج الحركة يمتاز بالوضوح و هو يوافق تطلعات الناخبين كما يؤدلج لخطاب الحزب ويلبي تطلعات المناضلين وتقديم برامج واقتراحات حول الأولويات التنموية خطابها وتصورها حول الإصلاح الاقتصادي والسياسي.

– إن الجهود المبذولة من طرف النخبة السياسية للحركة من حيث تعديل أو تفعيل الخطاب الديني في التوعية السياسية وإشراك أفراد المجتمع في القرار السياسي قد يعيد الثقة إلى أفراد الحزب ويربط انتمائهم بالحركة قد أثبت صحة الفرضية التي قمنا بصياغتيها حول ان الخطاب الديني يوافق تطلعات الناخبين لأنه يمس الجانب الهوياتي للناخب كما انه جسد الكثير مما يحمله هذا الخطاب على أرضية الواقع سواء في المجالات الاجتماعية و كل أوجه الحياة العامة.

IV-الهيكل التنظيمي

توضع الهياكل التنظيمية لتحقيق الأهداف، وكل هيكلية ومرتبة تنظيمية تحدد لها مهمات ومسؤوليات وتكون مرسومة أو موضوعة حول الواجبات والمهمات المطلوب أداؤها أو بلوغها من ثم ترسم الصلاحيات والمسؤوليات على ضوء تلك المراتب، مثل تجربة حركة مجتمع السّلم في الجزائر حاليا، والتي تتضخّم فيها الوظيفة السياسية على حساب الوظيفة الدعوية والتربوية.

وقد عرفت السيرورة التاريخية للحركة انتقالاً متسارعًا وتطورًا متصاعدًا في الفكر والتنظيم وإدارة الوظائف الأساسية لها، وذلك للتطورات الهائلة والانفتاح الكبير على مستوى البيئة الداخلية والخارجية لها، وخاصة بعد الانتقال من السرية إلى العلنية، ومن العمل الدعوي والتربوي – كجماعة – إلى الاهتمام بالشأن العام كحزبٍ سياسي ومؤسساتٍ للمجتمع المدني، وازدادت هذه الضرورة التجديدية عندما وصلت أو شارفت هذه الحركات الإسلامية على الوصول إلى الحكم، والانتقال بالفكرة من الفرد إلى المجتمع، ومن المجتمع إلى الدولة، وهي تتطلّع إلى تحقيق النهضة وصناعة الحضارة وأستاذية العالم و انطلاقا مما سبق سنتعرض للجانب التنظيمي و مدى تأثيره على سلوك الناخب كأحد أهم الآليات الذي يستند إليها الحزب في تمرير خطابه الديني و السياسي للناخب.

جدول رقم (32) يوضح معايير الاختيار لدى الناخبين عند الانتخاب

عملية الانتخابات	التكرارات	النسبة المئوية
عملية اختيار برامج	188	94 ،0
تزكية أشخاص	12	6 ،0
المجموع	200	100

نستخلص من خلال هذا الجدول رقم (32) أن عملية الانتخاب تحولت إلى عملية تزكية ومصادقة على اختيار برامج وهو ماأكده 94 %من أفراد العينة، فلا يتقدم إلى

الانتخابات إلا من تمت تزكيته من طرف القوى الاجتماعية والسياسية في الإطار الرسمي المعتمد على النزاهة والشفافية، وبالتالي تخضع لمقاييس موجودة في الحركة ووفق مبادئ و معايير يتم من خلالها انتخاب العضو المؤهل للانتخابات، فالديمقراطية تعني الاقتراع الحر والنزيه والخاضع لمبدأ تكافؤ الفرص، وهي حاضرة حسب مناضلي الحركة بحضور الأعيان وفاعليتهم حيث تتدخل هذه الفئة في أغلب القضايا المتعلقة بالجانب السياسي حيث يتصدرون المشهد ويوجهون أفراد الحركة على اعتبار أنهم أكثر خبرة ودراية بالشؤون العامة للحركة ولا يعارضهم أحد وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(33): يبين رأي المبحوثين في اختيار العضو المنتخب

المشاركة في الانتخابات	التكرارات	النسبة المئوية
الحركة	190	95 ،0
عامة الناس	8	4 ،0
المنطقة	2	1 ،0
المجموع	200	100

يتفق معظم المستجوبين و نسبتهم 95% على أن الأساس في اختيار مرشح الحركة يخضع لمقياس الحركة من حيث الأقدمية و الكفاءة دونما خضوع لمعايير أخرى مرتبطة بالعروشية أو أصحاب المال في حين نسبة 4%ترى انه من عامة الناس

تبين من **ملخص** هذا الجدول أن الأغلبية من أفراد العينة يرون أن العضو المنتخب أبن الحركة خصوصا أن هذه الأخيرة التي أنشئت لتحمل برامج سياسية تشخص المشكلات وتقترح الحلول وفق إيديولوجيات واستراتيجيات يضعها منظروا الحزب على المستوى المحلي والعام على حد سواء، تقوم بعرضها على المجتمع الذي يختارها ديمقراطيا لأجل خططها، لكن هذا لم يحدث في واقع مجتمعنا فالأحزاب تمثل هياكل وقنوات مفرغة تتخذها الشخصيات والمجموعات كشرط قانوني وكمطية توصلها إلى المناصب والاستحواذ على المجالس البلدية والولائية ولا يهمها في ذلك برنامج الحزب ولا توجهاته، بينما ما نسبته1%

ترى أنه إبن المنطقة من أفراد العينة فيرون أن التنافس يتم بين الأحزاب السياسية وبرامجها وهي فئة قليلة من المجتمع تناضل عسى أن تصل يوما إلى تحقيق هدفها وهو تطبيق الديمقراطية في سياستنا و تحقيق حركة السلم لبعض المكاسب السياسية جراء انتهاجها لخيار المشاركة السياسية رغم ان البعض استهجن ذلك بالنظر إلى فقدان بعض من شعبيتها نظرا لتقلص حريتها في النقد و المعارضة إلا أن الحركة اكتسبت نوع من الخبرة السياسية جراء المشاركة في المواعيد الانتخابية و الممارسات السياسية سواء من الأشخاص الذين ينتمون إليها أو الحزب كأداة لتمرير الخطاب في آلياته الاقتصادية أو الاجتماعية

.جدول رقم (34) يوضح العلاقة مابين من يمثلون الحركة في الإنتخابات و معايير الاختيار

التمثيل / الاختيار	الحركة		عامة الناس		المنطقة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
عملية اختيار برامج	180	74 ،95	6	19 ،3	2	06 ،1	188	94
تزكية أشخاص	10	33 ،83	2	66 ،16	0	00	12	6
المجموع	190	95	8	4	2	1	200	100

إن الحملة الانتخابية تتمحور حول شرح و اختيار البرامج الحزبية وهي تقارب أغلبية المبحوثين دلالة على أن قواعد الديمقراطية بدأت تترسم في وعي أفراد المجتمع وتظهر على سلوكاتهم السياسية رغم بعض العوامل التي تحول دون الانتقال إلى المناخ الديمقراطي منها عل سبيل المثال أن الأحزاب التي تدعوا السلطة إلى تطبيق الديمقراطية والشفافية وتكافؤ الفرص هي لم تطبقها داخل الحزب، وفترة الحملة الانتخابية عادة تنتهي قبل يوم التصويت

بحيث يكون المصوت مبرمجا لأداء عملية الانتخاب وفق توجيهات الحملة و حسب الجدول رقم (34) فنسبة 94 %من المبحوثين أكدوا على أنه اختيار برامج و هذا ما أكدته نسبة 95% على أن يكون المترشح يمثل الحركة أو بالأحرى من أبناء الحركة دونما اعتبار لنسبه أو ابن المنطقة المهم أن يكون مؤمنا بمبادئ و برنامج الحركة.

فالعملية الانتخابية تحدث ضمن مجال يسميه عالم الاجتماع بيار بورديو بالحقل السياسي ويصفه ب: " المكان حيث تتولد ضمن التنافس بين الفاعلين الذين يجدون أنفسهم متورطين فيه، منتجات سياسية، مشاكل، برامج، تحليلات، تعليقات، مفاهيم، أحداث "ولقد كشفت التجربة الانتخابية أهمية وسرية مرحلة اختيار المرشحين وفق اعتبارات

لهذا فالتنافس الانتخابي ماهو إلا معركة في صراع طويل لإثبات الذات وللمحافظة على الموقع في الخارطة الجيوسياسية فمؤشرات الممارسات الاجتماعية الثقافية كلها تثبت صحة الفرضية فهي وسائل تنشئة تهدف لإعادة إنتاج قيم و مبادئ الحركة ونشر وتطبع المؤسسات الرسمية والسياسية بطابع حزبي وتخترق قوانينها وتسيطر على العلاقات الرسمية داخلها.

ومن جهة أخرى تفتقر إلى أهم عنصر اجتماعي ممثل في قاعدة شعبية قائمة أصلا على مبدأ الانتماء

الاجتماعي، فالاعتقاد الأيديولوجي في حاجة إلى تدعيم طبقي في المجتمع، وهو في حاجة أكبر إلى توفر القاعدة العشائرية التي لازالت تلعب الدور الأساسي في خوض العمل السياسي وتولي مهام سياسية لتسيير شؤون المجتمع.

جدول رقم (35): يوضح علاقة الناخبين بالفائزين في الانتخابات التشريعية

الفائزين و علاقتهم	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	21	10 ،5
لا	62	31 ،0
أحيانا	117	58 ،5
المجموع	200	100

حسب نتائج الجدول رقم (35) كما هو موضح و في سؤال يتعلق باستمرار العلاقة بين الناخبين و الفائزين في الانتخابات أجاب مامجموعه 58.5 من المستوجبين أحيانا في حين أجاب 31بلا و 10.5 بنعم مما يبين على أن آراء الناحبين يربط بسلوك هؤلاء المنتخبين الفائزين و مدى تواصلهم مع المناضلين حتى و لو عن طريق قنوات داخل و خارج الحركة كما نستنتج أن الخطاب خلال وجود هؤلاء الفائزين في مرحلة النضال و العمل الجمعوي تختلف حين يفوز نظرا لعدة معطيات من بينها تقلد مسؤوليات جديدة خارج إطار الحركة و بالتالي وجود عدد كبير ممن يطالبون بالعديد من الحقوق واجباته اتجاه الحركة تقل وجوده في محيط يختلف حسب التيارات السياسية و الاجتماعية مما يجعل الناخب يتأثر سلوكيا في علاقته مع الفائزين

و فقدان الثقة أمام المناضلين يبدأ مع وجود العديد من الأمور للمواطنين و غياب قنوات عامة رغم أن الفائزين على مستوى محلي يبقون في اتصال غير أن الأمر في السنوات الأخيرة بالنسبة لأعضاء المجالس الشعبية الوطنية و تقلدهم لمهام عليا وزارة إلى غير ذلك مما يجعله مسؤولا على قطاع و لا يمثل فقط الحركة و زيادة المهام و الانشغالات، بعدما تضرب كل "المرجعيات القيادية" على مرأى **ومسمع** من الرأي العام، مما عزز من انطوائهم الشخصي وعزلتهم العامة، ودفع بهم إلى التفرغ لقضاياهم الحياتية، بعيدا عن وجع الاختلافات والخصومات، سواء على المستويات القاعدية أو المركزية لدى،

ممن تسلل اليأس إلى قلوبهم.

وهذا ماخلف "صعودا عشائريا" إلى مواقع المسؤولية الحركية في مختلف المستويات، مبنى على مقاييس الولاء للقيادة القائمة، ليتراجع بشكل رهيب مستوى التفكير والأداء"، لأن نواة النخبة الصلبة انشطرت كلية، وأصبح كل جزء منها يسوق "أتباعا من المريدين"، يأتمرون بأمره وينتهون بنهيه.

جدول رقم (36) يوضح الحزب متكامل ثقافة ومكونات

ثقافة الحزب	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	195	97،5
لا	5	2،5
المجموع	200	100

حسب الجدول المبين أعلاه فإن مانسبته 97.5%من المستجوبين بنعم و هم الأغلبية على ان الحركة استطاعت أن تكوّن حزبا متكاملا بثقافته ومكوناته في حين أن نسبة 2.5%أجابت بلا حول هذا الموضوع ويرجعون السبب إلى تقارب في وجهات النظر والاختلاف الثقافي والإيديولوجي وحتى المذهبي[1]في بعض الحالات بمحتواه و بعده الثقافي والحضاري للمجتمع الجزائري مع وجود مؤشرات لمعالم الهوية الوطنية الجزائرية ولا يطمس الهوية العربية الإسلامية الجزائرية عبر عن انتماءاتهم الهوياتية من جهة أخرى من حيث يراعي الجانب الثقافي والحضاري لكل منطقة حتى يتولد نوعا من التفاعل مع المجتمع خصوصا أن الحركة ذاب منهج حضاري يجتاز المفهوم المحدود التي أنشئت من اجله الأحزاب بل تتعداه إلى بعده الوطني و القومي و ما أدل على ذلك إلا مشاركتها مثلا في العديد من التظاهرات المناصر لقضايا الأمة العربية و الإسلامية مثل مناصرة القدس و

(1)- يتميز المجتمع الغرداوي بوجود العديد من الجماعات الدينية ومذهبين الإباضي و المالكي، جماعة الدعوة والتبليغ .....الخ مما يجعل منها خريطة فسيفساء دينية تتمايز فيها الأفكار و تتعدد الخطابات الدينية خصوصا وأن البيئة مستعدة لاحتضان الجماعات الدينية في ظل الصراع القائم و الخطابات التفاعلية بين الفرق و الحركات الدينية.

المسجد الأقصى بل تعدته إلى مشاركة الكثير قياديها في المنظمات الإقليمية و الدولية مثل رئيس الحركة سابقا عبد الرزاق مقري في رفع الحصار عن غزة وهو مايؤكد على الخط و النهج الذي سار عليه المؤسسون الأوائل بدءا من حسن البنا و مرورا بالشيخ محفوظ نحناح وبالتالي يؤكد على الخصوصية الحضارية و الثقافية للاتجاه و أنها لها ثقافة و مكونات تميزها عن باقي الأحزاب.

في حين جاءت بقية الأهداف في خط الاعتدال والدعوة إلى التصالح، ولا تخرج عن الإطار العام للسياسة الاجتماعية والاقتصادية التي يعبر عنها في مختلف مواثيق الدولة الجزائرية، وهو مايعبر عن التزام الحركة بالتوجه العام الذي سطره لها مؤسسها الشيخ محفوظ نحناح، وهو توجه لا يكاد يخرج عن موقف جماعة الإخوان المسلمين، الداعي إلى تحقيق التغيير بانتهاج أسلوب السلم والمصالحة.

جدول رقم(37) : يبين تصدر المشهد عند الحزب

يتصدر المشهد	التكرارات	النسبة المئوية
فئة المثقفين	177	88 ،5
الأعيان	23	11 ،5
المجموع	200	100

بيانات الجدول تؤكد أن نسبة 88.5 % من أفراد العينة يرون أن الفئة الفاعلة والتي بيدها الحل والربط في الحركة هي فئة المثقفين التي تمثل واجهة الحزب و هي التي تتصدر المشهد بحيث تنوب عنه في الخطاب وتتحدث باسمه وتتصدر المجالس وتصدر القرارات التي تطبق على الحركة كسلطة اجتماعية فلا يراجع لها قول ولا يرد لها رأي وعادة ما يساندهم رجال الدين.

ويأتي المثقفون في الدرجة الأولى فالمثقف يبقى دائما ابنا للبلد والمنطقة التي تعبت في تنشئته وتربيته وصلته إلى ما هو عليه، فلا يمكنه بأي حال أن يتجرأ ويتحدث أمام الأب إلاّ

إذا سمح الأب بذلك، والأب هنا ليس البيولوجي فقط ففي كل حقل وفضاء اجتماعي أب، ففي المشهد المصور آنفا يعتبر الفرد من الأعيان أب تستوجب طاعته في عرف المنطقة، ويعتبر الأب في جميع المستويات سواء كان البيولوجي أو المعلم والإمام أو أحد الأعيان والشيوخ أو الحكام والرؤساء نموذجا مثاليا محترما يقتدي به أفراد المجتمع ويحاكون تصرفاته ومواقفه ويتقمصون شخصيته، كما أن أفراد عائلة هذا الشخص يحاولون توارث هذا المنصب والمكانة مثل توارث الصنعة ويتنافسون مع عائلات أخرى للمحافظة على الرتبة.

يقول الباحث مختار الهراس: "من الواضح لدى ابن خلدون أن التحولات التي تلحق الوحدة العصبية الأولى، أن تفرز الملك كسلطة عليا متميزة، فإنها في نفس الوقت تفرز الجاه كمقياس جديد للترتب الاجتماعي، فتضحى الرتبة الاجتماعية حينئذ رهينة بالموقع الذي يحتله الأفراد...كتعبير أسمى عن الجاه...وإذ يسعى الناس عموما إلى خدمة صاحب الجاه، لما قد يمنحه إياهم من حماية أو مساعدة عند الاحتياج، فإن انتفاعه هذا يؤدي به في وقت وجيز إلى احتلال المراتب الاجتماعية العليا"[1]والسلطة الاجتماعية هنا هرمية قاعدتها الأسرة التي يترأسها الأب وترتقي إلى الجد ثم إلى جماعة العشيرة كبار العرش أو الأعيان مدعمة بالسلطة الدينية، فجميع أفراد المجتمع يجلونهم ويقبلون رؤوسهم تعبيرا عن الطاعة لأن الذي يخرج عن طاعتهم يفقد الاحترام والحماية الاجتماعية والمساندة ويتعرض للتهميش والمقاطعة، لهذا نجد في رضا الأعيان أول خطوة للفوز في الانتخابات، فعندما يصدر أمر من كبار العرش بتزكية مرشح ما سيلتزم جميع أفراد المجتمع بمساندته خوفا من غضب الأعيان، لأن الذي يتخلف أو يعارض أمرهم سيحرم من جاههم وحمايتهم إن اقتضى الأمر ومن جهة أخرى يتعرض للدعاء عليه التي قد تصيب صحته أو ماله أو عائلته، يضغط الأعيان على مسؤولي الأحزاب لتسجيل أبناء العشيرة والقبيلة في المراتب الأولى في القوائم الانتخابية ومن ثم يسعى رؤساء الأحزاب لكسب رضا الأعيان من أجل تجنيد تعبئة أفراد

(1)- المختار الهراس ، **القبيلة و العصبية**، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2001 ، ص 147.

المجتمع للمشاركة في الانتخاب والتصويت لصالحهم بشكل تبادلي، ومن المبحوثين من يرون أن السياسيين سواء رؤساء الأحزاب أو أصحاب القرار في السلطة هم أكثر فعالية حيث يمثلون نسبة 22، 5 % من أفراد العينة، لأن السياسيين يستخدمون الأعيان كأدوات لتحقيق أهدافهم، يقول أحمد شنكي بهذا الصدد: "ليس الأمر بجديد أنّه يتبين من خلال الجدول أن النسبة العالية من أفراد العينة والتي تمثل 78، 1 % في رأيها أن الأعيان الذين يمثلون الحركة هم من يتصدر المشهد في الأحداث وفي المناسبات وعند زيارة الوفود والمسؤولين السياسيين للمنطقة ولديهم الأولوية في عرض الحال عن المنطقة وإلقاء الخطاب باسم المجتمع.

جدول رقم (38) : يبين معايير اختيار المترشح عند الناخبين

اختيار المترشح	التكرارات	النسبة المئوية
شخصية المترشح	21	10 ،5
الأفكار و الحلول التي يقترحها	60	30 ،0
انتمائه الحزبي	119	59 ،5
المجموع	200	100

يتفق معظم المستجوبين في الجدول رقم (38) و نسبتهم59.5%على أن الأساس في اختيار المرشح هو انتمائه للحزب دونما مراعاة لمعايير أخرى أي لايخضع لمقياس الحركة من حيث الأقدمية و الكفاءة دونما خضوع لمعايير أخرى مرتبطة بالعروشية أو أصحاب المال في حين نسبة30%تركز على الأفكار و الحلول التي يقترحا المترشح ترى انه من عامة الناس بينما نسبة 10.5% ترى أن شخصية المترشح هي التي تجذبها و ترى أن عملية الترشح تتوقف على الشخص القوي يصوت لصالحه فمهما كانت إمكانياته لاتحقق مبتغاه سوى علاقته دائما بالحياة الاجتماعية حيث تصدر عن المجتمع وتتغنى منه لأن

النسق السياسي جزء من النسق الاجتماعي الخام وبالتالي فمعيار الترشح يرجع بالدرجة الأولى إلى شخصية المترشح والوزن الاجتماعي للفرد

جدول رقم (39): يوضح معيار اختيار الصحبة الزملاء في الحركة

الصحبة	التكرارات	النسبة المئوية
على أساس عرقي	9	4 ،5
على أساس الالتزام الديني	80	40 ،0
على أساس المستوى التعليمي	111	55 ،5
المجموع	200	100

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن أعلى نسبة هي55، 5 % والتي تمثل المبحوثين الذين صرحوا بأن أهم معيار بالنسبة لتكوين الصحبة يتمثل في المستوى العلمي تليها نسبة معتبرة مقارنة بسابقتها وهي40 % والذين هم المبحوثين الذين يسعون لتكوين صداقات على أساس الالتزام الديني ولعل أضعف نسبة هي 4.5% وتمثلت في الذين صرحوا بأن ما يهم هو أن الصديق ينتمي إلى نفس العرق أني على أساس القرابة والدم.

إلا ان أكبر نسبة من المبحوثين أكدت على ان الأهل للصحبة هو صاحب المستوى التعليمي مما يدل على ان معظم المستجوبين كما هو معلوم من الفئات الشابة خصوصا أنه معروف عن الحركة استقطابها و استهدافها للشباب و خاصة منهم الجامعيين و بالتالي فإن أكبر نسبة من العينة كانت من الشباب مما يدل على ان هناك تغييرا على مستوى التفكير في الحركة نظرا لن المناضلين أغلبهم من الشباب و مع انتشار التعليم الجامعي بقوة مقارنة بالسنوات الماضية و تعلم نسبة كبيرة من هؤلاء خصوصا و ان الحزب يمتاز باحتضانه للنخبة مما يؤكد على أن هناك منحى جديد تركز عليه الحركة أو نوع من التيار إصلاحي وعلى مستوى قاعدي يمثل هذه الفئة و تطمح إلى تقديمه كنموذج للمجتمع في حين أجابت نسبة 40% بأنهم يفضلون أن تكون الصحبة على أساس ديني نظرا لأنهم تربوا في حضن

الحركة الإخواني قبل تأسيس الحزب و ترى هذه الفئة أن رابطة الدين أكثر من الروابط الأخرى نظرا لأن قيم الدين تحث على التكيف والوئام والانسجام بين المسلم و أخيه المسلم بغض النظر على علاقات قرابية أخرى و بالتالي فالعلاقات تكون أكثر فاعلية بالتواصل والاتصال مع الآخرين لكن تجمعهم أخوة الدين لقد أحدث المد الإسلامي تغييرا كبيرا في البنية الاجتماعية، فأصبحت وحدة المجتمع البنائية هي الفرد المسلم الذي كان ولاءه وانتمائه للإسلام فقط أو كما قال الصحابي سلمان الفارسي:

أبي الإسلام لا أب لي سواه – إذا افتخروا بقيس أو تميم

و بالتالي فهو استثمار في عناصر الهوية عبر تجسيد لما يرون ان يكون هو الفيصل في الصديق أو الصاحب و هذا ما يرونه جزء من الخصوصيات التي تتوفر في بيئة الحركة من خلال العمل الجمعوي في شقيه الاجتماعي و السياسي.

جدول رقم (40) : يوضح العلاقة مابين اختيار الزميل و اختيار المترشح

اختيار الزميل / اختيار المترشح	على أساس عرقي		على أساس الالتزام الديني		على أساس المستوى التعليمي		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
شخصية المترشح	**1**	**4، 76**	**5**	**23، 8**	**15**	**71، 42**	**21**	**10، 5**
الأفكار والحلول التي يقترحها	**2**	**3، 33**	**27**	**45**	**31**	**51، 66**	**60**	**30**
انتمائه الحزبي	**6**	**5، 04**	**48**	**40، 33**	**65**	**54، 62**	**119**	**59، 5**
المجموع	**9**	**4، 5**	**80**	**40**	**111**	**55، 5**	**200**	**100**

من خلال هذا الجدول الجدول رقم (40) يتضح لنا أن أعلى نسبة تمثلت في 55.50% من المبحوثين يختارون زملائهم كانت على أساس المستوى التعليمي أي ثم نلاحظ أن هذه النسبة تتناقص إلى 40%و للذين يختارون على أساس الالتزام الديني على التوالي ولو لاحظنا النسب التي هي داخل الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة هي 71.42%من المبحوثين الذين صرحوا بأنهم في اختيار المترشح يركزون على شخصية المترشح أولا ولعل

هذا التصريح جعلهم يختارون زملاء على أساس المستوى التعليمي ما يهم بحثنا في هذا الجدول هو نسبة 59.5 %وهي أكبر نسبة نفس انتمائهم الحزبي و الذين يختارون ويريدون زملاء على أساس المستوى التعليمي و هذا ما تأكده نسبة 71.42 %في حين أن مانسبته هذه النسبة إلى30%ركزت على قضية الأفكار والحلول التي يقترحها المرشح غير أنهم يتفقون حول اختيار الزملاء على أساس المستوى التعليمي رغم أن العمل الأساسي حتى و إن لم يكن صريخا ألا وهو العامل الديني يؤكد ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات سواء الإنتماء الحزبي طبعا الحركة ذات توجه إخواني إسلامي تترجم ذلك من خلال ثنائية الدين و السياسة التي ترتكز على معطيات في اختيار المرشح ولاءه للحركة و للخط المسطر سواء بمرجعية إخوانية ثم تأتي المؤشرات الأخرى مثل المستوى التعليمي وشخصيته أي أن أهم شئ هو الجانب يكون إبن الحركة و بالتالي فالمستوى التعليمي رغم أنه مطلوب كما يوضحه الجدول إلا يبقى دائما خاضع ضمن مقاييس الحركة لأنه حسب هؤلاء المناضلين فإن لهذا الحزب هوية متميزة ذات مرجعية و لها ضوابط تجعله يتجه إلى ان يكون علاقات شخصية مع المناضلين أي نوع من الضبط الاجتماعي في بعده الداخلي في الحزب أولا ثم خارج الحركة من خلال العلاقات الاجتماعية ويكون علاقات شخصية مع زميل له نفس الانتماء والذي يقصد به مدى توفر صفات معينة تجعل الأفراد الآخرين يميلون لهذا الفرد أو الجماعة وينجذبون إليه، ويمثل التجاذب بين أعضاء الجماعة حاجة نفسية واجتماعية دافعة إلى تكوين الجماعة.

من خلال هذه القراءة الإحصائية نلاحظ أنه كلما كان زاد مستوى تعليمي للزميل كلما كان أكثر انجذابا سواء سياسيا أو من خلال الرفقة و الزمالة و الصداقة كلما كان له القبول فالبنى الاجتماعية والنسق الاجتماعي يفرض من خلال انتمائه الحزبي و كذلك من خلال مستواه التعليمي و هذا مالمسناه في حركة حمس لتقديم مرشحيها فقلما نجد مرشحا لا يملك مواصفات النخبة في معظم المواعيد الانتخابية و هو ما يؤكد على أن هناك نوع من نظام البيعة كما هو موجود في العديد من الجماعات الدينية و الإسلامية في اختيار مناضليها ،

إن نجاح المناضل أو المنتخب يركز على مجموعة من القواعد سواء في البرنامج الانتخابي أو في البرنامج العام يتم ضبطها وفق مرجعية دينية تمثل الاتجاه العام للحركة أو الجماعة.

جدول رقم(41) : يبين العلاقة مابين قيادات الحزب والناخبين

قيادة الحزب	التكرارات	النسبة المئوية
كثيرا	184	92 ،0
نوعا ما	10	5 ،0
قليلا	6	3 ،0
المجموع	200	100

ترى الأغلبية في الجدول رقم (41) بنسبة 92% من أن قيادات الحزب تهتم بالقاعدة النضالية كثيرا لها عكس ماهو شائع في بقية الأحزاب أي لا يوجد بها أصحاب الخط الأوليجاركي في حين نسبة 5 %ترى بان الأمر متفاوت أي بينما نسبة 3%أجابت بأن الموضوع قليلا نوعا ما أو نادرا.

عملت الحركات الدينية الاجتماعية على بلورة نفسها وتحقيق أهدافها –في ظل الظروف التي ساعدت على بروزها كحركة إنقاذ للمجتمع من مختلف الأزمات التي يمر بها كحالات الاضطراب التي يكون فيها بقاء المجتمع وتماسكه واستمراره مهدد ا[1]"لذلك كانت هذه الحركات الدينية الاجتماعية...بمثابة استجابات للأزمات الروحية والاجتماعية والسياسية الحادة التي شهدها ولازال يشهدها مجتمعنا العربي الإسلامي "من خلال قيادة " كاريزمية ملهمة وملتزمة بإحداث نقلة روحية أو ثورية للمجتمع "، وهي شرط أساسي لظهور هذه الحركات، فالكاريزما حسبما ذهب إليه" فيبر "هي صفة خاصة لشخصية الفرد، وبها يتميز عن غيره من الأفراد العاديين، وبها يعامل على أنه يملك قوى فوق إنسانية، توصله إلى حد التقديس والعمل بما يقول وإتباع مايفعل .وللشخصية الكاريزماتية–حسب فيبر –سمتان أساسيتان هما:

(1)– المستقبل العربي، **العدد 08 / 1989**، ص 123.

1-الكاريزما دعوة إلى العنصر الغير العقلي في الطبيعة الإنسانية.

2- تتسم بكونها خارجة عن الطبيعة العادية، وهي بذلك تشكل المعارض بشدة لكل من السلطتين البيروقراطية والتقليدية، وهي "القوة الثورية المتميزة في التاريخ الإنساني" ، في بروز الكاريزما[1]"

يعني الدعوة إلى نشر قيم جديدة وإحساس يرفضا لماضي ووعد وأمل في المستقبل.إن الحديث عن الشخصية الكاريزمية لايعني أن نضع " القيادات الملهمة " بالفكر التغييري في الحركات الدينية-الاجتماعية المعاصرة في نفس المرتبة مع الرسل والأنبياء كما قد يبدو للبعض لأن الأنبياء والرسل يملكون فعلا القوى فوق الإنسانية حيث يوحى إليهم الفكر والسلوك .

في حين أن قادة الحركات الدينية يستمدون كاريزمياتهم من طبيعة الظروف التي وجدوا فيها وقد يستخدمون ما جاء به الأنبياء والمرسلون قولا وعملا، هدفهم في ذلك إعادة المجتمع إلى التعاليم الدينية الصحيحة بعدما مسها من سوء تفكير وتدبير. وخلاصة القول أن فهم العلاقة بين الدين والتغير الاجتماعي في المجتمع، لا تتم بمعزل عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مر ويمر بها المجتمع، خلال فترات تاريخية مختلفة

جدول رقم (42) يوضح وظيفة الحزب عند أفراد العينة

وظيفة الحزب	التكرارات	النسبة المئوية
لخدمة المجتمع والمطالبة بتحسين أوضاعه	194	97 ،0
بغرض المشاركة في صناعة القرار	6	3 ،0
المجموع	200	100

(1)- **نفس المرجع**، ص 126.

وإذا أمعنا النظر في النسب التي هي موجودة داخل الجدول فتجلى لنا أهمية التي يوليها الناخب لمفهوم عمل الأحزاب و التي كانت بنسبة 97% التي أجابت إن وظيفة الحزب في الأساس ترتكز على المطالبة على خدمة المجتمع والمطالبة بتحسين أوضاعه في حين صرح 3% بأن الوظيفة الأساسية لها هي المشاركة في صنع القرار و عليه نلاحظ ان سلوك الناخب يفضل أولوية الاجتماعي على السياسي و هذا مايضعنا على أن الوضع القائم بالدرجة الأولى هو المحافظة على تماسك المجتمع و تحسين أوضاعه من خلال مراعاة الظروف الاجتماعية خصوصا و المعروف أن معظم مناضلي الحركة من ذوي الاتجاه الإخواني و هذا الاتجاه معروف عنه متغلغل في الأوساط القاعدية من خلال الجمعيات و العمل الخيري و اكتسابهم تجارب في هذا المجال مع مر السنين كما أن خطابهم السياسي يتجلى فيه الجانب الديني من خلال القيم التي تراعي الإنسان و أنه الأمر لا يقتصر على أن هذا الخطاب هو للاستهلاك

فالحركات الاجتماعية يجب أن تعامل على أنها" وعي ذاتي "للأفراد، وكمحاولات ناجحة لخلق التجديد في النسق الاجتماعي، ويعني هذا أن الحركات الاجتماعية قد تظهر في بعض الفترات بصورة واضحة ومحددة وقوية، وقد تظهر في فترات أخرى بصورة هامشية وضعيفة غير قادرة على الاستمرار، والتحول إلى قوة تغيير أساسية في المجتمع مع الإشارة أن" روبرت ميرتون "قد ميز بين " التغير الموجه " و " التغير الغير الموجه" ، فينظر إلى الأول بأنه محكوم عليه بالفشل مالم يأخذ بعين الاعتبار مفاهيم الوظائف الظاهرة والكامنة، فيقول..." بحث التغير الاجتماعي دون إدراك الوظائف ا لظاهرة والكامنة التي يؤديها تنظيم اجتماعي خاضع للتغير يعني أن ننغمس في شعائرية أكثر مما ننخرط في هندسة اجتماعية "[1].

(1) – مريم أحمد مصطفى وآخرون، **التغير ودراسة المستقبل**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2002 .

جدول رقم(43) : يوضح الرضى اتجاه الحركة في الميدان السياسي عند أفراد عينة

الرضى اتجاه الحركة	التكرارات	النسبة المئوية
راضي تماما	166	83 ،0
غير راضي تماما	34	17 ،0
المجموع	200	100

نستخلص من خلال هذا الجدول أن الرضى الذي تشعر به على الطريقة التي تتطور بها الحركة في الميدان السياسي وهو ما أكده 87%من أفراد العينة في حين ذكر 13%من نسبة المبحوثين أنهم غبر راضين عن صيرورة الحركة في المجال السياسي.

يأتي ذلك على العموم و المميز لحركة حمس أنها تستهدف نوعية من المناضلين يهتمون بالنضال انطلاقا من المرجعية الدينية للإخوان المسلمين من جهة و كذلك من الإرث التاريخي للاتجاه و تعامله مع الأنظمة السياسية لذلك رغم الهزات التي تعرضت لها الحركة سواء من الداخل أو من الخارج إلا أن ذلك حسب مناضليها يعتبر ضمن الرصيد السياسي و تجارب في التعامل مع التحولات والتغيرات الإقليمية و الدولية التي تشهدها البلاد و أثر ذلك عليهم سواء و أن من بين المبادئ التي لمسناها خلال دراستنا و بحثنا هذا أولوية الوطن على المرجعية الإخوانية العالمية بل يتعدى الأمر من خلال الرصيد الذي ساهمت في الحركة بالتمسك بهوية الدولة الجزائرية سواء عبر الزعيم الروحي الراحل محفوظ نحناح أو من خلال الحكمة المنتهجة من طرف القيادات التي أتت بعده و المشاركة في التحالف الرئاسي أو ثقافة التداول على هرم السلطة داخل الحزب و الذي لم نره إلا في حركة حمس مما يؤكد عملية التداول الديموقراطي.

لقد تعرضت حركة الإخوان المسلمين في الجزائر إلى "سقوط مروع" في بورصتها الدعوية والسياسية والتنظيمية والاجتماعية، بفعل الآثار السلبية التي تركتها تداعيات

النزاعات الداخلية على واقع وآفاق الجماعة، والبداية كانت بتجزئة المجزأ وتكسير المكسر وإضعاف الضعيف، لأن الحركة أصلا كانت تعيش مضاعفات التحول الانتقالي إلى طور ما بعد الزعيم المؤسس، تزامن ذلك مع تركة تجربة سياسية بدأت شروطها الموضوعية تفقد برأي البعض مقوماتها الإستراتيجية بعد تعافي البلاد من عشرية الموت، في ظل تمديد حالة الانغلاق وتفاقم ظاهرة الفساد، مع توسع دوائر الفقر والاحتياج رغم تسجيل الوفرة المالية.

-تحليل نتائج الفرضية الثالثة

جاء هذا الفصل ليحقق في فرضية قمنا بصياغتها مسبقا ألا وهي: **الهيكل التنظيمي للحزب الديني يجعل الناخب يفضله على الأحزاب الأخرى.**

نستخلص من خلال هذا الجدول أن عملية الانتخاب تحولت إلى عملية تزكية ومصادقة على اختيار برامج وهو ماأكده94 % يتفق معظم المستجوبين و نسبتهم95% على أن الأساس في اختيار مرشح الحركة يخضع لمقياس الحركة من حيث الأقدمية و الكفاءة مانسبته 97.5%من المستجوبين بنعم وهم الأغلبية، على أن الحركة استطاعت أن تكوّن حزبا متكاملا بثقافته ومكوناته بنسبة88.5%من أفراد العينة ، في حين يرون أن الفئة الفاعلة والتي بيدها الحل والربط في الحركة هي فئة المثقفين مانسبتهم59.5%على أن الأساس في اختيار المرشح هو انتمائه للحزب دونما مراعاة لمعايير أخرى بينما نسبة55، 5%والتي تمثل المبحوثين الذين صرحوا بأن أهم معيار بالنسبة لتكوين الصحبة يتمثل في المستوى العلمي تليها نسبة معتبرة مقارنة بسابقتها وهي40% والذين هم المبحوثين الذين يسعون لتكوين صداقات على أساس الالتزام الديني أما 92%من المستجوبين فقد ذكرت أن قيادات الحزب تهتم بالقاعدة النضالية كثيرا التي أجابت إن وظيفة الحزب في الأساس ترتكز على المطالبة على خدمة المجتمع والمطالبة بتحسين أوضاعه أما فيما يتعلق بالرضى الذي يشعر به المناضلون على الطريقة التي تتطور بها الحركة في الميدان السياسي فقد أكد87 % من أفراد العينة أنه إيجابي وقوي.

-إن الكثير من الحركات الإسلامية تسير في منهج معتدل وواضح و انخرطت في العملية السياسية بل تعدت ذلك إلى المشاركة في التسيير الشأن العام و هي تختلف رعن الحركات الأخرى و الأحزاب الأخرى من ناحية تصوراتها الفكرية و أساليبها السياسية من ناحية التطبيق.

– استمرار فعالية وقدرة السلطة الاجتماعية المتمثلة في المثقفين وأبناء الحركة على قيادة المجتمع والتحكم في مساراته وتوجهاته ومعالجة الأحداث المستجدة وهم من يصدرون خطاب الحركة سواء من خلال الممارسات الاجتماعية أو السياسية أو من الهيكلية في منظومة الحركة وتواصلها مع الناخبين سواء بآليات يزكيها الحزب من خلال معايير الترشح أو من خلال الخطاب، وهذه المكانة اكتسبوها من تجربتهم والتي تسمح لهم دائما بتصدر المشهد.

– حسب الناخبين فإن الهدف من مشاركة حركة حمس في الحكم هو تدريب كوادر و إطارات الحركة بالاقتراب من مصادر صناعة القرار و الإطلاع على الإدارة و من ثم تكسير تلك القاعدة بأن الحزب شأنه شأن الأحزاب الإسلامية الأخرى لا تحسن إلا الخطاب السياسي بل أعطت نموذجا في التسيير وفق هيكلية الحزب مما جعل الناخبين يرضون عن الحزب سواء على مستوى قاعدي أو هرمي.

– مشاركة الحركة في المشروع التنموي للمجتمع أو الدولة الجزائرية في كل المناسبات بدءا من الوزارات أو تسيير الشأن العام عبر المجالس المحلية مما جعل الناخب يفضلها عن الأحزاب الأخرى و تغيير صورة أن الأحزاب الإسلامية تفتقر في برامجها إلي رؤية في كيفية الحكم، وكيفية المخرج من الأزمة الاقتصادية، ومعالجة المشاكل الاجتماعية

– النموذج الهيكلي للحركة حدد آليات واضحة للتناوب على السلطة بوجود ديمقراطية داخلية للحزب مما يفصح عن سر بقاء التصلب التنظيمي والهيكلي للحركة و توجه الناخب للنضال داخل الحزب أو التعاطف معه و تأييده عن الأحزاب الأخرى و تقديم الكفاءات من أبناء الحركة و الموالين لها سواء لمعيار الأقدمية و الكفاءة و هذا ماجعل القاعدة الجماهيرية للحزب تتوسع و خطابها يلقى جاذبية لدى جمهور عريض عكس ماهو متداول عند الكثير من الأحزاب و التي لها معايير أخرى في معيار الترشح في غالبه ظرفي أو موسمي مرتبط بالمواعيد الانتخابية.

– تبني الحركة لمبدأ الانبثاق من الشعب و المطالبة بخدمته و تحسين أوضاعه كوظيفة تجسدت في الواقع رغم العراقيل التي تتلقاها على مستوى إداري كذلك اقتراب قياداته من القاعدة النضالية و الشعبية مما أكسبه تعاطفا كبيرا حتى عند من ليس منتميا لأي حزب، و فضل الإنتخاب للحركة نظرا لهيكلية الحزب التي يرى فيها أقرب إلى المواطن البسيط عكس ماهو موجود في الأحزاب الأخرى و التي يفقد الناخب علاقته مع المنتخبين بمجرد انتهاء المواعيد الانتخابية فهناك واقع أوليجاركي للأحزاب السياسية في كل طموح ديمقراطي وطموح التغيير على مستوى القواعد الحزبية و هذا غير موجود لدى الحركة و التي بين مناضليها على ان الفائزين مكن أبناء الحركة تبقى علاقتهم قائمة بالرغم من تقلدهم مناصب قيادية في الدولة سواء عموديا أو أفقيا بل إن قنوات التواصل و الحوار و طرح الانشغالات تبقى قائمة و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى الهيكل التنظيمي للحزب وكذلك إلى التنشئة السياسية لأبناء الحركة و التي تصب في هذا الاتجاه و هذا ماجعل الناخبين يفضلونه على الكثير من الأحزاب.

فمؤشرات الممارسات الاجتماعية في أوجه النشاط الاجتماعي وفي مجالات غير السياسية للحياة لاجتماعية تثبت صحة الفرضية القائلة: الهيكل التنظيمي للحزب الديني يجعل الناخب يفضله على الأحزاب الأخرى نظرا لإتاحته الفرصة أمام الجميع و قاعدته المبنية على التشاور مع أبسط مناضل على هرم القيادة من خلال الهيكل التنظيمي للحزب أو إعادة مفهوم القيم الهوياتية للدين الإسلامي بنموذج هو أقرب مايكون من الناخب.

خـــاتمة والنتائج العامة للدراسة

خـــاتمة والنتائج العامة للدراسة

مرت الحركات الإسلامية بتجارب صعبة مع أنظمة الحكم، مما جعلها في حالة تصادم معها، ومع تسارع التحولات السياسية افرز مناخا سياسيا مغاير في البلد. و فتحت أمام الحركات الإسلامية الانخراط في الحياة السياسية تدريجيا، وقبولها بقواعد لديمقراطية غير أن نجاح هذه الحركات في ترسيخ التجربة الديمقراطية كان رهينا بمدى استيعابها لطبيعة المرحلة، و قدرتها على إيجاد حلول فكرية و عملية مناسبة لإشكاليات التخلف و التنمية، و تركزت اغلب الأبحاث الأكاديمية التي تناولت حول الدلالات، السياسية و الثقافية لهذا الصعود في سياق هذه الديناميات، و قدم الخطاب الديني السياسي نموذجا عصريا لتطبيق الدين يجمع بين المعرفة العلمية وبين الالتزام الديني، وتحول الخطاب الديني لحركة حمس إلى عدد كبير من الأفراد والفئات الاجتماعية، وأصبح أيضا مظلة اجتماعية وسياسية لفئات سكانية ترى نفسها محرومة أو مهمشة أو لها مطالب سياسية أو اجتماعية خاصة بها وتبحث عن شركاء وحلفاء يحملون مطالبها، ولم يعد الخطاب الديني برنامجا يخص جماعة محددة أو تدعو إليه مجموعة من أعضاء جماعات مؤمنين بجماعتهم وبرنامجهم، ولكنه أصبح فكرة اجتماعية وسياسية سائدة ومنتشرة يؤمن به كثير من الناس من غير الإخوان المسلمين، بينما يحمل "الإسلام السياسي" مشروعه السياسي والتنظيمي والاجتماعي أبعادا دينية، ومن الموضوعية بمكان أن نعترف بالدور الذي أدته حركة حمس في إعادة البعث للهوية الوطنية والقومية للأفراد والقائمة أساسا على عنصري الإسلام والثقافة العربية، ومن ثم يمكن الحكم بأن المشروع الإسلامي عبر الخطاب الديني المتبنى من هذه الحزب، ورغم ضعف إنجازه في الوصول إلى السلطة، فإنه يعتبر قد حقق وأنجز ما يؤهله لأن يتحدث باسم الرأي العام في المجتمع، من خلال آليات الخطاب الديني الذي تحمله و المنضوي تحت اللعبة الديمقراطية الخاضعة للقوانين الدستورية، ذلك ما أثار اهتمام الباحث حول الموضوع هو الدور الذي لعبته الحركة في تعديل سلوكات الأفراد خصوصا في المواعيد الانتخابية فالناخب يميل إلى أن الإسلام هو الحل ويرى أن تعاليمه تتماشى مع مقتضيات

العصر، كما أننا نستطيع أن نعيش بديمقراطية في مجتمع مسلم و بالتالي تفعيل دور الدين في الحياة السياسية والاجتماعية بمختلف مشاربها فنجد أن العلاقة بين الناخب و الأحزاب الدينية لم تعد فقط روحية من خلال شعائرية و طقوسية المفهوم الديني بل تعدته إلى المطالبة ببعث الجانب الهوياتي في الحياة السياسية و إن الناخبين يميلون إلى التيار الإسلامي و يحاول أن يختار مشاريع الأحزاب ذات التيار الإسلامي من أجل إشباع الحاجات النفسية و غيرها و الإجابة على الكثير من التساؤلات بل الأمر يتعدى المفهوم العقائدي إلى أكثر من ذلك خصوصا مع التجربة التي مرت بها الحركة كاتجاه أو كحزب سياسي لعب الدور المنوط بها باعتراف التيارات السياسية الأخرى عندما غلب مصلحة الدولة و الوطن على المصلحة الحزبية الضيقة و أنتج خطابا دينيا معاصرا يستطيع ممارسة اللعبة من خلال آليات ووسائل و ميكانيزمات مررت هذا الخطاب إلى قطبي النظام و المعارضة كنموذج جعل من الناخب يفضله على الكثير من خطابات الأحزاب حتى التي تشاركه نفس التيار و أثبت ذلك باستقطاب الناخبين بصورة متزايدة رغم التشويش الذي تعرضت له و ان الخطاب الذي تحمله أكبر من أن ينزل إلى مستوى لا يليق بسمعة الحركة و أتقنت اللعبة حتى أصبحت جزء من المعادلة السياسية في الجزائر و منها خلصنا إلى نتائج من بينها:

– يمثل الدين أحد أهم العناصر المكونة للوعي الاجتماعي، فهو يلعب الدور الأكبر في التماسك الاجتماعي، وتزداد به قدرة المجتمع على تجاوز العديد من التحديات، إضافة إلى أنه يشكل أحد أهم المحددات المنظمة لأنماط السلوك الفردي والجماعي في المجتمع.

–كما إن تأثير الخطاب الديني سيتزايد بدل من أن يتناقص وستزيد الحركات من مطالبها حول إجراء تغيرا ت سياسية واجتماعية في إتباع سياسة إحداث التغيير الذي تنادي به فنجد أن العلاقة بين ميول الناخب وبرامج المترشحين قوية، فالناخب يختار مشاريع الأحزاب ذات التيار الإسلامي والتي تعبر عن الهوية لديه سواء من خلال الذاكرة الجماعية و التنشئة أو من خلال جاذبية الخطاب.

– انتهاج خطاب يمثل الإسلام الوسطي المعتدل ساعد على زيادة عدد الناخبين خصوصا و أن الجزائريين قد أصيبوا بصدمة جراء العشرية السوداء و كذلك العنف الذي لازم الخطاب الديني الراديكالي ليجدوا أن هناك خطابا دينيا معتدلا يستقطب الكثير من الناخبين نظرا لعقلانيته و عدم إقصاء الآخر سواء من ناحية التنافس السياسي أو الفكري عبر التواصل أو حتى المشاركة في اتخاذ القرار رغم الفوارق الإيديولوجية الشاسعة بينهم

– مشاركة الحركة في المشروع التنموي للمجتمع من خلال تعديل خطابها دون المساس بالثوابت المتبناة من الحركة و عدم تعارض هذه الثوابت مع القوانين الدستورية سمح باستقطاب الكثير من الناخبين مما يدل على وجود وعي لدى الناخب بأهم الخطابات التي تناسبه و بداية ظهور مايسمى بالوعي السياسي لدى فئة من مناضلي الحركة أو المتعاطفين معها خصوصا و أن النتائج أثبتت ذلك من خلال التصويت للحركة من جهة و كذلك عبر آليات وتواجدها كأحد الأحزاب الكبرى في البلاد حيث يعتبر الدين جزء من تشكيل الوعي الجماعي لهذه المجتمعات، ومن هنا تصبح عملية التحريك و الحشد السياسي لأفراد هذه المجتمعات وتعبئتهم سياسي سهلة جدا وذات فعالية أثناء المواعيد الانتخابية.

يجب أن يفسح المجال للحركات الإسلامية لتأخذ دورها و الوقت الكافي لانجاز برامجها، و في مثل هذه الظروف تكون الفرصة لإثبات حسن النية من جانب الحركات الإسلامية خصوصا و أن هذا الخطاب يحمل عدة مدلولات تؤكد على أن قيامها بالكثير من التعديلات تماشيا مع الديمقراطية بتركيبتها أو أنماط الخطابات التي تعبر عنها، فبعد مرور عقود طويلة من ظهور أول تعبير لها في البلدان الإسلامية، ساهمت بشكل كبير في إحداث تحول جوهري، سواء على مستوى الإيديولوجي الذي تتبناه أو على مستوى الممارسة السياسية التي تنتجها، غير أن نجاح هذه الحركات في ترسيخ التجربة الديمقراطية رهين

بمدى استيعابها لطبيعة المرحلة، و قدرتها على إيجاد حلول فكرية و عملية مناسبة لإشكاليات التخلف و التنمية.

– تعتبر الديمقراطية كخيار هي الوسيلة الأولى و الوحيدة التي من خلالها يمكن للحركات الإسلامية إن تحقق أهدافها، فلقد كانت الديمقراطية هي الخيار الوحيد الذي قدم الفرص للحركات الإسلامية للظهور و المشاركة في الحياة السياسية، وأنها ستكون الخيار الوحيد الذي يقدم الفرص الضرورية المحتملة للحركات الإسلامية في الوصول الى السلطة و لذا عليها أن تتقيد في خطابها الديني السياسي بقواعد الديمقراطية و أن تنتهج هذا المنهج خصوصا و ان الناخب أصبح يرى انه لابد من مواكبة الكثير من النماذج التي نجحت دونما المساس بأي من القوانين المنظمة للدولة سواء في شكلها أو مضمونها خاصة و أن الكثير من منظري و مفكري الحركات الإسلامية أصبح يقومون بالعديد من المراجعات الفكرية للوصول إلى معرفة أسباب فشلها في استقطاب الناخبين أو الوصول إلى الحكم.

ضرورة الاهتمام بالناخب

على الأحزاب أن تعدل من خطابها وأن تطور منه بما يتماشى واحتياجات الناخب، وأن تتبنى مواقفه، كما أن تولى له اهتماما أكثر في فترات ما بعد الإنتخابات و أن تبقى في تواصل معه خصوصا و أن ناخبي الأحزاب ذات التوجه الديني تجد صدى و قبولا كبيرا لدى فئات واسعة من المجتمع باعتباره يحمل نوعا من القدسية الموجودة في الذاكرة الشعبية مما يجعل الكثير من الناخبين يلتفون حوله حتى من غير المتدينين.

– إن صورة النائب عند الناخب غير مرضية تماما في الكثير من الأحيان لذا على الجهات الوصية أن تلتزم باختيار المنتخب الذي يعطي صورة حسنة ويهتم بتنفيذ الوعود و تجسيد ولو جزء من البرنامج الحزبي المنصوص عليه خلال الحملة الإنتخابية لأن الناخب الجزائري أصبح يمتلك الكثير من الوعي الذي يؤهله للحكم على المنتخبين و تفاديا لأي هزة انتخابية تسقط فيها الأحزاب بمختلف تياراته خالصة إذا كان الخطاب ذا بعد ديني يمس

الجانب الهوياتي له مما يجعله في حالة يأس من العملية الانتخابية في حد ذاتها و ذلك بالإصغاء و الاهتمام بالناخب.

– تجتاز الجزائر مرحلة الانتقال من النمط التقليدي إلى النمط الحديث لذا يجب على الأحزاب إعادة هيكلة لتنظيماتها السياسية بما يتماشى و التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع.

– ينبغي القيام ببحوث و دراسات شاملة و دورية حول الخطاب الديني خصوصا منه السياسي انطلاقا من المرجعيات الدينية في الجزائر والقيام إحصاءات شاملة باستخدام الجانب العلمي والاقتراب من تحليل القيم و المصطلحات التي يحملها كما يجب تشجيع البحوث و الدراسات في هذا الميدان.

قائمة المراجع

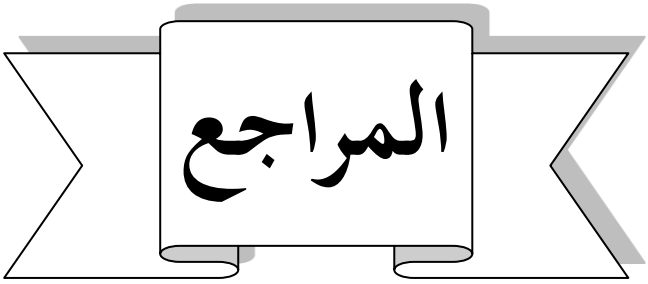

1) المراجع باللغة العربية

الكتب السماوية

– **القرآن الكريم** برواية الإمام ورش، خط التجاني المحمدي، مكتبة المنار، تونس، د تا.

-كتب الحديث النبوي.

1-1) الكتب المتخصصة

1- الأخضر رابحي، **نظريات محفوظ نحناح في الدعوة و السياسة**، دار الخلدونية، الجزائر 2011

2- الشيخ عبد الخلاق، **الصحوة الإسلامية مناهج ومدارس وحركات**، دار سبيل الرشاد بيروت 1999.

3- أبو جرة سلطاني، **جذور الصراع في الجزائر**، الطبعة الثانية، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر 1999

4- إلياس بوكراع، الجزائر: **الرعب المقدس**، تر خليل أحمد خليل، دار الفارابي، بيروت، 2003.

5- أحمد سعيفان: قاموس **المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية**. ط1، بيروت: مكتبة لبنان، 2004

6- أحمد يوسف الجزائر: **الأزمة وسفر الخروج –جدليات السياسة والدعوة والحركة**، ط2، دار قرطبة، الجزائر 2006 بنغازي، ليبيا، 2004.

7- برهان غليون، سمير أمين: **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، دار الفكر/دار الفكر المعاصر، دمشق/ بيروت، 1999.

8- برهان غليون، **الدولة والدين، نقد السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2 ، بيروت، لبنان، 1993

9- ثروت زكي علي، **وسائل الاتصال الجماهيري و المشاركة السياسية في الدول النامية**، القاهرة، 1993.

10- ثناء فؤاد عبد الله: **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004

11- جايس جود و يل جيل **الانتحارات الحرة والنزيهة: القانون الدولي و الممارسة العملية**، ط1 (ترجمة أحمد منير و فايزة حكيم) مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000

12- جمال شحاته حبيب، **السلوك الإنساني و البيئة الاجتماعية**، مصر، المكتب الجامعي الحديث 2010

13- حسن البنا: **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حس البنا**، دار الدعوة، الإسكندرية، 1999

14- حيدر إبراهيم علي: **أزمة الإسلام السياسي في السودان**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1993.

15- حسن صعب، **علم السياسية**، ط8، بيروت، دار العلم للملايين، 1985.

16- عادل عباسي، **واقع النشاط الحزبي في الجزائر و انعكاساته على سلوك الهيئة الناخبة في الجزائر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية ع 2012/35.8

17- عباس السيسي: **في قافلة الإخوان المسلمون**، ج1، ط2، دار الدعوة، الجزائر، 1991.

18- عبد الحفيظ عبد المجيد سليمان: **النظم السياسية**، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح 1998.

19- عبد الغفار رشاد القصبي. **مناهج البحث في علم السياسة " التحليل السياسي، كيف تكتب بحثا أو رسالة**، ج1، ط1 القاهرة: مكتبة الآداب

20- عبد الغني مغربي: **الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون**، تر محمد الشريف بن دالي حسين، المؤسسة الوطنية للكتاب مع ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

21- عبد الله عبد الرحمن: **علم الاجتماع (النشأة والتطور)**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999.

22- عبد المنعم أحمد تعليب: **حسن البنا، رسالة التعاليم شرح وتعليق**، دار الشهاب، باتنة، الجزائر 1988م.

23- عبد القادر جغلول: **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**، تر فيصل عباس، دار الحداثة، بيروت، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

24- عبد الوهاب الأفندي وآخرون: **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي بالعالم العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2002.

25- عبد الجليل بادو: **الأثر الشاطبي في الفكر السلفي بالمغرب**، سليسكي إخوان، طنجة، المغرب، 1996.

26- عبد المالك بن أحمد رمضاني: **ست درر من أصول أهل الأثر، مكتبة العمرين العلمية، الشارقة**، الإمارات العربية المتحدة، 1999.

27- عبد المالك رمضاني: **مدارك النظر في السياسة، بين التطبيقات الشرعية والانفعالات الحماسية**، دار سبيل المؤمنين، ط2، 1418 هـ، الرياض، بدون تاريخ ميلادي

28- عبد الناصر جابي، **الإنتخابات الدولة والمجتمع**، دارا لقصبة للنشر، الجزائر، 1999.

29- عبد الكريم النملة: **شرح المنهاج للبيضاوي لشمس الدين محمود عبد الرحمن الأصبهاني** مكتبة الرشد، الرياض، 1420 هـ- 1999م.

30- عدي الهواري: **الاستعمار الفرنسي وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي -1830) (1960**، تر جوزيف عبد الله، بيروت، دار الحداثة، 1983.

31- عروس الزبير وأحمد زايد، **النخب الاجتماعية - حالة الجزائر ومصر**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.

32- علي عبد السميع حسين: **تجديد الخطاب الديني**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004.

33- علي عزت بيكوفتش: **الإسلام بين الشرق والغرب**: تر محمد يوسف عدس، دار الشروق، القاهرة، 1994.

34- عبد المجيد مناصرة، **مقالات في الأزمة**، دار البديع، الجزائر 2008.

35- عيد عباس: **الدعوة السلفية وموقفها من الحركات الأخرى**، دار الإيمان للطبع والنشر، الإسكندرية، 1419 هـ.

36- محمد الحسن: **المذاهب والأفكار المعاصرة في التصور الإسلامي**، ط4، دار البشير، طنطا، مصر، 1998.

37- محمد أكرم، **حماس الجزائر تاريخ دعوة ومسيرة حركة ومواقف شاهدة**، دار الرسالة، الجزائر 1995.

38- محمد بوضياف: **الأحزاب السياسية في الجزائر ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر**، دار المجد للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، 2010.

39- محمد بوسليماني: **وقفات مع الحركة الإسلامية في الجزائر**، موقع الشهاب للإعلام، شهر نوفمبر، 2003.

40- محمد عابد الجابري: **الديمقراطية و حقوق الإنسان**: ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1997.

41- محمد عابد الجابري: **فكر ابن خلدون "معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، ط6، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

42- محمد عبد الله دراز: **الدين**، دار القلم، الكويت، ط2، 1970.

43- محمد عبد الكريم جمال، **من دستور الوحدة العقائدية والفكرية بين المسلمين، شرح وتحليل الأصول العشرين للإمام الشهيد حسن البنا**، الجزائر، دار رحاب، 1988م.

44- محمد عمارة: **تيارات الفكر الإسلامي**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1997.

45- محمد عمارة: **الطريق إلى اليقظة الإسلامية**، دار الشروق، بيروت، 1989.

46- محمد علي محمد: **تاريخ علم الاجتماع الرواد والاتجاهات المعاصرة**، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986.

47- لمحمد حافظ ذياب، **نموذج لبعض الدراسات في كتاب "سيد قطب الخطاب والإيديولوجيا"**، سلسلة صاد، تونس، 1991.

48- محمد السويد: علم الاجتماع السياسي: **ميادينه وقضاياه**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

49- محمد عاطف غيث: **علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري**، بيروت دار النهضة العربية، د.تا.

50- محمد حافظ ذياب: **نموذج لبعض الدراسات في كتاب"سيد قطب الخطابو الإيديولوجيا"** سلسلة صاد، تونس، 1991.

51- محمد سعيد العشماوي: **الإسلام السياسي**، موفم للنشر، الجزائر، 1992.

52- محمد سعيد رمضان البوطي: **السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي**، دار الفكر، دمشق، 1988.

53- محمد فتحي عثمان: **السلفية في المجتمعات المعاصرة**، دار القلم، الكويت، 1992.

54- محفوظ نحناح، **الجزائر المنشودة، المفقودة...الإسلام و الوطنية، الديمقراطية**، الطبعة الثانية، دار الجمعة للإعلام والنشر، بدون سنة نشر.

55- محي الدين توق، يوسف القطامي، عبد الرحمن عدس: **أسس علم النفس التربوي**، ط3، دار الفكر عمان، الأردن، 2003.

56- مصطفى الأشرف: **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر حنفي مصطفى، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1983.

57- مصطفى الفيلالي: **الصحوة الدينية الإسلامية: خصائصها–أطوارها– مستقبلها في الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، تقديم إسماعيل صبري عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

58- موريس دوفريجيه، **المؤسسات السياسية و القانون الدستوري**، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت 1992

59- ناهد رمزي، **الرأي العام و سيكولوجيا السياسة**، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1991

60- نذير مصمودي، **بعد الرصاص...الإسلاميون والأسئلة الساخنة**، دار الشروق للإعلام والنشر الجزائر 2010.

61- فاروق أبو سراج الذهب ، **المعالم العشرون –نماذج من الفكر السياسي للشيخ محفوظ نحناح** –، دار الخلدونية، الجزائر 2008.

62- فشار عطاء الله، **تجربة التغيير في فكر الشيخ محمود نحناح**، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.

63- فريد عبد الخالق: **الإخوان المسلمون في ميزان الحق**، دار الانتفاضة للنشر والتوزيع، الجزائر 1991.

64- فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ط2 تر، محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2006.

65- فوزي أوصديق، **الشيخ محفوظ نحناح مواقف في الدعوة و الحركة**، درا الانتفاضة، الجزائر، 1990.

66- فوزي أوصديق، **محطات في تاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر** 1962-1988، ط1، مطبعة الطبع المستمر، المتيجة، الجزائر ' 1992.

67- سعيد حوى: **المدخل إلى دعوة الإخوان المسلمون**، مكتبة رحاب، الجزائر، دون تا.

68- سيد قطب: **معالم في الطريق**، ط 17، دار الشروق، القاهرة، 1983.

69- سيد عثمان و أنور شرقي، **التعلم و تطبيقاته**، القاهرة، دار الثقافة للنشر، 1973.

70- صالح سالم زرتوقة: الموسوعة السياسية العالمية: **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية: دراسة في الأساليب النمط الوراثي- النمط الانقلابي أنماط أخرى**، 1950-1985، ج15، القاهرة، مكتبة مدبولي

71- صبحي السيد، **الإنسان و سلوكه الاجتماعي**، القاهرة، جامعة عين شمس، 1976.

72- شاقا فرانكفورت، دافيد ناشيماز، **طرائق البحث في العلوم الاجتماعية**، تر ليلى الطويل، دمشق، ورد، للنشر و التوزيع

73- لورانس غراهام و آخرون: **السياسة و الحكومة**، ترجمة عبد الله بن فهد عبدالله اللحيدان، جامعة الملك سعود للنشر العلمي و المطبعي1999.

74- زكريا بني صغير، **الحملات الإنتخابية، مفهومها، وسائلها و أساليبها**، دار الخلدونية، الجزائر، القبة، 2004.

75- زكريا سليمان البيومي: **الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية 1928-1948**، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1991.

76- روجيه غارودي: **الأصوليات المعاصرة: أسبابها ومظاهرها**، تر خليل أحمد خليل، دار عام -ألفين 2000، باريس.

77- رفعت السعيد: **حسن البنا مؤسس حركة الإخوان المسلمين متى (كيف) ولماذا**، ط3، دار الطليعة، بيروت 1980م.

78- رزاقي عبد العالي، عمر، **الأحزاب السياسية في الجزائر: خلفيات و حقائق**، ج 1i الجزائر ب د ن، 1990.

79- ريتشارد ميتشل: **الإخوان المسلمون**، تر عبد الله رضوان، تقديم، صلاح عيسى، دار القلم، بيروت، 1978م.

80- هشام العوضي (وآخرون)، **الإسلاميون والحوار مع العلمانية والدولة والغرب**، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، بيروت، 1997.

81- يحيى دوري، **زهرة من باقة الشهيد محمد بوسليماني**، دار المعارف، الجزائر، 1996.

1-3) كتب متخصصة في المنهجية

العربي بلقاسم فرحاني، **البحث الجامعي بين التصميم و التحرير و التقنيات**، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2012.

82- بوحوش عمار، محمد ذنيبات: **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995.

83- عبد الباسط حسن: **أصول البحث الاجتماعي**، ط8، مكتبة وهبه، القاهرة.

84- صلاح الدين شروخ: **منهجية البحث العلمي**، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003.

1-4) الموسوعات

85- أحمد الموصللي: **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

86- عبد الوهاب الكيلاني و آخرون، **موسوعة السياسة** ج ط" بيروت المؤسسة العربية للدراسات و النشر 1979.

1-5) المعاجم والقواميس

87- ابن منظور جمال الدين: **لسان العرب**، ج 15، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د تا.

88- الزمخشري: **أساس البلاغة**، دار صادر –دار بيروت، بيروت، 1965.

89- معن خليل العمر: **معجم علم الاجتماع المعاصر**، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2000م.

90- مجموعة من المؤلفين: **المعجم الوسيط**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون سنة نشر.

91- مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط (عربي- عربي)**، القاهرة، دون نشر، 1961.

92- ريمون بودون، ف.بوركيو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، تر. سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

93- لسان العرب، لابن منظور: **المعجم الوسيط**، لجماعة من العلماء، ج1، المكتبة الإسلامية، تركيا، 1972م.

1-6) الدوريات والنشريات

94- أسرة المختار، المشاركة بعين الوزراء، مجلة المختار، الجزائر، العدد 17، مارس 2007

95- أرنست غيلنر: **الأساس الاجتماعي للسلفية الجزائرية**، (تر: أبو بكر باقادر)، مجلة الاجتهاد، بيروت، العدد47 .48، 2000.

96- حليم بركات: **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاع اجتماعي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.

97- عبدالله بن محمد الرشيد، "**المسلم الديموقراطي سعد الدين العثماني**"، 2 سبتمبر 2006

. http: //www.islamtoday.net/albasheer/art show-14-7854. htm

98- عبد الإله بلقيز، "**في تكوين رأسمال السياسي الحديث في المغرب**"، المستقبل العربي، بيروت: العدد 284، 2002.

99- محمد الطيبي: **الجزائر عشية احتلالها أو سوسيولوجيا قابلية الاحتلال**، وحدة البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، ، وهران، 1992.

100- مركز حقوق الإنسان: **حقوق الإنسان والانتخابات**. نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 1994.

101- فريد عبد الكريم: **تحديد المقصود بالتيارات الإسلامية**، ندوة المستقبل العربي حول التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، القاهرة، 20 ماي 1992: نقلا عن كتاب سليمان الرياشي وآخرون **الأزمة الجزائرية والخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1997.

102- فيلالي صالح، **الدين والمجتمع**، الباحث الاجتماعي، ع 04، 2003.

103- فاروق يوسف أحمد، **المشاركة السياسية في مصر**، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 777.

104- صلاح الجابري، **مشاريع نهوض أم مشاريع انتكاس**، مجلة فضاءات، العدد 17، ليبيا.

1-7) رسائل الماجستير والدكتوراه

105- أحمد ربيع عبد الحميد خلف الله: **الفكر التربوي وتطبيقاته لدى جماعة الإخوان المسلمين**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر بمصر، مكتبة وهبة، القاهرة، ص، 1984.

106- عروس الزبير: **التيارات الإسلامية واتجاهاتها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، 2006.

107- محمد زيتوني. **الحركة الإسلامية ومسألة التعددية السياسية في الجزائر –دراسة حالة حركة مجتمع السلم** "1989-2010" مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر -03، 2011.

108- رأس العين أمينة، « **السلوك الانتخابي والاتصال: دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية أفريل**

2004»، رسالة ماجستير في الاتصال غير منشورة. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003.

- القوانين

109- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و البيئة، **القانون رقم 2012-01** المؤرخ في 12 صفر 1433 الموافق ل 12 يناير 2012 المتعلق بقانون الانتخابات.

110- الميثاق الوطني 1976.

111- القانون الأساس لحركة مجتمع السلم

2) المراجع باللغة الفرنسية

112- Ahmed Rouadjia : **les frères et la Mosquée**، Edition Bouchène، Alger، 1990

113- Antoine Rogen، **les Comportement Electoral dons Les Pays d'Europe central et oriental**، A la recherche d'un modèle explicatif revue critique internationale N 11، France، Avril 2001

114- Boumezbar Abdelhamid Azine Djamila: **L'ISLAMISME ALGERIEN de la genèse au terrorisme**، ed chihab، Batna، Algérie، 2002.

115- Bernard denni et pierre brenchon ،**les méthodologies de l'analyse électorale** ،2 Ed ،paris Edition presses de la fondation des sciences politiques 1989.

116- Daniel Boy et Elisabeth du poirier ،**L'électeur est-il Stratège l'électeur français en questions** ،paris presses fondation 1990.

117- Dennis lindon ،**Marketing Politique et Social** ، DALLOZ ،1979

118- Marcel Prelot ،**sociologie politique** ،paris ،daloz ، 1973.

119- Nona Mayer ،« **Qui vote pour qui est pourquoi ?** » **les modeles explicatifs des chois électoral pouvoir** ،**2007/1**.

120- Olivier Ihl ،**le vote** ،paris montcherelien ،1996.

121- Larry M. Bartels « **the Study of Electoral Behavior** » ،in jan the oxford handbook of American and political Behavior ،Princeton university oxford university press.

122- Lamchichi Abderrahim: **Fondamentalisme integrismes** ،**une menace pour les droits de l'homme** ،Bayard s-centurion ،normandie ،France 1997.

123- Lisa Young ،**Participaticipation électoral des femmes** ،19 mars 2002

124- Les Frères Musulmans ،(Egypte et Syrie) ،1928-1982 presentation par Olivier Carré et Gérard Michaud ،Collection archives dirigée par Pierre Nora et Jacques Revel ،édition Gallimard/Jillard ،Paris ،1983.

125- Jean Pierre Durant et B robert Weil: **Sociologie Contemporaine** 2Ed ،France: Abin imprimeur ،1997

126- KHELLADI Aissa ،**Les Islamistes Algériens Face au pouvoir** ،Alger ،Edition ALFA ،1992.

127- Robert Dahl ،L'analyse ،**Politique contemporain** ، Robbert l'affant ،1973

128- Rui Antunes ،« **theoreticales modeles of voting behavior** » in: exterda ،n° 4 ،2010

129- Arkoun Mohammed: **en collaboration avec MAROSIO et. BORRMAN** ،l'Islam ،religion et societe ،Edu CERF ، 1982.

130- BOURDIEU Pierre: **Sociologie de l'Algérie** ،Coll ، Que Sais-je? ،N° 802 ،Paris ،PUF ،1974.

131- Pascal perrineau et Dominique regnee ،**dictionnaire du vote** ،Paris ،PUF ،2001.

3) المواقع الإلكترونية

- اللغة العربية

132- بوسليماني محمد: **وقفات مع الحركة الإسلامية في الجزائر**، موقع الشهاب للإعلام، شهر نوفمبر، 2003

133- موقع النائب السابق د. خوجة إبراهيم، **العروشية لاعب رئيسي في الإنتخابات التشريعية**، الشروق أون لاين، 27.03.2012 .

- اللغة الأجنبية

134- .http: // Canada Young électoral f.doc.page web consultée le 04 /02/2007

135- http: //www.islamtoday.net/albasheer/art show-14-7854

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

أخي المواطن.

في إطار إنجاز رسالة دكتوراه بعنوان: «**آلية الخطاب الديني و تأثيره على سلوك الناخبين** " نضع بين أيديكم هذه الاستمارة راجين منكم التعاون بغرض إفادتنا في جمع البيانات ذات الصلة ببحثنا ونحيطكم علما بأن هذه المعلومات التي تدلون بها لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي مع المحافظة على سريتها.

ملاحظة هامة: يرجى قراءة جميع العبارات مع وضع إشارة (×) في الخانة المناسبة.

وفي الأخير لكم مني جزيل الشكر والامتنان

I-البيانات التعريفية:

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن:..... سنة

3- الحالة العائلية: أعزب(ة)☐ متزوج(ة) ☐ مطلق(ة)☐ أرمل (ة) ☐

4- العضوية في حركة حمس منضم ☐ غير منضم ☐

كم مرة شاركت في الانتخابات

أقل من 2 ☐

بين 2-5 ☐

أكثر من5 ☐

الوظيفة.....

إذا كنت عاطلا ماذا كنت تعمل ؟

.....

إذا كنت متقاعدا ماذا كنت تعمل ؟.....

II-المرجعية الدينية:

01- هل تشعر بمسؤولية اتجاه الحزب

نعم ☐

لا ☐

في حالة نعم هل هذا راجع إلى

☐ التزام ديني

☐

التزام اتجاه الحركة

02- هل ترى أن الانتماء الحزبي ناتج

☐ واجب ديني

☐ واجب وطني

☐ قناعة شخصية

03- عند الانتخاب ماهو المعيار الأهم للاختيار

☐ على أساس الالتزام الديني و الخلقي

☐ على أساس المستوى التعليمي

☐ المستوى المادي

☐ على أساس عرقي

04- هل تؤيد الأحزاب ذات التوجه الديني

☐ نعم

☐ لا

في حالة نعم هل هذا راجع إلى:

☐ أعتبر ذلك التزام ديني

☐ للحفاظ على العادات و التقاليد

05- هل ترى أن الانتماء الحزبي ناتج

☐

واجب ديني

☐ واجب وطني

☐ قناعة شخصية لكون برنامجها العملي واشح

☐ عدم وجود فساد و مطامع شخصية

06- هل ترى أن انتخابك للحزب هي أحسن وسيلة للتعبير عن معتقداتك الدينية ؟

☐ نعم

☐ لا

في كلا الحالتين لماذا؟

.....

.

07- هل يتم التواصل بين أبناء الحركة؟

☐ نعم

☐ لا

08- هل ترى أن ما نسميه الانتخاب في وقتنا الحاضر يساوي الشورى في الإسلام؟

☐ نعم

☐ لا

09- ماهي الروابط الأكثر أهمية في الحركة ؟

☐ رابطة الدين

☐ رابطة النضال

☐ رابطة الأشخاص

☐ رابطة المصلحة

10- هل تم مراعاة الخصوصية الثقافية والحضارية في الحركة ؟

☐ نعم

☐ لا

11- هل تعتقد أن الدين سبب لتحريك الانتخابات

☐ نعم

☐ لا

-IIIالخطاب الديني:

12- هل نرى أن خطاب الحزب يوافق تطلعات الناخبين ؟

☐ نعم

☐ نوعا ما

☐ لا

13- هل تعتقد أن بإمكانها تحقيق رغبات المواطنين ؟

☐ نعم

☐ لا

☐ أحيانا

14-هل تعتقد أنها تلبي تطلعاتك و أنها قادرة على تشكيل ضغط على الحكومة لتحقيق مطالب الحزب ؟

☐ نعم

☐ لا

15- هل ترى أن الخطاب الديني يحث على ؟

☐ طاعة الحزب

☐ القيم المحافظة

☐ قيم الانفتاح

16- هل تم مراعاة الخصوصية الثقافية والحضارية في الحركة؟

☐ نعم

☐ لا

17- مفهومك لعمل الحزب هي منابر سياسية بحثة

☐ هي منابر اجتماعيه تتبنى قضايا المواطن

☐ اقتصادية أنشئت لمصالح شخصية

☐ بدون منهج واضح هي ديكور للديمقراطية

18- هل تقوم الحركة بالتواصل بين محيطها الداخلي والمجتمع؟

☐ متصلة بشكل كبير مع المجتمع

☐ منفصلة ولا تمت بأي صلة مع المجتمع

19- هل هناك انسجام بين الحركةوالمشروع التنموي للمجتمع الجزائري؟

☐ نعم

☐ نوعا ما

☐ **لا**

20- هل تعتقد أن الحركة تِؤدي عملها بشكل جيد ؟

☐ نعم

☐ لا

☐ أحيانا

في حال الاجابة بلا أو أحيانا فماهو السبب في رأيك ؟

☐ ضعف في تسويق الرأي و الأفكار و كسب التأييد

☐ تزمت و إهمال حكومي

☐ لايوجد منهج واضح للأحزاب

21- ما رأيك بتجربة الحزب لغاية الآن ؟

☐ مقتنع بعملها و أدائها

☐ الظروف لا تسمح لها بالعمل

☐ لم تنجح

IV-الهيكل التنظيمي:

22- هل ترى أن عملية الانتخابات هي:

☐ عملية اختيار برامج

☐ تزكية أشخاص

في حالة لا لماذا:

.....

23- حسب تجربتك العضو المنتخب هل يمثل ؟

☐ الحركة

☐ عامة الناس

☐ المنطقة

☐ العرش

24- حسب رأيك هل ترى أن الفائزين في الانتخابات التشريعية يفقدون علاقتهم بالناخبين بسرعة؟

☐ نعم

☐ لا

☐ أحيانا

25- هل استطاعت الحركة أن تكوّن حزبا متكاملا بثقافته ومكوناته؟

☐ نعم

☐ لا

26- عند حصول طارئ في الحركة حدث كبير من يتصدر المشهد من حيث الحضور و الفعالية ؟

☐ فئة المثقفين

☐ الأعيان

27- أثناء اختيار لأحد مرشحي الحزب هل ركزت على ؟

☐ شخصية المترشح

☐ الأفكار و الحلول التي يقترحها

☐ إنتماءه الحزبي

28- على أي أساس يتم اختيارك لصحبة زملائك في الحركة؟

☐ على أساس عرقي

☐ على أساس الالتزام الديني

☐ على أساس المستوى التعليمي.

29- حسب رأيك هل تهتم قيادات الحزب بأشخاص مثلك؟

- ☐ كثيرا
- ☐ نوعا ما
- ☐ قليلا
- ☐ أبدا
- ☐ دون جواب

30- ما وظيفة الحزب برأيك ؟

- ☐ لخدمة المجتمع و المطالبة بتحسين أوضاعه
- ☐ بغرض المشاركة في صنع القرار
- ☐ أغراض أخرى

أذكرها.....

31- مامقدار الرضا الذي تشعر به على الطريقة التي تتطور بها الحركة في الميدان السياسي ؟

- ☐ راض تماما
- ☐ غبر راض تماما
- ☐ بدون جواب

32-لطفا أن تشرح لنا رؤيتك حول الحزب و كيف تتمنى أن يكون أداؤه و عمله

.....

.....

.....

.....

.....

.....

ملخص الدراسة

يمثل الخطاب الديني جزءا من الممارسات اليومية للمجتمع وقد تشكل هذا الخطاب في أشكال عديدة منها الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي في مخاطبته للجمهور إذ يتلقى الفرد الناخب نماذج من السلوكيات يحاكيها ليتمكن من التكيف مع المحيط الاجتماعي كجزء من التعبير عن المفهوم الهوياتي للناخبين ضمن المنظومة السياسية فهو يعيد إنتاج تلك السلوكيات في العديد من المواعيد الانتخابية بالتصويت على الأحزاب ذات التوجه الديني و عيش أفراده حاليا ازدواجية المواطنة و الدين فنظريا نجد على مستوى الحزب أو الحركة تم تداول كثير من مصطلحات المواطنة و المجتمع الديني الوطنية والديمقراطية والعدالة لكن الواقع يعكس استمرار الممارسات الدينية ويكشف أن بعض الفئات والأفراد مازالوا يتعاملون بأدوات وأفكار مرتبطة بالدين و منها المرجعية الدينية أو الهيكلية الحزبية على مستوى قاعدي أو هرمي باستخدام و توظيف العديد من المصطلحات ذات الهوية الدينية مما أدى إلى اختراق المنظومة السياسية و التأثير على الناخبين في المواعيد الانتخابية فعوض أن تخضع المنافسة في الانتخابات لمعايير النزاهة و الشفافية أو الكفاءة والبرامج السياسية الناجعة أصبحت تخضع لمعايير من بينها دور أو توظيف الخطاب الديني في الانتخابات ففي بحثنا هذا حاولنا إبراز الخطاب الديني للأحزاب ذات التوجه الديني و دوره كأداة للتأثير على الناخب واستمرارها في مجتمعنا، وإبراز تأثير الخطاب الديني في مسارات العملية الانتخابية التي تمثل إحدى ركائز بناء المجتمع المدني من خلال دراسة لحركة مجتمع السلم بحكم الرصيد التاريخي و السياسي الذي تمتلكه من جهة و بحكم رؤيتها و نماذجها حول ثنائيتي الدين والسياسة ومقاربتها للديمقراطية و المنظومة الدينية و الشورى من جهة أخرى، حيث قدم الخطاب الديني السياسي المعاصر لحركة حمس نفسه إلى الجمهور في أمثلة ونماذج متمثلة في برامجه ومكتسباته العامة والانتخابية والاجتماعية وفي مخاطبة الجماهير إلى مشروع إسلامي عصري.

Résumé

Le discours religieux fait partie des pratiques quotidiennes de la société ،ce discours peut prendre différentes formes ،y compris sociales ،économiques et politiques ،dans son discours au public: l'individu reçoit des modèles de comportement qui l'imitent afin de s'adapter à l'environnement social. Produire ces comportements à de nombreuses dates électorales en votant pour des partis religieux Électorale au lieu de cette concurrence est soumis à des normes électorales de l'intégrité et de la transparence ou l'efficacité et les programmes politiques efficaces deviennent soumis aux normes ،y compris le rôle ou l'emploi du discours religieux dans les élections. Dans cette recherche ،nous avons essayé de mettre en évidence le discours religieux des parties avec une orientation religieuse et son rôle d'outil pour influencer l'électeur et la continuité dans notre société ،et de mettre en évidence l'influence du discours religieux dans le processus électoral ،qui est l'un des piliers de la construction de la société civile à travers l'étude du mouvement de la société pour la paix en vertu de l'équilibre historique et politique qui appartient à une part ،et en vertu de sa vision et ses modèles sur la religion Binaire ،de la politique et des trajectoires d'approche La démocratie et le système religieux et le Conseil de la Choura d'autre part ،où il a présenté le discours politique contemporain du mouvement religieux s'enthousiasmées au public dans les exemples et modèles

représentés dans ses programmes ،les gains publics ،sociaux et électoraux en parler en public à un projet islamique moderne

Summary

Religious discourse is part of society's everyday practices, and this discourse can take different forms, including social, economic and political, in its public discourse: the individual receives patterns of behavior that imitate him in order to adapt to the social environment. Producing these behaviors at many election dates by voting for Electoral Religious Parties instead of this competition is subject to electoral standards of integrity and transparency or effectiveness and effective political agendas become subject to the norms including the role or use of religious discourse in elections. In this research, we have tried to highlight the religious discourse of the parties with a religious orientation and its role as a tool to influence the elector and the continuity in our society, and to highlight the influence of the religious discourse in the electoral process, which is one of the pillars of the construction of civil society through the study of the movement of society for peace under the historical and political balance that belongs on the one hand, and under his vision and models on binary religion, politics and trajectories approaching democracy and the religious system and the Shura Council on the other hand, where he presented the contemporary political discourse of the religious movement enthused to the public in the examples

and models represented in its programs, the public, social and electoral gains publicly speaking about it to a modern Islamic project.